



جامعة د.مولاي الطاهر - سعيدة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
والعلاقات الدولية

دور المؤسسة التشريعية في السياسة الخارجية دراسة مقارنة الجزائر-المغرب [قضية الصحراء الغربية]

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات مغربية

إشراف الأستاذ:
- بن زايد أحمد

إعداد الطالبين:
- بلقوراري علي
- شارف عبد الجبار

لجنة المناقشة:

- بلحاج الهواري..... رئيسا
- خروبي شوقي..... مناقشا
- بن زايد أحمد..... مشرفا

السنة الجامعية : 2016 - 2017



شكر و عرفان:

الحمد لله نستعينه ونشكره ونهتدي به، من يهده الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا.

ها نحن نضع اللمسات الأخيرة على عملنا المتواضع الذي تم بعون الله عزوجل وتوفيقه، لولا هدي الله لنا ما كنا لنهتدي وما كنا لنتم هذا العمل ولولا فضله عزوجل.

بعد شكر الله وحمده نتقدم بكلمة شكر و عرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور "بن زايد أحمّد" على ما قدمه لنا من توجيه ونصح في إنجاز وإثراء هذه المذكرة.

ونوجه شكرنا وامتنانا إلى أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية.

والشكر الجزيل لكل من ساهم في مساعدتنا وإعداد هذا الموضوع سواء كان من قريب أو من بعيد.

إهداء

إلى قلبي النابض وحيي الأبدى إلى روح الروح وسبب وجودي إلى التي أشكو لها شيء فأجدها واقفة جنبي إلى التي نقشت حروف حبها وجمالها بداخلي إلى أجمل إمرة بحياتي التي أعطتني حبا وعشقا لا ينتهي إلى التي لا تسعها جل الكلمات: أمي وأختي فاطمة حفظهما الله ورعاهما...

إلى الذي تحلو الحياة بوجوده ولا حياة من بعده إلى الذي نار دربي على حساب دربه إلى الذي أرشدني إلى درب العلم وكان سند ورمز نضالي ومبعث الأمان... والسلام لك يا فخري واعتزازي "أبي" حفظه الله

إلى التي وضعت حجر الأساس لسعادتي وعلت بنيان أفراحي و رمت تصدعاتي الداخلي.

إلى كل الإخوة الأخوات وأبنائهم وبناتهم وبنات وأبناء الأخوات تحية خاصة جميعا كل باسمه وخاصة الأخت فاطمة التي هي نعم الأم المثالية.

إلى كل زملائي في كلية الحقوق و العلوم السياسية بجميع تخصصاتها لهم تمنياتي بالتوفيق

إلى كل أساتذة العلوم السياسية وخاصة العلاقات الدولية لهم مني تحية خاصة وتقدير لهم جميعا

إلى كل من أحاطني حبا واهتماما إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل

بلقور اري علي
بلقور اري علي

إهداء

إلى قرة العين إلى من جعلت الجنة تحت قدميها إلى التي حرمت نفسها وأعطتني ومن نبع حنائها
سقتني إلى من وهبتني الحياة منحنتني الحب والحنان ربنتني بلطف وعلمتني كلمتي الشرف والحياة
إلى تلك المرأة العظيمة أُمي.

إلى أعظم الرجال صبورا ورمزا للحب والعطاء إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وأفنى حياته من
أجل تعليمي وتوسم في درجات العلي والسمو إلى ذلك الرجل الكريم أبي.

إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم إلى من يعيش في ظل وجودهم أهلي وإخوتي وأخواتي .

إلى من جمعني بهم مشعل العلم طلبة العلوم سياسية ،

إلى كل أساتذتي الكرام.

إلى كل أهلي وجيراني وأصدقائي ولكل من أحبني ودعاه لي بالتوفيق.

شارف عبد الجبار

خطة البحث:

مقدمة.

فصل تمهيدي: المؤسسات التشريعية.

خلفيات السلطة المؤقتة والتشريعية في الدول العربية (المغرب والجزائر).

النية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية لكل من الجزائر والمغرب.

أولاً: البنية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية الجزائرية في الفترة ما بين 1962م-2002م.

ثانياً: البنية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية المغربية في الفترة ما بين 1956م-2002م.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية .

المطلب الأول: مفهوم وتعريف السياسة الخارجية.

المطلب الثاني : صنع القرار في السياسة الخارجية .

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية .

المطلب الأول: العوامل الداخلية.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية.

المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية وبناء خطواتها .

المطلب الأول : أهداف السياسة الخارجية .

المطلب الثاني : خطوات بناء السياسة الخارجية .

الفصل الثاني : هيكل صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية .

المبحث الأول: سمات وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الثاني: أهداف ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية .

المبحث الثاني: مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: المجلس الدستوري والبرلمان .

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة.

المبحث الثالث: دور أجهزة صنع وتنفيذ السياسة الخارجية في المغرب.

المطلب الأول: المؤسسة الملكية.

المطلب الثاني: دور الملك الحسن الثاني في مجال صنع السياسة الخارجية المغربية.

المطلب الثالث: طريقة اتخاذ الملك الحسن الثاني لقرارات السياسة الخارجية المغربية.

الفصل الثالث: إسهامات السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية.

المبحث الأول: النزاع الحدودي المغربي الجزائري.

المطلب الأول: التصور المغربي للحدود: مبدأ الحق التاريخ.

المطلب الثاني: التصور الجزائري للحدود: مبدأ الحدود الموروثة.

المبحث الثاني : دور المؤسسة الملكية ومؤسسة الرئاسة الجزائرية في حل مشكلة الحدود.

المطلب الأول: دور المؤسسة الملكية في حل المشكلة.

المطلب الثاني : دور مؤسسة الرئاسة في حل المشكلة.

المبحث الثالث: دور المؤسسة الملكية ومؤسسة الرئاسة الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية.

المطلب الأول: دور المؤسسة الملكية تجاه قضية الصحراء الغربية.

المطلب الثاني: دور مؤسسة الرئاسة الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية .

خاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

الفهرس.

مقدمة

مقدمة

شهدت الساحة الدولية أثناء الحرب الباردة تحولات هامة أدخلت تغييرات جذرية على المفاهيم التي سادت العلاقات الدولية لفترة طويلة، بحيث أضحت العلاقات بين الدول أكثر ترابطا وتداخلا على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد شملت هذه التطورات كافة مكونات المجتمع الدولي، كما أسست لبداية مرحلة تاريخية جديدة تعرف أشكال وتفاعلات مختلفة فسقطت رؤى، وانبثقت بديلاتها، تراجعت استراتيجيات وظهرت أخرى، تشكلت علاقات دولية جديدة، تحكمت في نشأتها وتبلورها مصالح جديدة بديلة عن تلك التقليدية، فراحت الوحدات الجغرافية في العالم تشهد تقسيما جديدا وهذا ما أثر على السياسة الخارجية للدول التي عرفت تطورا من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن وقضية تصفية استعمار، ودعم حركات التحرر وتحقيق مبدأ تقرير المصير للشعوب المستعمرة التي تتادي بها الجزائر في المحافل الدولية والإقليمية في حل قضية الصحراء الغربية، بحيث تعتبر السياسة الخارجية في المغرب مجالا محفوظا للملك الذي يعتبر أمير المؤمنين وممثلا أسمى للأمة ورمزا لوحدها.

فالساسة الخارجية هي كل السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية وكذلك عبارة عن برنامج عمل للتحرك الخارجي، يتضمن تحديدا للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتها، والوسائل والإجراءات التي تراها ملائمة لذلك وفقا لما تعتقده من مبادئ ومعتقدات.

إذ نجد أن للمؤسسات التشريعية دورا مهما في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية لكلا البلدين في حل المشاكل بينهما كمشكلة الحدود وكذا الصحراء الغربية التي تعتبر آخر مستعمرة في إفريقيا .

أولا: الأهمية الموضوعية.

تكمن أهمية الدراسة هذا الموضوع كونه موضوعا يدعو للاهتمام من معرفة مدى تأثير المؤسسات التشريعية في السياسة الخارجية للدول، كونها الفاعل الأساسي في رسم هذه السياسات الخارجية، التي تعتبر امتداد للسياسة الداخلية للدولة، فالسياسة الخارجية تعطي للدولة مكانة وأهمية كبيرة إذا كانت تملك نشاط دبلوماسي قوي وفعال، فنجد أن الجزائر لديها نشاط دبلوماسي فعال مع الدول الأخرى بحيث أصبح لها صدى في المحافل الدولية، أما

مقدمة

فيما يخص المملكة المغربية فهي الأخرى فليديها مكانة خاصة لدى دول العالم وخاصة فرنسا واسبانيا.

أ-العلمية:

تشكل الدراسات إضافة للمختصين والمهتمين بالدور الذي تلعبه المؤسسة التشريعية في السياسة الخارجية وخاصة في الجزائر والمغرب الذي هو موضوع بحثنا، فنجد أن الجزائر تطبق نظام ديمقراطي جمهوري، أما المغرب فتتبع نظام ملكي.

ب-العملية:

تسهم الدراسة في إعطاء المهتمين والمختصين بشأن السياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب والتعرف على الدور الذي تلعبه المؤسسات التشريعية في رسم وصنع وتنفيذ السياسة الخارجية.

ثانيا: أسباب إختيار الموضوع.

إن إختيار موضوع دور المؤسسات التشريعية في السياسة الخارجية (دراسة مقارنة بين المغرب والجزائر)، لم يكن عفويا بل أدت مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية إلى توجيه الدراسة وتحديد معالجتها.

أ- الأسباب الذاتية:

- بحكم معرفة الدور الذي تلعبه المؤسسات التشريعية في السياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب، ارتأينا أن نختار هذا الموضوع كوننا طلبة في مجال الدراسات المغاربية وكذلك الانتماء إلى المغرب العربي.

- محاولة اكتشاف الاختلاف بين البلدين .

ب-الأسباب الموضوعية:

لا بد من وجود سياسة خارجية لكل دولة وهذا للتواصل مع بقية الدول الأخرى، لكن يجب على كل دولة وضع سياسة خارجية تناسب مع سياستها الداخلية .

تتحكم المؤسسات التشريعية وبشكل كبير في رسم السياسة الخارجية للدول، باعتبارها الجهة المخول لها ذلك والمختصة في هذا المجال، وذلك بنصوص قانونية.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

مقدمة

- التعرف على الجوانب الرئيسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية في الجزائر والمغرب ودور المؤسسات التشريعية فيها.

- بيان أهمية المؤسسات التشريعية في التأثير على السياسة الخارجية لكل دولة.

- بيان الدور الجزائري والمغربي تجاه قضية الصحراء الغربية، وكذلك مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب.

رابعاً: أدبيات الدراسة:

في إطار البحث المراد دراسته هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت أو تناولته من جوانب أخرى .

1- وولد صديق الميلود تحت عنوان مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية والذي تطرق فيه إلى مفهوم السياسة الخارجية وعلاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم المشابهة لها، وكذا العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية .

2- صالح بلحاج تحت عنوان السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري والذي تناول فيه مكانة المؤسسة التشريعية في النظام السياسي الجزائري، وكذلك العلاقة بين المؤسسة التشريعية والسلطة التنفيذية، وتناول أيضا علاقة السلطة التشريعية مع الأحزاب .

3- مرسيل مرل ترجمة حضر حضر تحت عنوان السياسة الخارجية والذي تناول فيه تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية .

4 - بحث الطالب صديقي سعيد تحت عنوان صنع السياسة الخارجية المغربية والذي تطرق فيه إلى دور المؤسسات السياسية الدستورية في صنع السياسة الخارجية المغربية .

5- بحث الطالب عبد النبي مصطفى تحت عنوان إستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، والذي تحدث عن مخطط الأمم المتحدة لتسوية في الصحراء الغربية وإستفتاء تقرير المصير .

خامساً: إشكالية الدراسة:

- إن دراسة موضوع المؤسسات التشريعية في السياسة الخارجية، يعتبر محاولة عملية لتحليل الدور الذي تلعبه المؤسسات التشريعية في صنع السياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب، ومعرفة مدى تأثير هذه المؤسسات في السياسة الخارجية يمكن طرح الإشكالية التالية:

مقدمة

إلى أي مدى ساهمت المؤسسة التشريعية في الجزائر والمغرب في صنع السياسة الخارجية لكلا الدولتين؟ وما هي أوجه المقارنة بينهما؟
كما يمكن طرح مجموعة من التساؤلات:

1- ما هي المؤسسات التي تشرع السياسة الخارجية في كل من الجزائر والمغرب؟

2- ما هي العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية؟

3- ما هي السياسات التي اتبعتها الجزائر والمغرب تجاه الصحراء الغربية؟

سادسا: الفرضيات:

انطلقت الدراسة من مجموعة من الفرضيات مفادها:

- تختلف السياسة الخارجية الجزائرية عن السياسة الخارجية المغربية لأنهما يختلفان في طبيعة النظام السياسي .

- تتحكم المؤسسة الملكية في رسم السياسة الخارجية المغربية، لكن بالنسبة للجزائر فإن هناك عدة مؤسسات تتحكم في صنع السياسة الخارجية.

- تسعى الجزائر إلى حل مشكلة القضية الصحراوية، وذلك على تحقيق مبدأ تقرير المصير الشعب الصحراوي .

- يقوم الملك في المغرب على السيطرة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها وذلك باعتباره أمير المؤمنين.

سابعا: النظريات.

النظرية الواقعية: لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على النظرية الواقعية التي هي إحدى النظريات السياسية التي تعني بتحليل السياسات الدولية أو السياسات الخارجية للدول، فهي تدرس وتحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية وتحديد سياسة القوة والحرب والنزاعات و النظر إلى الدولة كوحدة واحدة، على الرغم من أن متخذي القرارات في السياسة الخارجية للدولة ما، هم في الواقع أشخاص متعددين (رئيس الدولة، أو وزير الخارجية... الخ) إلا أن الدولة تتعامل مع العالم الخارجي بصفته كيان واحد متماسك.

ثامنا: مجال وحدود الدراسة:

أ- المجال المكاني:

مقدمة

تركز هذه الدراسة على المغرب العربي وخاصة الجزائر والمغرب باعتبارها قلب المغرب العربي.

ب- المجال الزمني:

حددت الفترة التي تعالجها هذه الدراسة من خلال إبراز السياسة الخارجية منذ استقلال المغرب 1956م، والجزائر 1962م.

تاسعا: الاقتربات:

- **الاقترب المؤسسي:** لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الاقترب المؤسسي الذي يعتمد على الدور الذي تلعبه المؤسسة التشريعية سواء في الجزائر أو المغرب.

- **اقترب النخبة:** لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الاقترب النخبة بحيث ركزنا على النخبة الحاكمة في الجزائر والمغرب.

- **اقترب التبعية:** لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الاقترب التبعية الذي يدرس الأنظمة السياسية .

عاشرا: منهج الدراسة:

إن المنهج هو الطريق المؤدي عن الكشف عن الحقيقة في العلوم السياسية بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تحدد الوصول إلى النتائج، ووفي إطار هذا البحث هناك مجموعة من المناهج:

1- المنهج المقارن: يعتمد هذا المنهج على عملية المقارنة التي تتم فيه مقارنة السياسة الخارجية الجزائرية مع السياسة الخارجية المغربية وخاصة فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية باعتبارها المحور الأساسي الذي ينشط السياسة الخارجية بينهما، وكذلك مشكلة الحدود الجزائرية المغربية.

2- المنهج التاريخي: من النادر أن تخلص أية دراسة علمية من استخدام هذا المنهج، لكن الاعتماد على المنهج التاريخي لا يعني فقط سرد الوقائع التاريخية ووصفها وإنما الاستفادة من الجانب التفسيري والتحليلي الذي يكشف عنه هذا المنهج أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي .

إن لهدف من استخدام هذا المنهج في الدراسة، هو مقدرته التفسيرية التي يزود بها الباحث، وهو يحاول أن يولي للزمن دورا معينا في ذلك التفسير، وبصيغة أخرى إبطاله

مقدمة

للظروف المحيطة بميلاد ظاهرة، حيث أن المنهج التاريخي لا يكفي بسرد الوقائع لكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يتحكم في الظاهرة .

3- منهج دراسة الحالة: يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات المتعلقة بأية وحدة سواء كان صانع القرار أو مؤسسة، ويقوم على أساس التعمق في دراسة وحدة معينة أو جميع المراحل التي مرت بها قصد الوصول إلى التعميمات المتعلقة بالوحدة المدروسة وغيرها من الوحدات المتشابهة، ويظهر استخدام هذا المنهج في التركيز على المؤسسات التشريعية في السياسة الخارجية بين الجزائر والمغرب .

4- المنهج الوصفي: يعتمد هذا المنهج على دراسة الوقائع، أو ظاهرة ما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيراً كيمياً أو كميًا .

فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى المختلفة، ويظهر هذا في وصف السياسات الخارجية الجزائرية والمغربية تجاه قضية الصحراء الغربية .

حادية عشر: صعوبات الدراسة:

واجهنا في هذه الدراسة جملة من الصعوبات نتطرق إليها كالآتي:

- قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة .
- قلة المراجع والمصادر التي يمكن الاعتماد عليه في المقارنة بين المؤسسات التشريعية التي تصنع السياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب.
- صعوبة اختيار الموضوع نظراً لتشعب المعلومات التي يحتويها .
- وجود صعوبة في التنسيق بين المعلومات .
- قلة المراجع فيما يتعلق بالمؤسسات التشريعية .

الثانية عشر: تقسيم الدراسة:

لتمكن من دراسة الموضوع من كل جوانبه والإحاطة بكل حيثياته تم تقسيم البحث إلى فصل تمهيدي يتحدث عن المؤسسات التشريعية وثلاثة فصول أخرى، بحيث اهتم الفصل الأول بدراسة الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية واحتوى على ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول ماهية السياسة الخارجية، والذي هو أيضاً على مطلبين المتمثلة في مفهوم وتعريف السياسة الخارجية و كذا صنع القرار في السياسة الخارجية، ثم تم التطرق إلى

مقدمة

المبحث الثاني المتمثل في العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، والذي احتوى على مطلبين هو الآخر وتمثل في العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى أهداف السياسة الخارجية وبناء خطواتها، والذي تم تقسيمه إلى مطلبين كان الأول عن أهداف السياسية الخارجية، والثاني عن خطوات بناء السياسة الخارجية . أما فيما يخص الفصل الثاني فكان الحديث فيه عن هيكل صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كل مبحث إلى مطلبين، فتناول المبحث الأول سمات وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية، وضم مطلبين سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، أما الثاني فتحدث عن أهداف ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية، وبالنسبة إلى المبحث الثاني فهو يتحدث عن مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، والمطلب الأول تمثل في المجلس الدستوري والبرلمان، والثاني المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى دور أجهزة صنع وتنفيذ السياسة الخارجية في المغرب، تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، الأول المؤسسة الملكية وكذلك دور الملك الحسن الثاني في مجال صنع السياسة الخارجية المغربية وكذلك طريقة اتخاذ الملك الحسن الثاني لقرارات السياسة الخارجية المغربية . أما الفصل الثالث والأخير فكان يتحدث عن طبيعة العلاقات المغربية الجزائرية وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث الأول النزاع الحدود المغربي الجزائري ويحتوي على مطلبين أولاً التصور المغربي للحدود على أنها مبدأ الحق التاريخي والثاني التصور الجزائري للحدود مبدأ قدسية الحدود الموروثة، أما المبحث الثاني فكان الحديث عن دور المؤسسة الملكية ومؤسسة الرئاسة في حل مشكلة الحدود، المطلب الأول تحدث عن دور المؤسسة الملكية في حل المشكلة والمطلب الثاني دور المؤسسة الرئاسة في حل المشكلة، أما فيما يخص المبحث الثالث فتطرقنا إلى إسهامات السياسة المغربية والجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية وتم تقسيمه إلى مطلبين الأول السياسات المغربية تجاه قضية الصحراء الغربية والثاني إلى السياسات الجزائرية تجاه قضية الصحراء المغربية، وأنهينا خطة بحثنا بخاتمة تجيب عن إشكالية الدراسة .

فصل تمهيدى

المؤسسة

التشريعية

- خلفيات السلطة المؤقتة والتشريعية في الدول العربية (المغرب والجزائر):

- يشير قول فقهي إلى تمييز الصلة الجدلية بين تسميات السلطة التشريعية وبين حقيقة وضعها، وصلاحياتها بما تتضمنه من مدلولات تنعكس في كل طريقة قيامها والنصوص الدستورية التي قررت هذه الطريقة أو تلك لقيامها ومجمل الصلاحيات التي تمتعت بها في هذه النصوص وحقيقة نشاطها في الواقع العلمي وفي الرقابة على الأعمال السلطة التنفيذية بالذات. إذ أن هذه التسمية تعبر عن واقع هذه السلطة إلى هذا الحد أو ذاك كما تعبر عن دورها في المؤسسات الدستورية في الدولة وحجم العلاقات فيما بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

فيما يرى فقهاء القانون أن تسمية السلطة التشريعية تدل على المفهوم الفقهي لها، مثال ذلك ما يرمز إليه اسم مجلس الشورى وهو التشاور في الأمر تيمنا بالآية الكريمة " وأمرهم شورى بينهم " سورة الشورى¹ ، بينما تدل تسمية المجلس الوطني على الارتباط بالوطن والتمثيل القطري، في حين ترمز تسمية مجلس الشعب إلى الارتباط بالمبادئ الراديكالية، وتشير تسمية مجلس النواب إلى النظام التمثيلي ، ويرمز مجلس الأمة إلى تمثيل الأمة برمتها، وهدف توحيد البلاد العربية بأكملها على أنه بالتدقيق في التسميات هذه المجالس التي قامت في الدول العربية في ظل الأحكام الدستورية التي قررتها، واتجاهات هذه الأحكام الدستورية بين فترة وأخرى، لوجدنا أنها قد عبرت عن طموح المشروع في هذه الدول (والدول الحامية لها) من جهة، ووفقا للتوجهات التي أملتها عليها المبادئ الفلسفية والقانونية بين الحين وآخر من جهة أخرى، وهو ما يلاحظه القارئ عندما يتعرف على هذه التسميات في الأحكام التشريعية العربية. لقد تباينت تسميات المجالس الاستشارية والمؤقتة والتشريعية في الدول العربية وكانت المجالس الاستشارية هي الأولى كمقدمة لقيام السلطة التشريعية في أغلب الدول العربية².

- وقامت مجموعة من المجالس التي أنيط بها التشريع كسلطة تشريعية كاملة الصلاحية في الدولة علما بأنه قد تغاير تركيب السلطة التشريعية في بعض البلدان العربية، منها التي بدأت بتركيبها من مجلسين مثل :

¹ الآية (18) من سورة الشورى .

² قائد محمد طربوش ردمان، السلطة التشريعية والمرأة في الدول العربية، تحليل قانوني مقارن، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، أبو الخير للطباعة والتجليد، 2008، ص 11.

- مجلس النواب ومجلس المستشارين في المغرب في دستور عام 1963م.
- مجلس النواب والغرفة الدستورية في دستور المغرب لعام 1996م¹ والبرلمان الجزائري المؤلف من المجلس الوطني الشعبي ومجلس الأمة وفقا لدستور الجزائر عام 1996م.
- وقامت مجموعة من السلطة التشريعية ذات المجلس الواحد في الدول العربية مثل : المجلس الوطني الشعبي وفقا لدساتير الجزائر 1976م-1989م-1996م.
- طرق قيام السلطة المؤقتة والتشريعية في الدول العربية :

هناك ثلاث طرق :

- 1- طريقة التعيين .
- 2- طريقة الجمع بين الانتخاب والتعيين .
- 3- طريقة الانتخاب².

¹ قائد محمد طريوش ردمان، المرجع سبق ذكره، ص 12.

² قائد محمد طريوش ردمان، المرجع نفسه، ص 13.

البنية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية لكل من الجزائر والمغرب

أولا : البنية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية الجزائرية في الفترة ما بين 1962م- 2002م :

عملت السلطة التشريعية الجزائرية منذ الاستقلال إلى التسعينيات في ظل الحزب الحاكم الوحيد، وكان البرلمان الجزائري المنتخب (والمعين 3/1 من أعضاء المجلس الأعلى) عام 1997م، وهو أول مجلس يقوم في ظل التعددية الحزبية من جهة وانتهاء هذه السلطة ، إلى أن مثل فيها العمال والفلاحين بنسبة 50 % من أعضائها حيناً وعدم تمثيل العمال والفلاحين حيناً آخر من جهة ثانية، إذ لم تنص أحكام دساتير الجزائر لأعوام 1963م و1989م و 1996م على أي نسبة للعمال والفلاحين في حين قرر هذه النسبة دستور 1976م .لقد اتسمت بنية المجلس الوطني عام 1962م بالتشعب، حيث شملت بنية التباين القومي و الاجتماعي، تحدد هذا التباين على المستوى القومي إذ كان يوجد 178 عضواً من الجزائريين و 16 عضواً من الأوروبيين كما شمل التباين في بنيته من ناحية الوسط الاجتماعي الذي انحدر منه النواب، إذ شكل حوالي 2/3 نواب مهنا وأعمالاً متوسطة ومتدنية نسبياً وكان الثلث الباقي من ذوي الأعمال ذات المستوى الأكثر تميزاً .

- وكانت خلفيات النواب الاجتماعية تتمثل بتوزيعهم كما يلي :

18% من العسكريين و 18 % من ذوي الأعمال الحرة و 14% من التجار و 11% من العاملين في الزراعة و 7% من العمال و 10% من ذوي المهن الأخرى .

- وعلاوة على تباين المجلس الوطني التأسيسي كانت بنية المجلس من الناحية التعليمية قد اتسمت بالتنوع التالي: 25 عضواً ممن أنهوا التعليم الجامعي، وتألفت أكثرية الأعضاء للمجالس ممن تحصل على الدراسة الثانوية¹ .

- أما البنية السياسية للمجالس فقد كان كل الأعضاء أعضاء وأنصار جبهة التحرير الوطني، إلا أن توزيعهم حسب التوجه السياسي كما يلي:

بلغ عدد الأعضاء الذين شابه تشكيلهم السياسي مع الليبرالي 15% من أعضاء المجلس، ويمكن اعتبار 15 من الأعضاء من حيث تطوره السياسي 20 % من المثقفين الذين بدأوا

¹ صالح بلحاج، السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري، الجزائر، ط2، جوان 2012، ص 80.

عملهم السياسي في السنوات الأخيرة من ثورة تحريرية، وخاصة أولئك الضباط الذين كانت درجاتهم برتبة رائد أو نقيب، ولقد شكل هؤلاء 50% من المجموع الكلي للأعضاء.

وإذا وزعنا أعضاء المجلس من حيث التأهل للعمل البرلماني وخبرتهم البرلمانية السابقة واحتكاكهم الشديد بالقوانين الغربية، فقد كان 35% من النواب من السياسيين و 30% من أصحاب المهن الحرة والمعلمين و 25% ممن حصل على ثقافة خارجية و 20% من الثوريين ورجال المقاومة من مناطق معارضة للمكتب السياسي لجهة التحرير .

- ويندرج في بنية المجلس الوطني التأسيسي موضوع التحدث في المجلس بأي اللغتين العربية أو الفرنسية، لقد كان 15% من النواب يتحدثون باللغة العربية و 3/4 النواب ممن يتحدث باللغة الفرنسية.¹

- أما من الناحية الجنس ومتوسط العمر، فقد كان في المجلس 10 أعضاء من النساء والباقي رجال ، وكان متوسط عمر النواب 36 سنة .وتغيرت البنية السياسية لأعضاء المجلس الوطني الجزائري المنتخب عام 1964م ابتداء بأعضاء المجلس الذين لم يعد انتخابهم بالشكل التالي:

- بلغت نسبة الأعضاء الذين أعيد انتخابهم إلى المجلس الوطني 50,8% من السياسيين المحترفين و 44,7% من الثوريين و 65,34% من العسكريين و 17,4% من المثقفين. وبالمقابل لم يعاد انتخاب نسبة 50,8% من السياسيين و 56,9% من الثوريين و 35,18% من العسكريين و 83,3% من المثقفين ، أي أنه بعبارة أخرى أعيد انتخاب 16 من السياسيين و 16 من الثوريين و 52 من العسكريين و 24 من المثقفين لعضوية المجلس الوطني البالغ عدد أعضائه 194 عضواً.²

- لقد قدرت نسبة المعارضين والصامتين من الأعضاء الذين أعيد انتخابهم في المجلس الوطني عام 1964م بأنه أعيد انتخاب 5 كانوا أعضاء من المعارضين معارضة قوية و 20% من المعارضين المعتدلين و 36% من النواب الذين لم يبدوا أية معارضة و 44% من النواب الذين كانوا يلتزمون الصمت في مناقشات المجلس الوطني التأسيسي.

¹ صالح بلحاج ، المرجع سبق ذكره ، ص 82.

² الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، الجزائر: بن عكنون، ديوان المطبوعات

الجامعية الساحة المركزية، 1999، ص 54.

- وعموما أعيد انتخاب 2/5 أعضاء المجلس الوطني التأسيسي ما يعادل 43% في المجلس الوطني ، بيد أن معدل إعادة انتخاب النواب الذين أعيد انتخابهم لبعض الفئات في المجلس مثل إعادة انتخاب 65% من العسكريين الذين كانوا أعضاء في المجلس السابق و60% من مواليد الثلاثينيات ، و 50 من النواب الذين يتكلمون في المناقشات السياسية فقط ، و 56% من أعضاء القيادة العليا الذين لم يعارضون رئيس الجمهورية و53% من قائمة الذين ترشحوا في الانتخابات لعام 1962م في حين انخفضت نسبة الأعضاء الذين أعيد انتخابهم من المثقفين إلى 18% والمعارضين المعتدلين للحكومة بنسبة 20% والأعضاء الذين أضيفوا إلى قائمة مرشحين سبتمبر 1962م بحوالي 23% والأعضاء الذين عبروا عن قضايا اقتصادية إلى 18% والنواب من ذوي الأصل الأوروبي إلى 8%¹.

وبالمقابل أعيد انتخاب 49% من أعضاء المجلس الوطني الذين لم يشاركوا في المناقشات و31% من الأعضاء الذين شاركوا في مناقشات المجلس الوطني التأسيسي بشكل كبير على أن النواب الذين سبق وأن كانوا معارضين في المجلس الوطني التأسيسي أصبحوا أقل مشاركة في أعمال المجلس الوطني. وبناء على ما تقدم فقد كانت النتائج الواضحة بأعمال المجلس سنتين الأولى و الثانية هي استبعاد معظم المثقفين وعدد كبير من النظام السياسي ، حيث ترك بعضهم المجلس وطرد البعض الآخر وأعتقل البعض الآخر، ولم يعاد انتخاب عدد كبير من السياسيين دستوريا (المجلس الدستوري). وإذا كانت بنية الهيئة المؤقتة والسلطة التشريعية لم تشمل نسبة محددة دستوريا من العمال والفلاحين قبل قيام حركة 15/06/1965م ، فإن بنية السلطة التشريعية بعد إعادتها في عام 1977م بعد صدور دستور 1976م الذي قرر أن تتكون الأغلبية ضمن المجالس الشعبية المنتخبة من العمال و الفلاحين، على إن الإحصائيات المتعلقة ببنيتها بعد عودة هذه السلطة من جديد عام 1977م قد اختلفت كثيرا عن المجلسين السابقين حيث لم يعد فيها العمل السياسي النشط كالسابق ولا السياسيون المحترفون الأوائل إذ استبدل العضو في المجلس الجديد بالطاعة المعلنة للقيادة الجديدة (لجهة التحرير الحزب الوحيد الحاكم منذ الاستقلال) حيث غابت الخلافات العلنية داخل المجلس الجديد من جهة ولم

¹ الأمين شريط، المرجع سبق ذكره، ص55.

يعد للوثائق الخاصة بهذه السلطة أهمية كبيرة نظرا لتغيير بنيتها الاجتماعية وسيطرة قيادة جبهة التحرير من جهة ثانية . كما لم توجد دراسة متخصصة بهذه السلطة في ظل وضعها الجديد.¹

- ومع ذلك بقيت البنية السياسية لأعضاء السلطة التشريعية الجديدة بحيث أن أعضائها من أعضاء جبهة التحرير والمنظمات الجماهيرية التابعة لها ، بيد أن وضع الجبهة ذاتها كحركة مناضلة ضد الاستعمار اندمج فيها كثيرون من ذوي الاتجاهات السياسية والفكرية المختلفة أثناء معركة التحرير من السيطرة الفرنسية وهو ما عكس تباين الاتجاهات السياسية لأعضائها بعد الاستقلال في الحياة السياسية عموما وفي السلطة المؤقتة والتشريعية قبل حلها في منتصف الستينيات على وجه الخصوص في حين أصبحت بنيتها السياسية بعد عودتها للحياة عام 1977م محصورة على أعضاء الجبهة الذين سلموا من جميع التصنيفات السياسية السابقة داخل الجبهة أو من الأعضاء الجدد فيها والذين تربوا على تمجيد الجناح المنتصر فيها أو التعامل معه كقيادة مطلقة للجبهة في ظل غياب الديمقراطية داخل الجبهة الحاكمة وخارجها ، لذلك كله لم يعد الصراع الذي كان قائما في أطر جبهة التحرير قبل حركة 15/06/1965م.

- وإلى جانب ما تقدم فإن النص الدستوري الجديد قد كان الأساس الذي بنيت عليه تغييرات البنية الاجتماعية للسلطة التشريعية بعد 1977م وحتى صدور الدستور الجزائري الثالث الذي تولى عن نظام الحزب الواحد الحاكم بسماحه بالتعددية من جهة ، وإلغائه النص الدستوري السابق بأن الذي ينص على أن أغلبية أعضاء المجالس الشعبية من العمال والفلاحين من جهة أخرى.²

¹ قائد محمد طربوش ردمان، مرجع سبق ذكره، ص 177.

² الأمين شريط، مرجع سبق ذكره، ص 64.

ثانيا: البنية السياسية والاجتماعية في السلطة التشريعية المغربية في الفترة ما بين 1956م-2002م.

- قبل الحديث عن البنية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية في المملكة المغربية، لابد من القول بأن الأحكام الدستورية المغربية لم تكن الأولى التي تقرر مبدأ التعددية السياسية حيث كان دستور السوري لعام 1950م قد قرر ذلك ، غير أن ما يميز التجربة البرلمانية المغربية أن السلطة التشريعية قد قامت في ظل الدساتير التي نصت على التعددية، وكان أعضاء هذه السلطة باستمرار من أحزاب مختلفة دخلت بعضها كل المجالس أو جلها وكان البعض الآخر يظهر في هذا المجلس ويختفي في مجلس آخر ثم يعود للظهور من جديد، زد على ذلك اتسمت الأحزاب السياسية المغربية بالمشاركة في السلطة التشريعية دون أن يهيمن حزب على الحياة السياسية أو يصبح مركز الثقل الرئيسي فيها، كانت الأحزاب العريقة مثل حزب الاستقلال وإتحاد القوى الشعبية....إلخ، تشارك في مجالس نيابية وتقاطع أخرى وكانت تشكل أحزابا قبل الانتخابات تفوز بنسبة كبيرة في السلطة ويدخل تيار سياسي الانتخابات ثم يشكل حزبا بعد إلتام المجلس في بعض الأحيان .

وإذا قارنا تأثير الأحزاب الكبيرة في المغرب بالأحزاب السياسية في البلدان العربية الأخرى ذات تقاليد عريقة في العمل البرلماني، لوجدنا تشابه بسيط في هذا المجال بين واقع البرلمان والأحزاب في العراق وبين المغرب بالفوز في الانتخابات في البلدين، وإن كان الفارق يظل كبيرا في قيام ونضال بعض الأحزاب في البلدين ، حيث كان لحزبي الاستقلال وإتحاد القوى الشعبية وغيرها من القوى باع طويل في النضال ضد الاستعمار في حين لم تقوم الأحزاب العلنية في العراق بدور يشابه دور الأحزاب المغربية¹.

- وإذا قارنا حزب الوفد في مصر والكتلة الوطنية في سوريا وحزب الأمة والوطني الاتحادي في السودان بالأحزاب العريقة في المغرب لوجدنا أنه قد كان للكتلة الوطنية في سوريا وحزب الوفد في مصر باع طويل في الحياة النيابية وتمثيل الأغلبية البرلمانية في أوقات كثيرة وقيامها بتشكيل حكومات أكثر من مرة، وتناوب الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة على تشكيل الحكومة السودانية كونا ائتلاف في تشكيلها، في حين لم يرقى حزب الاستقلال أو الاتحاد القوى الشعبية إلى دور تشكيل الوزارة بمفرده كما هو ائتلاف الحزبين الكبيرين فقط .

¹ الأمين شريط، مرجع سبق ذكره، ص 65 .

علاوة على ما تقدم فقد اتسمت السلطة التشريعية المغربية في طريقة قيامها بالجمع بين الانتخاب العام من جهة، والعضوية القائمة على تمثيل المهنة من جهة أخرى كما أن حل السلطة التشريعية المغربية لم يرتبط بحل الأحزاب أو منعها من مزاولة نشاطها وإن كانت الظروف الاستثنائية قد وجدت في المغرب أكثر من مرة¹.

¹ قائد محمد طربوش ردمان، مرجع سبق ذكره، ص 178.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للسياسة الخارجية

تمهيد:

تجتمع عوامل مؤسسية ونظامية عديدة لتشكل وحدة صنع السياسة الخارجية وتحدد الفاعل الأساسي سواء كان شخصا أو مؤسسة الذي لديه سلطة القرار واتخاذ وصياغة السياسة الخارجية، والتي تعمل على تسطير مجموعة من الأهداف وتبلورها في شكل أدوار تؤديها أجهزة تنفيذ السياسة الخارجية، حيث تعد مادة السياسة الخارجية من المواد الرئيسية في مفردات علم السياسة، لاسيما إذا عرفنا أنها تدرس في جامعات متقدمة.

ومن هذا المنطلق كانت هناك محاولات من بعض العلماء لخلق تعاريف شاملة ومتخصصة لمفهوم السياسة الخارجية، وهذا ما سنتطرق إليه بدراستنا للإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية، حيث تم تقسيم هذا الفصل على الشكل الآتي:

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية .

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية وبناء خطواتها.

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

لقد تم التطرق لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بموضوع السياسة الخارجية، حيث تعددت هذه المفاهيم وكانت المحاولة لوضع تعريف محدد للسياسة الخارجية تكتنفها بعض الصعوبات خاصة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، حيث وجدت عوامل أثرت عليها. كما اتخذت السياسة الخارجية وسائل وأهداف معينة.

المطلب الأول: مفهوم وتعريف السياسة الخارجية

لا يوجد هناك تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، وعليه فقد تعددت تعاريف الباحثين إزاءها. والحق فإن تعدد التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها، إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التواصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها¹. إزاء ذلك نرى أن "كورت" يقدم لنا تعريفاً لسياسة الخارجية بأنها: "السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، أنها برنامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب"². ويضيف "كورت" في تعريفه للسياسة الخارجية قائلاً: "بكلمات أخرى، أنها تعتبر في مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع الدول الأخرى". إن هذا التعريف، يقتصر على جانب واحد، هو أنه لا يعد القنوات القتالية أدوات من أدوات السياسة الخارجية.

أما السفير "ليون نوبل" فقد عرفها بأنها: فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى. في حين يرى "مودلسكي" بأنها: الأنشطة الذي طورته المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية "المدخلات والمخرجات".

أما فيما يخص "فيرنس وريتشارد سنايدر" فإنهما عرفا السياسة الخارجية بأنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختباره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلاً

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، بيروت: دار الجبل، 2001، ص 11.

² أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص 19.

أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل¹. وهذا التعريف يرادف بين السياسة الخارجية وقواعد العمل، وأساليب الإختبار المتبعة للتعامل مع المشكلات .

يؤكد هذا التعريف على صانع القرار، ويولي له أهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأية دولة، إذ يرى "سنايدر" في هذا المجال أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون بإسمها، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة².

ويقتررب من هذا التعريف، التعريف الذي قدمه "تشارلز هيرمان" للسياسة الخارجية التي يرى فيها بأنها مرادفة لسلوكيات السياسة الخارجية والتي يقوم بها صانعو القرار الرسميون إذ يعرفها: تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية .

إذ يبدو أن السياسة الخارجية هي مجموع سلوكيات صانعي القرار في البيئة الخارجية إذ تختلف السياسات الخارجية للدول حسب من يتم التعامل معهم وحسب قضايا التعامل الخارجي.

وفي المعنى نفسه يعرف "باتريك موجان" السياسة الخارجية بأنها: " التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو ممثلوهم بهدف التأثير في السلوك الفاعلين الدوليين الآخرين " .

وبموجب هذه التعاريف تكون السياسة الخارجية بمثابة تصرفات وسلوكيات تمثل صانعي القرار في المحيط الخارجي، بهذا المعنى تكون السياسة الخارجية بأنها مجرد رصد سلوكيات الدول، وإبعاد المجالات الأخرى في السياسة الخارجية كالأهداف الإستراتيجية المتعلقة .

¹ محمد السيد سليم، المرجع سبق ذكره، ص 16 .

² المرجع نفسه ص 20.

- أما " روزيناو " فيعرف السياسة الخارجية بأنها: " منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا ¹.

أو بعبارة أكثر دقة المجهود الذي تبذله جماعة وطنية ن أجل التحكم في أو مراقبة محيطها الخارجي سواء من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها ².

- أما " مارسيل ميرل " فإنه يرى في السياسة الخارجية بأنها " هي تلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج، بمعنى الذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعية ما وراء الحدود " .

ويعرفها leon nool " ليون نول " بأنها فن تسيير علاقات دولة مع الدول الأخرى وقد قال عنها ريتشارد نيكسون الرئيس الأمريكي السابق: " أن الاستعمال الناجح للسلطة وبالخصوص على الساحة العالمية هو فن لا تعلمه إلا بالتجربة".

- أما الدكتور حامد ربيع فيعرف السياسة الخارجية بأنها: " جميع صور النشاط، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. أي أن النشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه السياسة الخارجية. وهناك اتجاه في أدبيات السياسة الخارجية يعرفها على بأنها مرادف الأهداف الدولة في المحيط الخارجي ومن بينهم "سيبوري" الذي يعرفها بأنها: " مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا، التعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة باستعمال النفوذ بل بالقوة والعنف في بعض الأحيان".

وهناك أيضا من ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها سياسة الدولة تجاه بيئتها الدولية غير الدول، لأن مجالات السياسة الخارجية تتضمن إلى جانب الدول، مجالات أخرى مثل: الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والمنظمات السياسية .

¹ أحمد نوري النعيمي، المرجع سبق ذكره، ص 21.

² عبدالمجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، تونس: دار أقواس للنشر، مطبعة فن وألوان، 1994، ص 123.

ويعرف " زايد عبيد الله مصباح " السياسة الخارجية أنها: " أن السلوك الخارجي لأية دولة واحدة دولية هو عبارة عن حدث، وفعل ملموس تقوم به هذه الوحدات الدولية بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسلوك السياسي الخارجي يتحدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به، وما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود"¹.

يقدم لنا الدكتور " عبد المجيد العبدلي " تعريفا للسياسة الخارجية: " بأنها ف تسيير الدولة الخارجية في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين سواء كانوا أشخاصا دوليين: دول ومنظمات دولية أو جماعات فقط دولية أخرى، وهذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية"².

أما الدكتور "محمد السيد سليم " فإنه يعرفها بأنها " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي " .

- وبصفة عامة: فإن السياسة الخارجية، وبعيدا عن تعدد تعريفاتها التي تعكس تعقيداتها كظاهرة، فإنها تعبر عن مجموع الأهداف المراد الوصول إليها من خلال الوسائل المتاحة، وقنوات المعينة، يمكن لها التأثير من أجل تحقيق تلك الأهداف. لتكون السياسة الخارجية عبارة عن: " كل تجمعي لمجموعة التوجهات و الأهداف والمخططات و الالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي"³.

المطلب الثاني: صنع القرار في السياسة الخارجية.

أولاً: مراحل صنع القرار:

إن جوهر العملية السياسية هو عملية صنع القرار، وهذه العملية تمر بمراحل قبل وأثناء وبعد صنع القرار السياسي، وهي:⁴

- أ- مرحلة الإعداد التي تسبق اتخاذ القرار .
- ب- مرحلة الاختبار وهي مرحلة اتخاذ القرار (أي مرحلة الاختبار).
- ج- مرحلة التنفيذ أو التطبيق.

¹ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص24.

² عبدالمجيد العبدلي، المرجع السابق، ص124.

³ حسين بوقارة، محاضرات ألقيت على طلبة العلوم السياسية، قسم ماجستير في مقياس السياسة الخارجية المقارنة، جامعة قسنطينة، 2003.

⁴ إسماعيل صبري مقلد، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية الدولية، أكتوبر 1968، ص 142.

أ- مرحلة الإعداد: تتضمن هذه المرحلة العديد من العمليات أهمها:

- **المبادأة:** يعد هذا المعيار الأساس للتمييز بين السياسة الخارجية الإيجابية التي تقوم بالمبادرة وبين السياسة الخارجية السلبية التي هي مجرد ردود أفعال، تنشأ من النظام بحد ذاته أو ظروف فرضتها دولة أخرى أو تطلبها الوضع الدولي القائم، فهي الحالات التي أدت إلى تبني مثل هذا القرار وحالات الضرورة التي أدت إلى بلورتها .

- **التخطيط:** يعد من المفاهيم الحديثة التي ظهرت إلى حد ما في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، حيث ظهر في حقبة السبعينات في كتاب روتشين وموريس وغيرهما.

فقد عرفه "مازن الرمضاني" على أنه يتصرف إلى ذلك السلوك الذي يستخدم الوسائل نظامياً يقصد تحقيق هدف معين عند وقت معين، وأنه يقوم بالتالي على بعدين أساسيين، وجود هدف يراد اجتيازه وتحضير استراتيجيات من خلالها ترجمة هذا الهدف إلى واقع ملموس .

- **الموقف:** أي وضع تصور للمجتمع، والظروف المكثفة بالموقف مع ضرورة إبراز القيم المحيطة بالواقع محل البحث¹.

- **التنبؤ:** يمثل التنبؤ افتراض موجهاً للمستقبل، وهو في أوسع معانيه لا يعدو أن يكون تخطيطاً سياسياً، وقد تواجه هذه العملية العديد من الصعوبات في مجال السياسة الخارجية لاتساع الظاهرة وما يحيط بها من غموض في أحيان كثيرة .

- **المنشورة:** قد يكون للمنشورة دور في التعريف بالمواقف ووضع التوقعات بخصوص ذلك .

ب- **مرحلة اتخاذ القرار:** يمكن في هذه المرحلة التمييز بين القرارات الإيجابية والقرارات المرنة والجامدة والرئيسية، والفرعية والإجرائية، وكذا القرارات الموضوعية.

ج- **مرحلة التنفيذ:** وتعني هذه المرحلة تطبيق القرار لأنها تشكل المصدر الأساسي لرد الفعل ن وهذه المرحلة مهمة جداً في تقويم الخطة التي يتم اتخاذها، رغم طابع الدقة الذي

¹ أحمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 143.

يطبع عملية إعداد السياسة الخارجية، من الممكن بروز الاختلافات بين التصور والواقع عند اتخاذ القرار¹.

فهي مرحلة تعني تحويل القرارات والسياسات إلى برامج وآليات ونشاطات ومحيط بالتنفيذ وتقييم النجاح أو الفشل.

ثانياً: حدود القرارات في السياسة الخارجية:

توجد قيود تعترض اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية وتتنحصر هذه القيود في:

أ- الأهداف البديلة.

ب- الطرق البديلة.

ج- الجمع بين الأهداف البديلة والطرق في استراتيجيات أو مشروعات .

د- مصادر عملية اتخاذ القرارات مثل الوقت والطاقة والخبرات والمعلومات .

هـ- درجة ضغوط المحيط الخارجي².

1- القيود الخارجية: لها تأثير على اتخاذ القرارات، حيث يجب على صانعي القرار إجراء تقسيم للقيود المحتملة وهي:

* إمكانية سوء التقييم، وتخضع هذه القيود إلى تقويم كمي وكيفي .

* قيود لا يمكن إخضاعها للقياس الكمي وإنما يجر لها تحليل كيفي .

2- القيود الداخلية: ويمكن تحديدها مصادرها فيما يلي:

أ- **المعلومات:** تؤثر في قدرات صانعي القرارات لخطط العمل البديلة وهذا لنقصها أو لكونها غير دقيقة .

ب- **الضعف في الاتصال:** صعوبة رؤية المعلومات الصحيحة لصانعي القرارات تؤدي إلى عرقلة المشاركة في هذه العملية .

¹ أحمد نوري النعمي، مرجع سبق ذكره، ص 144 .

² روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمه علاء ابو زيد، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 158.

- ج- **السوابق**: من الضروري تقييد المداولات التي يستند عليها صانعوا القرارات في الأعمال السياسية السابقة أو الأعمال السياسية السابقة أو الأحكام الحالية لكي لا تعرف إجراء تغييرات أساسية في طبيعة مشروعات السياسة الخارجية .
- د- إن ندرة الموارد والخبرات والطاقات لها تأثير في تقييد الأعمال البديلة التي يمكن أن يعتمد عليها صانعوا القرارات .
- هـ - **الإدراك أو القدرة على الفهم**: هذه العملية لها تأثير فعال في تحديد العمل الذي يقوم به صانعوا القرارات، حيث أنهم قد يعطون أهمية لبعض العوامل يستغنون عنها ¹ .
- 3- **القيود المختلطة**: مما سبق فإن القيود الداخلية تؤدي إلى تقوية القيود الخارجية أو تقليل تأثيرها، وعليه لا بد من بحث العلاقات بينها من حيث إمكانية التحكم في إحداها تمكن من التحكم في الأخرى .

¹ روبرت دال، مرجع سبق ذكره، ص 159.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

إن من أبرز العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية نجد العوامل الداخلية وكذا العوامل الخارجية، التي هي من أكثر مقومات الدولة ثباتاً، التي تؤثر على عملية صنع القرار السياسي في الدولة.

المطلب الأول: العوامل الداخلية .

أولاً: العامل الجغرافي: يعد من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في السياسة الخارجية، ومن أكثر مقومات الدولة ثباتاً، وله علاقة وطيدة مع السياسة وهذا ما يسمى الجيوليتيك، وتتطلب دراسته دراسة:

أ- الموقع: المقصود به دراسة موقع الدولة فلكياً ونوع الموقع وكذا دراسة اتجاه الدول المجاورة، إذ أن له أهمية كبرى كونه يجسد شخصية الدولة ويحدد اتجاهات سياستها، فنجد أن الدول التي لها سواحل وحدود بحرية وانفتاح باتجاه المياه تكون أكثر اتصالاً بالعالم، وتتمتع بعلاقات تجارية وسياسية نشيطة مع الدول الأخرى .

أما الدول المغلقة (الحيبيسة) التي ليس لها حدود بحرية فهي واقعة في مأزق يشكل لها عبئاً كبيراً ويحرمها من الاتصال مع دول العالم الآخر، فالموقع الاستراتيجي للدولة يشكل لها أهمية دولية وبالتالي يعطيها قوة ومكانة مميزة بين الدول، ولكنه في الوقت ذاته يجعلها مطمع لدول أخرى تسعى للسيطرة عليها والتحكم فيها¹ .

ب- المساحة: عامل مهم وحاسم في تحديد مكانة الدولة، فالمساحة الكبيرة تعطي الدولة ميزة مهمة، وتجعلها عظيمة ومهابة من غيرها من الدول الصغيرة المساحة، ولكن هذه المساحة إذا تناسب مع عدد السكان كافي وشعب متحضر ومتطور، فإنها تكون عاملاً إيجابياً ومؤثراً في دعم موقف الدولة وزيادة هيبتها أمام العالم² .

¹ أزهر محمد السماك، الجغرافيا السياسية الحديثة، جامعة الموصل 1993، ص 42.

² المرجع نفسه، ص 43.

كما أنها مهمة من الناحية العسكرية، فالمساحة الواسعة مهمة جدا لأنها تعطي الدولة عمقا إقليميا يحمي العصمة والمدن والمراكز الصناعية الهامة في البلاد .

لذلك فإن سعة المساحة تتيح فرص نشر المواقع الاقتصادية الحيوية وخاصة الصناعية على امتداد إقليمها، ونشر المراكز السكانية، الأمر الذي يساعد على تحقيق أهداف إستراتيجية ايجابية لصالح الدولة.

أما الدول صغيرة المساحة فإنها تكون سهلة الاحتلال، وغير قادرة على حماية مدنها ومراكزها التجارية والصناعية والسكانية¹.

أما من الناحية الاقتصادية فاتساع المساحة يؤدي إلى تنوع المناخ وأحوال الطقس فيها، وبالتالي ينعكس على إنتاجها الاقتصادي وتنوع مواردها الطبيعية، وتحقيق اكتفائها الذاتي، ولتحكم بهذه الموارد عالميا يمنحها فرصة لعب أدوار هامة، ومؤثرة في العلاقات الدولية. ولكن في المقابل فالمساحة الواسعة قد تكون لها جانب سلبي وخصوصا إذا ما وجدت مساحات خالية من السكان كالصحاري و الجبال الشاهقة، مما يؤدي لقلة السكان فيها، أو انفصال مجموعات معينة كونها بعيدة عن المراكز، ورغبتها بالاستقلال حيث تصبح مراكز إزعاج للنظام لرغبتها في الانفصال، فالاحتلال السكاني يجعلها عرضة لأطماع الدول الأخرى لسهولة انقطاع أجزاء منها لأن الدفاع عن تلك الأجزاء منها قد تتضاءل.

ج- الحدود: هي الحدود الفاصلة بين سيادة دولة وسيادة دولة أخرى ولها تأثير في العلاقات بين الدول سلبا و إيجابا، بحيث تشكل خطوط دفاعية، وقد كانت الكثير من الدول تهتم بتحسين حدودها، ومن الناحية الاقتصادية تساعد الحدود السلطة المحلية على فتح أبواب الاستيراد والتصدير ودخول البضائع، ورؤوس الأموال وحرية الحركة التجارية .

وبالمقابل ينعكس طول الحدود سلبا إذا كانت العلاقات متوترة بين دولتين، أما من الناحية العسكرية، فإن طول الحدود ينهك الخصم، فمنع الاختراقات التي قد تتعرض لها

¹ فاروق عمر عبد الله، دول القوة ودول الضعف، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط1، 2005، ص 44.

بكافة أشكالها يشكل عبئا اقتصاديا وعسكريا لاستهان به لمثل هذه الدول. وللحدود تأثير كبير على العلاقات بين الدول لأنها مصدر نزاع المستعمرين كثير من الدول، والنزاعات الحدودية معروفة تاريخيا، لذلك فهي ظاهرة دولية لا تقتصر على دولة دون أخرى بل إنها تصيب المجتمع الدولي ككل تلبية لغريزة السيطرة التي تطبع نفسية الإنسان¹، ومن أمثالها الصراع الحدودي بين الجزائر والمغرب و كذلك أفغانستان وباكستان .

- **ثانيا: الموارد الأولية:** يرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بالعامل الاقتصادي، فالموارد الأولية الموجودة في الدولة تمثل واحدة من أهم دعائم قوتها في سياسيتها الداخلية والخارجية، إذ أنها عامل مهم، وإن امتلاك للموارد الأولية يجعل لها مكانة ومركزا دوليا، وفاعلية أكثر في العلاقات الدولية وكلما كانت الدولة فقيرة وبحاجة لهذه الموارد كلما كانت واقعة تحت رحمة الدول الكبرى المالكة لهذه الموارد، وتزداد تأثيرها كلما كانت قادرة على استغلالها والسيطرة عليها سياسيا، أو يكون لها قرار سياسي عليها، وإلا فإنه لا معنى لامتلأها هذه الموارد².

ثالثا: العامل السكاني: يعد من العوامل التقليدية المؤثرة في السياسة الخارجية، ومن عوامل قوة الدولة، ومدى احتلالها مكانا متميزا في المجتمع الدولي، فحجم السكان يلعب دورا كبيرا في ذلك إذا كان عدد السكان كبيرا وتوافق ذلك مع عوامل أخرى أهمها المستوى التعليمي الذي وصله السكان والتماسك الاجتماعي والابتعاد عن التفرقة بين الأجناس و الأعراق، فأهمية هذا العامل تتجلى في جانبين: جانب عسكري، وجانب اقتصادي. فمن الناحية العسكرية كانت الدول تعتر بضخامة عدد سكانها، لأنه يعد المصدر الأساسي لقوتها من حيث تكوين قوة عسكرية حديثة ذات تأثير إقليمي إذا لم يكن ورائها عدد كبير من السكان، إضافة إلى ذلك فإن قوات مسلحة حديثة وكبيرة العدد والعتاد تحتاج إلى أعداد كبيرة من الرجال للتصنيع.

¹ محمد عوض الهزيمة، الجغرافيا السياسية، عمان: دار وائل، 2004، ص 95 .

² محمد عوض الهزيمة، المرجع نفسه، ص 96.

فهناك علاقة وطيدة بين حجم السكان وقوة الدولة، إذ أن الدولة القوية في المجالات السياسية لها تعداد مناسب من السكان، شريطة أن يتميز السكان بالتقدم العلمي والتكنولوجي، وهذا الترابط بين حجم السكان وقوة الدولة واضح في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وغيرها¹.

رابعاً: العامل العسكري: يعد من أكثر العوامل الحاسمة و المؤثرة في السياسة الخارجية ودوره كمحدد للنصر والخسارة جلي وواضح وطالما تبقى الحرب الملجأ الأخير للصراع الدولي فإن القوة العسكرية مسألة حيوية جدا من أجل البقاء، والقوة العسكرية وسيلة للسياسة الخارجية، تتقاسم الخصائص مع الوسائل الأخرى، وأن غرضها الأساسي للدفاع عن أهداف الدولة بواسطة التأثير على التوجهات والدوار والأهداف وأهداف الدول الأخرى .

المطلب الثاني: العوامل الخارجية .

تؤثر العوامل الخارجية على عملية صنع القرار السياسي للدولة لاسيما القرار الخارجي، وقد ميزها " هارولد و سيرات " بين نوعين من المصادر الخارجية وهما:

***البيئة السيكولوجية (النفسية):** وتشير هذه البيئة إلى كيفية تعريف الفرد لاختباراته، و لاتخاذها للقرارات، أي تحليل الاتجاه الإيديولوجي للنظام ولتصورات صناع القرار لبيئتهم الواقعية المحيطة به.

***البيئة الفعالة:** وهي البيئة التي تشير إلى الحدود التي يتم تنفيذ القرار داخل إطارها. ويمكن إجمال الأبعاد الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية فيما يلي:

1- الرأي العام الدولي:

الرأي العام الدولي هو الاتفاق الذي يتجاوز حدود الدولة القومية وليشارك في المسائل للسياسية الدولية، بحيث يظهر على الشكل اتفاق دولي في الرأي يظهر على شكل رد تلقائي

¹ عبد الله محمد الأمين، في أصول الجغرافيا السياسية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1977، ص 149-150.

عالمي نحو أي تصرف يصدر من أية دولة وقد تتجلى آثار رد الفعل هذا بالتسبب في فرض عقوبات على الدول المخالفة¹.

وهناك عاملان مؤثران في توحيد اتجاهات الرأي العام وهما: العامل السيكولوجي. فأهمية العامل السيكولوجي يلاحظ أن الطبيعة الإنسانية تولي الاعتقاد المشترك في عدد من القيم والمبادئ الأخلاقية والأدبية. أما بالنسبة للعامل التكنولوجي فإن التطور الحاصل في المجال التكنولوجي .

2- المنظمات الدولية:

إن ظهور هذه المنظمات زاد من النشاط الدبلوماسي بين الدول وزاد تنسيق الآراء والمواقف اتجاه المشاكل الدولية المختلفة، حيث يمكن للمنظمات الدولية أن تمارس وسائل الضغط على صانعي القرار من جهة وتعبئة الرأي العام الدولي من جهة أخرى، حيث ساهم خلق عصبة الأمم، ومن بعدها الأمم المتحدة بكل الأجهزة المتخصصة التابعة لها في التمهيد لنقل قواعد السياسة الداخلية إلى المجال الدولي، وقدرة المنظمات الدولية في التأثير على عملية صنع القرار السياسي الخارجي تعتمد على قوة هذه المنظمات و مدى اهتمام صناع القرار بانضمام إليها، ومراعاة وجهة نظرها².

وتسيطر على منافذ التوزيع في الكثير من البلدان، أو هي التي تستثمر مباشرة في عدة دول، أو هي التي تكون المساهمون في رأس مالها وفي إدارتها ينتمون إلى عدة جنسيات وغيرها من التعريفات³.

¹ مقلد إسماعيل صبري، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، ص 99.

² أحمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 343.

³ أحمد نوري النعيمي، المرجع نفسه، ص 344.

ولها ثلاثة أنواع من الشركات متعددة الجنسيات الأولية، الشركة متعددة الجنسيات ذات الإستراتيجية التجارية، الشركات متعددة الجنسيات ذات الإستراتيجية الإنتاجية، والشركات متعددة الجنسيات ذات الإستراتيجية التكنولوجية والمالية¹.

¹ عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الثالث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص

المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية وبناء خطواتها

إن الهدف في السياسة الخارجية هو الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية.

- ويمكن تحديد هذه الأهداف فيما يلي:

1- حماية الأمن القومي: حيث تسعى كل دولة للمحافظة على استمرارها واستقلالها، وبالتالي حريتها في اتخاذ قراراتها وتسيير شؤونها ومحاولة الإبقاء على النظام السياسي القائم، ودعم أمنها بالإمكانيات المتاحة لديها.

كما يمكن للدولة استخدام الخيار العسكري إذا تحتم عليها ذلك في الحفاظ على أمنها ووحدة أراضيها من ألا تتعرض للانقسام أو التفتت، أو الضياع هيبتها الدولية، ويمكنها تحقيق ذلك في سياستها الخارجية بالدخول في تحالفات دولية أو إقليمية¹.

2- زيادة السمعة الوطنية: تسعى الدول لزيادة قوتها خوفاً على أمنها من التهديدات الخارجية أو لدواعي توسعية وتنافسية كما حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي سابقاً، أو الهند وباكستان، والجزائر والمغرب حالياً. في حين تعمل دول أخرى على استخدام فائض القوة لصالحها بحيث تعمل على إكراه الأطراف الأخرى بمحاولة ابتزازهم وتحقيق مصالحها على حسابهم وهذا ما تكسبه في الصراع العربي الإسرائيلي².

3- تنمية الرفاهية الاقتصادية: من أهم أهداف السياسة الخارجية، والتي تسعى الدول لتحقيقه، حيث تختلف طموحات الدول تبعاً لإمكانياتها، فالدول الكبرى مثلاً تسعى وتبحث دائماً عن الأسواق الخارجية والموارد الأولية بالأخص في دول العالم الثالث، وأنشأ لذلك تنظيمات اقتصادية كبيرة لتبسط هيمنتها كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للتجارة

¹ إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 130 .

² محمد شلبي، السياسة الخارجية للدولة الصغيرة، وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (1979-1994)، رسالة دكتورا في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 2006، ص 28 .

وغيرهما لتحقيق الرفاهية لشعوبها على عكس الدول النامية التي تبحث عن وسيلة للحصول على المساعدات الاقتصادية أو محاولة جلب الاستثمارات الأجنبية نحوها، فنجاح السياسات الاقتصادية يؤدي تعزيز شرعية واستمرارية النظام السياسي القائم، وأما إذا حدث العكس وفشلت السياسات الاقتصادية فهذا سيؤدي إلى انهيار الأنظمة .

4-المكانة الدولية: من أهداف السياسة الخارجية للدول هو البحث عن مكانة دولية مرموقة في الشق الدولي، وهذا يكسب الاحترام من طرف كل الوحدات الأخرى والمكانة الدولية المرموقة لا تأتي إلا باكتساب الدولة لمقدرات اقتصادية وطبيعة تكنولوجية وعسكرية، وجغرافية وقرار تاريخي، وتفاعل سياسي ودبلوماسي، حيث أن هناك اتفاق بين المختصين في السياسات الخارجية على أن الهدف الرئيسي في السياسة الخارجية للدولة على الرغم من تباين أنظمتها السياسية والإيديولوجية وعدد سكانها هو حماية وجودها الذاتي ودعم أمنها¹ .

المطلب الثاني: خطوات بناء السياسة الخارجية.

1- وضع الهدف: يعني وضع الهدف تطابق المالح لوطنية مع أهداف السياسة الخارجية، وترتيبها وفق سلم الأولويات الأكثر في ذلك ليس وضع الهدف في عملية السياسة الخارجية هو مهمة في القطاع التنفيذي من الحكومة الوطنية للدولة، ولكن عادة رئيس الدولة الوطنية ووزير الخارجية هما عنصران بارزان في هذه العملية.

تتوقف درجة الصعوبة الجوهرية في وضع الهدف على نمط الحكومة في الدولة وعلى بنية المجتمع، حيث تجد أنه في المجتمعات الديمقراطية يكون وضع الهدف أكثر تعقيدا منه في المجتمعات الشمولية، ومع ذلك فإن صناع القرار يتشابهان في كلا المجتمعين (الديمقراطي والشمولي) في نقطة إذ يجب عليهما وضع الأهداف وتحديد الأولويات إذا أرادوا لدولهم النجاح في السياسة الخارجية².

¹ إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 133 .

² عامر مصباح، صناعة السياسة الخارجية: تخطيط في مواجهة الضغوط، الجزائر: المجلة الدبلوماسية، ع37، وزارة

الخارجية السعودية، 2007، ص 28 .

2- جمع المعلومات والتفسير والصياغة: جمع المعلومات وتفسيرها وصياغتها في شكل تقرير كامل أو أجزاء مهمة في الخطوة الثانية من عملية السياسة الخارجية. بعد وضع الأهداف، يصبح من المهم إيجاد العوامل المؤثرة في القضايا وماذا يفكر الآخرون لفعله، وما هو تأثير السياسات التي يتخذونها هذه المظاهر الثلاثة للاستخبارات في بعض الأحيان تسمى الاستخبارات حول القدرات والنيات، والتغذية الرجعية، غير أن هذه العمليات تتلقاها صعوبات حول نقص المعلومات، وعدم تخزين المعلومات وتأخير المعلومات، التفسير الخاطئ للمعلومات .

3- صياغة الخيار: صياغة الخيار هو عادة الخطوة الثالثة في عملية السياسة الخارجية، بالرغم من أن صناع القرار في بعض الدول أحيانا يستطيعون صناعة القرارات دول ما ينوون فعله بدون صياغة الخيارات، إلا أن معظم الدول هناك لديها خيارات متعددة للسياسة الخارجية يطورها صانع القرار حول ما يمكن فعله في القضية المطروحة. أما عن الصعوبات المهمة فإنها تكمن في المحدودية الشديدة في الخيارات، تطوير الخيارات حول قاعدة ميول جماعة التفكير أو السياسات.

4- التخطيط والبرمجة: يشكل التخطيط والبرمجة الخطوة الرابعة الأساسية من عملية السياسة الخارجية، في هذه الخطوة يقوم محللو السياسة لخارجية وبتحديد وزن والتكاليف والأرباح للخيارات المطروحة. تتضمن العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار هذه الخطوة كيفية تحضير العديد من الموارد المطلوبة لكل خيار، والمدة الزمنية المطلوبة لنجاح كل خيار، ومدة الزمن المتوفرة قبل أن تحل المشكلة المعينة أو تتحسن، كما تتضمن هذه الخطوات الآثار السياسية لكل خيار الأولوية الثانوية¹ .

عادة ما تباشر جهود التخطيط والبرمجة من قبل جماعات عمل داخل الوكالة أو ما يوازيهم من جماعات، إلا أن المأزق الكبير التي يواجهها المخططون والمبرمجين هي نفسها

¹ عامر مصباح، المرجع السابق، ص 29.

التي تجدونها في مهمتهم الأولية المتمثلة في تحديد وزن التكاليف والأرباح كل خيار سياسة مقترحة، فهي ذات طابع فني أكثر منه علمي حيث أن ميل جماعة التفكير أو السياسات في تقييم وتحديد التكلفة والربح سيؤثر في عملية التخطيط والبرمجة وهذا ما يشكل صعوبة في أداء المهمة¹.

5- صناعة القرار: صناعة القرار هي الخطوة الخامسة في عملية السياسة الخارجية، حيث لا يعتمد الذي يصنع القرار النهائي الذي يصبح بموجبه الخيار هو السياسة الوطنية، على درجة أهمية القضية التي في يده، فالقرارات الحاسمة ذات العلاقة بالخيارات، كقرار استخدام القوة العسكرية عادة يصنع من قبل القائد الوطني. أما القرارات الأقل مستوى من ذلك مثل تعيين السفراء عادة تصنع من قبل وزير الخارجية أو من يوازيه في المرتبة، بالرغم من أنه يمكن للقائد الوطني في بعض الأحيان كذلك أن يكون معنيا بذلك. وهناك القرارات الثانوية نسبيا كالتقرير ما إذا ترك إصدار التأشيرات للإدارة الحكومية كالتفصيلية مثل هذه القرارات المتعلقة بالقضايا العلمية قلما تدخل في عملية السياسة الخارجية، لكن مع ذلك هي قرارات من اختصاص السياسة الخارجية. فاتخاذ القرار يكون بناء على خيار سياسة خاصة.

إذ أن صناع القرار يواجهون نفس المشاكل التي تم تحديدها في الخطوات السابقة، لكن هؤلاء الناس لهم القدرة على الإدراك عندما يتلقون معلومات وتحليلا مشوهين، فيجب على صناع القرار المحترفين أن تكون لهم القدرة على السؤال الصحيح لكشف الأخطاء أو الأشياء المحذوفة في عملية السياسة الخارجية.

6- إعلان السياسة: الخطوة السادسة في عملية السياسة الخارجية وهي إعلان السياسة والتي تتعلق بالحاجة إلى الإعلان الفعلي لسياسة الدولة حول ما قررت القيام به. فهو متعلق بالحاجة إلى تفسير أن الهدف وراء هذه السياسة هو هدف حاسم للسياسة المعلنة. وإعلان السياسة هو جزء جد مهم من عملية السياسة الخارجية في الدول الديمقراطية بسبب الحاجة

¹ عامر مصباح، المرجع نفسه، ص 35-36.

إلى تأييد الرأي العام الداخلي من أجل تنفيذ السياسة الخارجية. لكن حتى في الدول الاستبدادية أو الشمولية إعلان السياسة هو مهم لكل دولة بغض النظر نموذج حكومتها، تجد تنفيذ السياسة الخارجية سهلاً إذ أبدى الرأي العام الخارجي -أو على الأقل وجود معارضة قليلة- سياستها - ونتيجة لذلك تنظر الحكومات كذلك في عملية السياسة الخارجية، فإن إعلان السياسة هو مهمة صعبة إذ تبرز التناقضات والإرباكات على نحو متكرر في هذا الشكل من السياسة الخارجية حتى عندما يكون هناك ناطقون قليلون باسم الحكومة في بعض الأحيان، الاهتمام بالصورة الشخصية للمسؤولين الحكوميين والتشويه الإعلامي، كذلك يعقد مهمة إعلان السياسة وخاصة السياسة الخارجية¹.

7- تنفيذ السياسة: تنفيذ السياسة هو الخطوة السابعة في عملية السياسة الخارجية، وهو الخطوة التي تحاول فيها الدولة التحرك باتجاه الأهداف المحددة ابتداءً. وهنا تبدأ السياسة الخارجية التقليدية.

يعني تنفيذ السياسة الخارجية كمفهوم هي الأفعال التي تتخذها الدولة من أجل تجسيد قرارات السياسة التي صنعت (أو أكثر عملية القرارات التي صنعها صناع القرار من أجل السياسة). ففي العديد من الحالات، تصمم هذه الأفعال لرفع الدولة نحو الأهداف التي وضعتها لنفسها (أو أكثر عملية مرة أخرى التي وضعها صناع القرار لها). لكن في حالات أخرى، هناك عوامل مثل الطموح الشخصي والاهتمام، والسياسات البيروقراطية، والمعلومات المغلوطة، والتحليل الخاطئ كلها ستتدخل في عملية تنفيذ السياسة. في هذه الحالات، ستكون أهداف السياسة ومواقف السياسة أقل ترابطاً. وللدولة في تنظيمها وسائل اقتصادية، وعسكرية وسياسة ودبلوماسية وحتى قانونية مختلفة لتحقيق أهدافها ولتنفيذ سياستها².

¹ عامر مصباح، المرجع السابق، ص 37 .

² لويد جونسون، تفسير السياسة الخارجية، مفتي محمد بن أحمد ومحمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، السعودية، 1989، ص 68 .

8- مراقبة السياسة: لا تنته عملية السياسة الخارجية بتنفيذ السياسة، فكما يجب على الدول أن تبقى جانبا إلى جنب مع تقدم سياستها المنفذة، كذلك يجب عليها أن تحدد ما هي نتائج سياستها المنفذة، وكذلك يجب عليها مباشرة مراقبة سياستها في بعض الأحيان يكون من السهل تماما مراقبة التقدم ومشاهدة النتيجة التي تترتب عن تنفيذ السياسة. لكن في أحيان أخرى، يمكن أن توجد فجوات في قدرات المراقبة. وفي بعض الحالات عندما تنفذ السياسات مع تغيير هدف لفاعل دولي آخر، يمكن أن لا يكون من الممكن مشاهدة أثر السياسة المفترضة. وكذلك عند عدم وضوح الروابط بين السبب النتيجة التي يمكن أن توجد حيث يصبح جهد المراقبة جد معقدا. وبذلك تعد مراقبة السياسة خطوة ضرورية في عملية السياسة الخارجية¹.

9- تقييم السياسة: تقييم السياسة هي عملية تقييم ما إذا حققت نتيجتها المقصودة وتحديد ما هي النتائج الجانبية إن وجدت، والتي يمكن أن تحدث. ولكن تجدر الإشارة إلا أنه عند صياغة وتخطيط وبرمجة الخيار، يمكن أن يسقط تقييم السياسة ضحية ميول المحليين وصناع القرار، وضحية ميول جماعة التفكير، وضحية الاعتبارات السياسية فإذا حدث هذا عندئذ تقييم السياسة سوف لا يكون فعالا، فبدون فعالية تقييم السياسة، فإنه من الصعب تعديل أو تغيير السياسات بطريقة ما تزيد من احتمال إنجاز الأهداف الموضوعة في أحد خطوات عملية السياسة الخارجية، عندما تكون خاضعة باستمرار لتقييم موضوعي فعال².

10- تعديل السياسة: عندما يكتمل تقييم السياسة، يمكن أن يختار صانع القرار تعديل السياسات بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة بطريقة أفضل، وهي خطوة منطقية ومستقيمة. ومهما يكن فإن جهود تعديل السياسة تجري بشكل مكرر بسبب صعوبات

¹ لويد جونسون، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² عامر مصباح، صناعة السياسة الخارجية: تخطيط في مواجهة الضغوط، المجلة الدبلوماسية، ع 37، وزارة الخارجية السعودية، ص 40.

بالقصور الذاتي للسياسة، عدم كفاية الموارد، ومصالح المنظمات، السياسة البيروقراطية، وإتلاف الصورة.

وبالرغم من العمل والجهد المتخذان في عملية السياسة الخارجية، فإن السياسة الكاملة نادرا ما تنفذ، ونتيجة لذلك فإن تعديل السياسة هو خطوة حاسمة، والدول الراغبة والقادرة على القيام بهذه الخطوة بنجاح تستطيع أن تزيد من فرص إنجاز أهداف السياسة الخارجية التي حددتها لنفسها أول مرة، ومع ذلك فإنه في بعض الأحيان يبالغ في هذه الخطوة وفي أحيان أخرى يتم تجاهلها.

11- تخزين الذاكرة والاستدعاء: الخطوة الأخيرة في عملية السياسة الخارجية هي تخزين الذاكرة والاستدعاء، وغايتها مساعدة الدول على التعلم من التجربة وتحسين السياسات في المستقبل، تخزين مختلف الدول وتستدعي المعلومات والمعطيات بطرق مختلفة، منها استخدام الموارد الأرشيفية، أو الاعتماد على ذاكرة الأفراد أو تخزين المعلومات المعقدة والاستدعاء أو التذكر التكنولوجي، وهناك من يستخدم الجمع بين جميع هذه الطرق أو بين بعضها. إذ أنه في كل الحالات غاية التخزين والاستدعاء هي من أجل تحسين السياسة في المستقبل، ويوجد مستوى واحد من المستويات الحكومية مستثنى من العيوب المحتملة في النظام التخزين للذاكرة والاستدعاء¹.

إذا يمكن أن تخزين المعلومات بطريقة خاطئة أو غير كاملة، والدروس المتعلمة يمكن أن تكون قليلة التطبيق أو تتذكر بطريقة انتقائية لكن حتى نظام التخزين الذاكرة والاستدعاء هو دون الكمال، فإن هذه الخطوة جد هامة لكل الدول التي تنوي الاستمرارية في التفاعلات مع الدول الأخرى ومع النماذج الأخرى من الفواعل الدولية.

¹ عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، 41.

ففي الحد الأدنى فنجاح عملية تخزين الذاكرة والاستدعاء يجعل الدول لا تبدأ من جديد عندما تظهر القضايا القديمة من جديد أو عندما تحتل موضوعات جديدة، الأولوية في جدول أعمال السياسة الخارجية¹.

¹ عامر مصباح، مرجع نفسه، ص، 42 .

خلاصة الفصل:

إن السياسة الخارجية تعبر عن برنامج عمل الدولة في المجال الخارج، فالسياسة الخارجية و إن كانت تصاغ في إطار الوحدة الدولية، إلا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية، و هذا ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، فالسياسة تصنف على أنها سياسة خارجية طالما أنها تهدف إلى تحقيق نتائج خارج حدود الدولة بشكل علني صريح، حتى وإن كانت تلك السياسة تهدف في النهاية إلى تحقيق أهداف داخل حدود تلك الوحدة .

الفصل الثاني

هيكل صنع وتنفيذ

السياسة الخارجية

الجزائرية والمغربية

تمهيد: تعد هيمنة السلطة التنفيذية على عملية صنع السياسة الخارجية من الثوابت الأساسية في جميع الأنظمة السياسية سواء كانت برلمانية أو رئاسية، ديمقراطية، أو استبدادية أو غيرها. وتعود ضرورة إعطاء السلطة التنفيذية هذه المركزية لما تتمتع به من مرونة كبيرة في صناعة السياسة الخارجية وما تتوفر عليه من إمكانيات مادية وبشرية مقارنة بباقي المؤسسات الدستورية والسياسية الأخرى، كما أن مناخ الأزمات الدولية الدائم وتعدد العلاقات الدولية زاد في الحاجة إلى مركزية إعداد السياسة الخارجية. سنتطرق إلى:

المبحث الأول: سمات وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثاني: مركز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثالث: دور الأجهزة التنفيذية في المغرب.

المبحث الأول: سمات وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية

تعتمد السياسة الخارجية على سمات ومبادئ وأهداف لتقوم عليها في تحقيق نشاط دبلوماسي قوي وفعال، ولعب دور محوري بين الدول.

المطلب الأول: سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

1- الطابع الأزموي في السياسة الخارجية:

بعد انفجار الثورة التحريرية جاء في أعقابها نشاط دبلوماسي قوي وذلك للتخلص من الاستعمار الذي عانت منه الجزائر، وبعد الاستقلال وجراء هذا التحول كان إلزاما على الجزائر أن تنشط في الخارج بشكل مكثف ومع تنفيذ سياسة التأمينات في 24 فيفري 1971م دخلت الجزائر في أزمة مع المغرب. وبفضل نشاطها الكثيف وعقد العديد من المؤتمرات الدولية على ترابه مثل مؤتمر مجموعة لـ 77 سنة 1967م، ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية، تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها، بل أصبحت مدرسة لدى الدول المصدرة للموارد الأولية وسيدة العالم الثالث، وكسبت سمعة جيدة وواسعة على مستوى الأصدقاء والمنافسين الكبار واحترام من قبل الأعداء وارتياح واسع في الدخل. ولكن موقفها من تفجير النزاع في الصحراء الغربية قد أعاد وضع الجزائر إلى نقطة الصفر، وعادة إلى عزلة شديدة حيث تم نشاط مكثف من أجل جلب الدعم إلى القضية الصحراوية على اعتبار أنها قضية تقرير المصير، وغزل المغرب عن العمل الإفريقي، واستطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل: تونس وموريتانيا، مصر، نيجيريا، التي لعبت دورا فاصلا في انضمام الصحراء الغربية إلى منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1982م وانسحاب المغرب منها على ذلك لتواصل الجزائر فرض عزلة إفريقية عليه¹.

¹ بوعشة محمد، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوي الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريتيرية، بيروت، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004، ص 31-32 .

لكن أثناء الأزمة التي شهدتها الجزائر أدت إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي وسيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية، ومع بداية انفراج الأزمة ومجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدأ النشاط للسياسة الخارجية الجزائرية من جديد، وبدأت الجزائر تعود إلى السياسة الدولية بفضل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي أعطى دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج وبالخصوص إفريقيا.

والمنطقة المغاربية التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي للجزائر، بحيث قامت الجزائر بحل العديد من الأزمات والنزاعات مثل: حل نزاع القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتريا، وكذلك بعث مشروع الشراكة مع إفريقيا وتكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الإفريقية والمغاربية، ولهذا فإن الطابع الأزموي أصبح سمة لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية¹.

2- العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية:

إن دستور 1963م في المادة 58 منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976م الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989م فنصت المادة 74 منه أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها وبذلك فإنه يعين السفراء والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويستلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وأوراق إنهاء مهامهم ونفس الشيء نلاحظه في دستور 1996م من خلال ما عبرت عنه المادة 77، إذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية. من الناحية الدستورية فإنه تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية باعتبار إن المؤسسة العسكرية أحد فواعل الهامة في السياسة الداخلية لكنها في السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري، ومن هنا السياسة الخارجية الجزائرية اتسمت بالسيطرة العوامل الشخصية فيها غلى حد ما، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال .

¹ بوعشة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 32.

يسيطر الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا يطرح مشكل الاستمرار وتغيير السياسة الخارجية الجزائرية جراء تغيير الرؤساء، فتغيير صناعة القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغيير السياسة الخارجية بشكل ثانوي، ويرجع إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار، حيث أن الاهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تنظيم دوره فيها ويجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال وبالتالي يقلل التفويض وتختلف درجة الاهتمام باختلاف صانع القرار وكذا اختلاف الحاجة (وبالتالي يقلل التفويض) أو الداعي إلى ذلك، وبالتالي فإن اختلاف درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى حسب اهتمامات رؤسائها بها¹.

2- طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية:

لقد لظمت جبهة التحرير الوطني منذ الثورة التحريرية طابع الحياد في نشاطها الخارجي، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية، ولم تقف إلى جانب أحد ضد الأخر، كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية. ولما بثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي وحافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولم تتدخل في الشؤون العربية العربية. كما التزمت الحذر من سياسات التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية².

لقد عرضت الجزائر وساطتها لحل النزاعات والخلافات عربية، وقبلت وساطتها وتوجت بحل نزاعات بين كل من ليبيا وتونس وبين مصر وليبيا. و إذا كانت النزاعات التي تظهر بين الدول العربية ودول الجوار الأخرى تؤدي إلى الوقوف مع معظم الدول العربية وراء الطرف العربي ضد الطرف الأخر فإن الجزائر تقسم سياستها الخارجية بالحياد حتى وان تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون أحد أطرافها عربيا، مما جعل وساطتها مقبولة عند الدول

¹ عديلة محمد طاهر، أهمية الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004، كلية العلوم السياسية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005، ص 82-83.

² بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997.

الغير عربية وبقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على الطابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركة تحرر وهذا ما أكسبها هيبه وسمعة طيبة في العالم وعلى سبيل المثال: نزاع إيران والعراق، فإذا كانت معظم الدول العربية وقفت وراء العراق ودعمه بالمال والسلاح ضد إيران، الجزائر ظلت على حياد تعرض وساطتها لحل النزاع ونجحت في تسوية النزاع بينهما.

وأياها وقفت الجزائر إلى جانب إثيوبيا ضد الصومال باعتبار أن الصومال هي التي اعتدت على مبدأ تسوية الحدود الموروثة عن الاستعمار، لكن الجزائر لم تعرج نظام مقديشو هذه السمة التي اتصفت بها السياسة الخارجية الجزائرية مكنتها من قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتريا، وتم القبول الحل المقترح من الجزائر إذن قسمة الحياد ظلت لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال¹.

ثانيا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

يشير الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في هذا المنحى بأن الجزائر تؤسس سياستها الخارجية على القيم السياسية التي قامت عليها الثورة التحريرية المباركة، وتواصلت في عهد الاستقلال الوطني، ويمثل حق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال الأجنبي بجميع أشكاله و تحقيق العدالة و المساواة بين الشعوب، مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة هذه بعض المبادئ التي تتبناها السياسة الخارجية الجزائرية وفيما يلي هذه المبادئ²:

أ- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

نصت العديد من المواثيق المنظمات الإقليمية مثل: جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبدأ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها،

¹ بن فليس أحمد، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثابت والمتغيرات، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007.

² اسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 225.

ولهذا فإن التقييد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيها وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار. كما ذكرنا فإن السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى وتتقيد بمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والتي تنتمي إليها، ومبدأ احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامين ضامنتين لتحقيقه، الأول: الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول المجاورة. أما الضمانة الثانية فهي الاعتراف بالدول المجاورة لأن بها ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار¹.

ب- مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة:

وفقا للمبدأ الأول للأمم المتحدة الذي ينادي بالضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، فإن كثافة العلاقات التي تربط الدول فيما بينها تولد دون شك مشاكل ونزاعات ولذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار ويحول دون حدوث صدمات مسلحة فيما بينها، فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع بين هذه الدول لم يؤدي إلى استعمال القوة أو التهديد بها.

ج- مبدأ حس الجوار:

كلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع بين هذه الدول لم يؤدي إلى استعمال القوة أو التهديد بها، فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع بين هذه الدول لم يؤدي إلى استعمال القوة أو التهديد بها فإن أي بروز نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام إلى الطرق السلمية لتسوية أو الوساطة أو المفاوضات والتوفيق والتسوية القضائية واللجوء إلى المنظمات الدولية والإقليمية².

إن حل النزاعات بين كل من الدول الجوار بالطرق السلمية ونبذ استعمال القوة يعد شرطاً أساسياً لعلاقات حسن الجوار، والجزائر حتى قبل الاستقلال وفي ظل هذه الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية إما في إطار

¹ قجالي محمد، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية - التونسية، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990، ص 172-173.

² قجالي محمد، المرجع نفسه، ص 172.

التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية، وعند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو المنظمات العالمية لكي تبقى هذه العلاقات متماسكة. أما في إطار التعاون التجاري والجهوي، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية.

وأكبر مثال على ذلك لجوء الجزائر إلى منظمة الوحدة الإفريقية لحل مشكل الحدود مع المغرب وكان ذلك في إطار المنظمة، لأن الدول المغاربية والإفريقية تجد الحل السلمي في الإطار المغاربي والإفريقي ومنع القوى الخارجية من التدخل ومنع اللجوء إلى القوة لتجنب الضرر بمصالح أطراف النزاع¹.

د- دعم حق الشعوب في تقرير المصير:

تقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق حيث جاء فيها ما يلي: يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا سياسيا للثورة ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحريرها السياسي والاقتصادي ومن أجل تقرير مصيرها يعتبر عنصرا مهما وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون موثيق المنظمات الدولية والإقليمية، كما يستند هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبل وأثناء الثورة التحريرية وترسيخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطنية، حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، وبذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر².

ويعد حق تقرير المصير شرطا جزائريا لعلاقات حسن الجوار خاصة في تحديد مسار العلاقات المغاربية، بحيث أن اتفاقية الإخاء بين الجزائر وتونس تضمنت هذا المبدأ في مادتها الأولى لتأكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية، كما اعترفت به موريتانيا بموجب اتفاق موقع مع جبهة البوليزاريو يوم 1979/08/05م، واعترفت به بموجب اتفاقية الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا 1983م، وفي نفس السياق كانت الجماهيرية

¹ بالقاسم لحوح، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 2004، ص 55.

² قجالي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 308-309.

الليبية تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير أما العلاقات الجزائرية المغربية فإنها شهدت قضية دامت 12 سنة، ولم تعود إلى مجراها الطبيعي، إلا بعد الاتفاق على تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وبذلك فإن الجزائر لم تحد من موقفها المبدئي بضرورة احترام شعوب المغرب العربي المجاورة لها، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديد يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها¹.

و- ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

سعت الجزائر ومنذ الاستقلال إلى ترسيم و ضبط حدودها مع الدول المجاورة إذ ترى إن مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها فإن تجد في ضبط الحدود وترسيمها ضمانا كبرى لتدعيم مبادئ من الجوار الايجابي، لكن ومنذ حدوث أول مشكلة حدودية بينها وبين المغرب أياما بعد الاستقلال كشفت من التمسك الجزائر بحدودها، وفق اتفاقية تلمسان 1970/05/27.

ثم معاهدة الرباط 1972/06/15م، في هذه الاتفاقيات التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب التفت الجزائر إلى جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم فتم التوقيع على اتفاقية تونس يوم 1970/01/06م، وتم التوقيع مع موريتانيا في 1983/12/13م، ومع مالي يوم 1983/05/08م، ومع النيجر يوم 1983/01/05م، أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956م². كان هذا السعي الحثيث لتطبيق الجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع الجيران من أجل ضمان الصورة الايجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوى الاحترام وصيانة قداسة الحدود³.

¹ بلقاسم لحوح، مرجع سابق، ص 58.

² قجالي محمد، المرجع سابق، ص 302-303.

³ محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقية وإدارة الحرب الإثيوبية والإيريتيرية، بيروت، دار الجبل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004، ص 57.

المطلب الثاني: أهداف ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية .

أولاً: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية:

1- الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية:

إن الأهداف الرئيسية للدولة الجزائرية ودورها الفعال في المنطقة المغربية يؤكدها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في قوله " أن الجزائر قلب المغرب العربي ". والأهداف بالنسبة للدولة ليست متساوية في أهميتها بل هي متدرجة في الأهمية إلا أننا نستطيع بشكل أن نحدد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية:

أ- المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي:

هذا ما جعل ارتباط المقاربات و الاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية لضمان استمرارية الدولة تتدرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني القائم على دور كبير في المؤسسة العسكرية المتمثلة في الجيش الوطني الشعبي¹، ومن مهام الجيش الوطني الشعبي المحافظة على استقلال الدولة وأمنها القومي نذكر ما يلي:

- الحفاظ على سلامة التراب الوطني.
- حماية السيادة الوطنية.
- الحفاظ على الوحدة الوطنية .
- منع كافة التدخل الأجنبي.
- رفض وجود القواعد الأجنبية في الجزائر والمنطقة المغاربية ككل .

ب* زيادة قوة الدولة:

يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول بل هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها ووجود الجزائر كقوة جهوية، لما يعنيه من تواجد الجزائر كقوة رئيسية تلعب دور القاطرة التي تتجه إليها بقية الأقطار المغربية يؤدي إلى وجود حالة استقطاب حادة في

¹ خالد منه، أثر تصنيف خطر البلد على الاستعمار الدولي في دول المغرب العربي فترة التسعينات، مذكرة تخرج ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 59-61.

العلاقات البينية المغربية، كما كان الحال بين الدول الثورية ممثلة في الجزائر والدول المحافظة ممثلة في تونس والمغرب¹.

2- الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية الجزائرية:

ترتبط المصالح الحيوية للدولة الجزائرية بالقطاع الاقتصادي لما يتضمنه من الحفاظ على الثروة النفطية والمنجمية للبلاد، والوقاية من أشكال الشعبية في إطار استكمال الاستقلال الوطني.

ف تطوير الاقتصاد ومستواه في الدول يعتبر هدف هام من أهداف الدولة الجزائرية، بل إن وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية تتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية، والمجال الاقتصادي متمد وأوسع يشمل النشاطات وقطاعات إنتاج السلع والخدمات الصناعية الطاقوية والمنجمية، والزراعة والأشغال العمومية والري والسياحة والنقل والصيد البحري.... وغيرها كثير من النشاطات التي تعمل على تحقيق المنفعة العامة وبناء اقتصاد وطني قوي لضمان سيادة الدولة².

ولكن وباعتبار أن الجزائر تنتمي إلى العالم الثالث واقتصادها اقتصاد يعتمد على عائدات البترول والغاز، لابد من إدراج اقتصادها ضمن السياسات الهادفة لدعم اقتصاديات انتقالية، فإن هذا الوضع فرض على الجزائر أن تراجع دورها في المجال الاقتصادي .

3- الأهداف الثانوية للسياسة الخارجية الجزائرية:

بالإضافة إلى الأهداف السابقة التي تطرقنا إليها نستطيع القول بأن هناك جملة أيضا من الأهداف الثانوية للسياسة الخارجية نذكر منها:

- العمل على النشر الإيديولوجي والثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها .
- العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي والدولي.

وكاستنتاج لما سبق فإن الجزائر سخرت جل اهتماماتها لضمان هذه الأهداف وذلك لعدة اعتبارات منها ما هو مرتبط بحدثة نشأة الدولة، وعدم رسوخ البناء المؤسساتي للنظام

¹ فاروق عمر العمر، صناعة القرار والرأي العام، القاهرة، دار النشر والتوزيع، ص 52.

² خالد منه، مرجع سابق، ص 62 .

السياسي بما يسمح بانتشار ثقافة الدولة في وسط المجتمع الداخلي، وهذا ما يعطيها الهيبة والاعتراف الإقليميين والدوليين على الصعيد الخارجي¹.

ثانيا: محددات السياسة الخارجية الجزائرية:

أ- **المحددات الاقتصادية:** لقد لعبت العوامل الاقتصادية دورا كبيرا في العلاقة الجزائر بمحيطها الخارجي مقارنة بالعوامل الأخرى، ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يستورد معظم احتياجاته الغذائية والصناعية من الخارج، كما يعتمد على عائداته المالية على الصادرات التي تشكل المحروقات أعلى بنية لها، الأمر الذي جعل جزء كبير من السياسة الخارجية الجزائرية تقع تحت تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة²، وتتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح، كما أنها لا تشكل عبئا عليها، بحيث نجد من تعريفاتها في كلتا الحالتين، أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة الدول³.

تعد الجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط، حيث أن الجزائر من الدول المصدر للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط، وهو بطبيعة الحال قابل للنفاد الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام، ومن ذلك أن سعر البرميل الواحد من النفط الخام في سنة 1998م وصل إلى 12 دولار للبرميل الواحد، وهذا التذبذب في الأسعار يترك آثار عميقة على الاقتصاد الجزائري، مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، حيث أن الاكتفاء الذاتي من الطعام في أوقات الحرب أو الأزمات أصبح هاما لقوة الدولة، وكل دولة تقتدر إلى هذا الشريان الحيوي عرضة للانهايار.

¹ فاروق عمر العمر، المرجع السابق.

² غضبان مبروك، مدخل العلاقات الدولية، عناية، دار العلوم، 2007م، ص 273 .

³ عبد الرحمان يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 28.

ب- المحددات السياسية: تستمدّها الجزائر من التقاليد التاريخية والتعامل مع العامل الخارجي، ومن تراثها الديني وموقعها الجغرافي، فالمجتمع الجزائري فيما يخص التدخل الخارجي يتصوره على أنه يحمل العذاب والألم للمجتمع وهذا تصور ينبع من خبرته مع الاستعمار ومعاناته معه، ولذلك نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، كما لا يمكن للمجتمع الجزائري أن يتقبل سقوط جنود جزائريين خارج إقليم الوطن وهذا ما يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود.

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من المحددات السياسة الخارجية الجزائرية وهي تمثل " البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية المتاحة للقائد السياسي " كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.

إن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية الجزائرية¹.

ج- المحددات الجغرافية: تحتل الجزائر موقعا مميزا في المنطقة العربية والمغربية، بحيث تقع في شمال غرب القارة الإفريقية، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسطا لقارات الربعة: إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها إلى أعماق القارة الإفريقية ويجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، وتتوفر الجزائر على واجهة بحرية بمسافة 1200 كم من الشرق إلى الغرب على البحر البيض المتوسط مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية .

أما فيما يخص المساحة والتضاريس فإن المساحة الجغرافية للدول عمقا استراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارجي، وتحتل الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا وفي العالم العربي وتحتل مساحة تقدر ب: 2.381741 كم²، . يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة، وقد ثبت بالملاحظة أن الدول الصغيرة تركت بسبب أهمية موقعها آثار في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي تركتها دول أكبر منها من حيث المساحة والموارد، بالعكس فإن الدول التي لا تتمتع بموقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تمتلك هذه المواقع، كم

¹ السيد سليم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 204-205.

أن امتلاك الدولة للسواحل البحرية واسعة يعتبر أحد مصادر قوتها لأن السواحل هي المنافذ الطبيعية للتجارة والنقل الدوليين، لذلك نجد أن معظم الدول غير المطلة على البحر (الدول الحبيسة)، مثل: أفغانستان ومنغوليا وغيرها من الدول الحبيسة تعاني من مشكل ارتفاع تكلفة تجارتها الخارجية، إضافة إلى وقوعها تحت ضغط الدول المجاورة المطلة على البحر مقابل السماح لها بالانتقال إلى البحر .

د- المحددات الاجتماعية: إن الدولة التي تتمتع بتجانس اجتماعي والذي يزيد من تماسكها الداخلي يساعد على تقوية سلوكها الخارجي لأن الانسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحرب، والجزائر وتتمتع بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في اللغة العربية وبوحدة الدين المتمثلة في الدين الإسلامي ووحدة الثقافة وكذا العادات والتقاليد المشتركة، لأنها تتبع من مرجعية واحدة مما كان سببا في صمود الشعب الجزائري أمام محاولات فرنسا التي كانت تسعى إلى تشتيت المجتمع الجزائري وفرنسته، فالمجتمعات التي توجد فيها أقليات تكون مجتمعات غير متجانسة. وبناء قوة الدولة ومن ثم حل سياستها الخارجية ويتراجع تأثيرها الإقليمي والدولي وذلك عكس الدولة التي تتمتع بتجانس مجتمعي والذي يزيد من تماسكها وقوتها ووحدة أفرادها مما ينعكس ايجابيا على سياستها ووحدتها الوطنية وتزيد صمود الجبهة الداخلية خاصة أثناء الحروب¹.

هـ- النسق الدولي: يقول الدكتور لويس جونسن أنه " لا مرء من تأثير المتغير الخارجي محدد من محددات السياسة الخارجية فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول في النسق بصرف النظر عن نظامها الداخلي"، فهو أحدث المؤثرات على السياسة الخارجية للدول، بما أن الجزائر من بين أهم الدول المتوسطة من حيث الإمكانيات والحجم بصفة عامة، فإن بنيان النسق الدولي يترك آثار على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت وذلك حسب طبيعتها فإن كان النسق الدولي مبني على الثنائية القطبية فإنه يعطي لها هامشا أكبر للحركة والمناورة وهو ما يفسر الحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا، وزاد هامش الحركة والمناورة لديها

¹ دالغ وهيبية، دور العوامل الخارجية في السياسة الجزائرية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008،

وتتأغم موقف الاتحاد السوفيتي الداعم لحركات التحرر باعتبارها وسيلة من وسائل محاربة الامبريالية، ولهذا فإن السياسة الخارجية الجزائرية وصلت إلى حد الرواج في العالم الثالث سواء من خلال وقوفها إلى جانب حركات التحرر ودعمها ماديا ومعنويا أو الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث .

إذن النسق الدولي محدد هام من محددات السياسة الخارجية الجزائرية حيث توفر لها هامش الحركة حسب طبيعتها، وكاستنتاج لما سبق يعتقد لويد جونسن أنه إذا لم تكن هناك محددات خارجية فإنه لا تكون سياسة خارجية لأن الدولة حين تصوغ سياستها الخارجية تكون في معظم الأحوال في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة على السياسة الخارجية¹. وأكبر مثال على ذلك تأثير العشرية السوداء على دور الجزائر إقليميا ودوليا.

¹ لويد جونسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة وليد عبد الحي، السعودية، عمادة شؤون المكتبات، 1989، ص 279.

المبحث الثاني: مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

يعبر المجلس الدستوري والبرلمان والمؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية من أهم مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية .

المطلب الأول: المجلس الدستوري والبرلمان .

1- المجلس الدستوري: الذي ينظر في دستورية أو عدم دستورية معاهدة أو اتفاق واتفاقية¹، إما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في حالة دخولها حيز النفاذ².

2- البرلمان بغرفتيه: حيث يمكن للبرلمان فتح مناقشة حول السياسة الخارجية وإصدار لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية صانع السياسة الخارجية، تتعلق باتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم، وهنا يمارس البرلمانون نشاطا دبلوماسيا من خلال الرقابة البعدية لأي معاهدة ومن خلال مطالبتهم بتوضيحات من الجهاز التنفيذي، أي من وزارة الخارجية عبر لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية تخص بعض القضايا الخارجية³.

وباعتبار وزارة الشؤون الخارجية الجهاز الذي يشرف على النشاط الخارجي للدولة في السلطة التنفيذية فإنه يعمل تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية، بحيث تضطلع وزارة الخارجية بمهام صياغة السياسة الخارجية على النحو التالي⁴:

- تحليل الوضع الدولي، وعلى وجه الخصوص العناصر التي من شأنها المساس بمصالح الجزائر وإدارة علاقاتها الدولية .

- تنشيط التصور وتنسيقه مع مختلف المؤسسات والإدارات العمومية بكل المسائل التي يمكن أن يكون لها تأثير على السياسة الخارجية .

- تحضير دراسات تحليلية واقتراح مبادرات وتحديد الخطوات العملية لإدارة عمليات السياسة الخارجية.

- تصور المساعي المشتركة بين الوزارات وبين القطاعات وإداراتها .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996م، المادة 165 .

² المرجع نفسه، المادة 168 .

³ عبد الحميد سي عفيف، مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر، المجلس الشعبي الوطني، لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية، نوفمبر 2009.

⁴ رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-403 مؤرخ في 26/10/2002 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 79، 01/12/2002.

- تقديم استشارة حول مدى ملائمة إرساء وفود من المؤسسات والإدارات العمومية إلى الخارج .
- المشاركة في إعداد النصوص التشريعية أو التنظيمية، والقرارات التي تهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين .
- تحضر الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدولة الجزائرية، وتحضير النشاطات الثنائية والمتعددة الأطراف .
- تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنسيق تحضير جميع الأعمال الموجهة إلى إثارة الاهتمام والمشاركة وتحديدها .
- تفسير المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والتنظيمات الدولية التي تكون الجزائر طرف فيها .
- تقديم استشارة في منح كل اعتماد لنشاطات ثقافية إعلامية لأشخاص طبيعيين ومعنويين أجنب في الجزائر .
- و فيما يخص بصياغة السياسة الخارجية تجاه منطقة المغرب العربي فإن وزارة الخارجية تضم مديرية تعرف بمديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي التي تتكفل ب:¹
 - إعداد كل ما يصدر عن آليات التعاون الثنائي .
 - تحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي واللجان المختصة .
 - إعداد الاقتراحات المتعلقة بالمجالس الوزارية لإتحاد المغرب العربي .
- بالإضافة إلى وزارة الشؤون الخارجية نجد المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة والذي أنشأ في 24 ديسمبر 1984 بالمرسوم الرئاسي رقم: 398-84 وتتمثل مهامه فيما يخص صياغة السياسة الخارجية²:
- القيام بالتحاليل والدراسات المستقبلية التي تخص المسائل الإستراتيجية للحياة الوطنية والدولية .

¹ رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-404 مؤرخ في 26/10/2002 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.79، 01/12/2002.

² رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 93-39 مؤرخ في 26/01/1993 يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.29، 29/01/1993.

- تحليل استراتيجيات مختلف الشركاء الحقيقيين أو المحتملين للجزائر .
- إمعان التفكير في ميدان العلاقات الدولية ومسائل الدفاع والأمن فيما يخص آثارها على الجزائر .
- توضيح مختلف الإمكانيات أو وسائل العمل التي تساعد على استباق الأحداث ومواجهتها، وتحديد الإمكانيات والوسائل وتشجيع كل مبادرة ترمي إلى الحفاظ على المصلحة الوطنية.
- و نجد كذلك السفارات والتي تعمل على القيام بمهام ضمن إطار المصالح الخاصة لصياغة السياسة الخارجية من خلال¹:
- الإبلاغ عن الوضع السائد في البلد أو بنشاطات المنظمة الدولية المعتمدة لديها .
- المساهمة في إعداد سياسة الجزائر الخارجية والحفاظ على تأثيرها .
- إشراك السفير في تحضير كل مفاوضات مع البلد أو المنظمة الدولية التي يكون معتمدا لديها.

¹ رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02- 406 مؤرخ في 26/10/2002 يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.79، 01/12/2002.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة.

أولاً: المؤسسة العسكرية (وزارة الدفاع الوطني).

يعتبر الجيش بالتعريف، مؤسسة من مؤسسات الدولة، وليس جهازاً أو أداة بإمرة السلطة، إنه مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة، شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى، كالقضاء مثلاً أو رئاسة الدولة، وعليه فإنه يمتنع عن الاشتغال بالسياسة والسلطة داخل المجتمع، ويفترض أن يكون محايداً وملتزماً بمهامه المنوطة به دستورياً .

إن هذا الحياد يقتضيه موقعه ضمن المؤسسات التي تعبر عن مجال السيادة، وهو مجال التعبير عن كيان الأمة والدولة برمتها، ومجال السعي إلى صون هذا الكيان وحمايته، وبالتالي هو مجال إجماع يعكس مجال السياسة والمنافسة الذي يتحقق فيه مبدأ المشاركة السياسية بمعناها الواسع، حيث يتيح للمواطنين تقرير مصيرهم السياسي وفق إرادتهم المشمولة بضمانات القانون. إذ يكن القول أن العلاقة بين الجيش والسلطة هي علاقة انفصالية، بحيث يكون الجيش تابعاً للدولة لا للسلطة ولا يخضع لها (للسلطة)، إلا في إطار ما حدده الدستور وهذا ما يؤدي به إلى أن ينأى عن الصراعات والخلافات السياسية التي تعترى مجال السلطة.

تتميز المؤسسة العسكرية أو الجيش، خاصة في الدول غير الديمقراطية بتفوقها على باقي المؤسسات الأخرى، بسبب جملة من الخصائص والعوامل، يتجلى أهمها فيما يلي:

- 1- احتكار القوة .
- 2- أنها أكثر المؤسسات الوطنية تطوراً من ناحية التكامل القومي .
- 3- أنها أكثر المؤسسات تقدماً من الناحية العصرية، التكنولوجية، والتنظيمية .
- 4- الضعف السياسي للطبقة الوسطى وقواها المدنية وأحزابها، وغياب مؤسسات اجتماعية حديثة ومنظمة¹ .

إن هذا وغيره أدى بالمؤسسة العسكرية لأن تتدخل في الشؤون السياسية، ففي نقطة أولى يشكل عدم التوازن المؤسسي أحد مداخل الظاهرة العسكرية، وفي نقطة الثانية وبسبب موقعها المنفرد تعتبر المؤسسة العسكرية أن لها رسالة اجتماعية ووظيفية سياسية خارج

¹ عبد الإله بلعزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة-في كتاب الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، ص 15-16.

نطاق مسؤولياتها العسكرية الخالصة، وجب تأديتها، أما النقطة الثالثة فيمثلها كل من "فاينر" و "هنتنغتون" في أن تدخل المؤسسة العسكرية في الأمور السياسية يتم عن عجز السلطة المدنية في حماية النظام السياسي عن طريق الأنماط النظامية، والأدوات الأخرى للسيطرة وليس صحيحا أن انخفاض الثقافة السياسية هو الذي يتيح هذا التدخل¹.

وفي الجزائر يعتقد أن تدخل الجيش في السياسة ليس حكرا على فترة دون أخرى، حتى وإن اختلف شكل هذا التدخل ومداه، وتثبت قرائن وشواهد عديدة صحة هذا، ضمن الناحية الدستورية أو القانونية، ونجد أن الميثاق الوطني الصادر في 1976م وفي 1986م قد أناط بالجيش ثلاث مهام رئيسية وهي:

1- الدفاع عن سلامة التراب الوطني .

2- الذود عن الثورة الاشتراكية .

3- المساهمة في تنمية البلاد، وبناء مجتمع جديد.

وواضح أن المهمة الأولى تشترك فيها أغلب جيوش العالم، بينما ما تبقى لا يمكن أن يدرج إلا في إطار تدخل الجيش في السياسة.

ومن الناحية العملية وحسب إلياس بوكراع، فإن هناك صيغا أربعة لهذا التدخل وهي:

1- الجيش الوطني الشعبي كان ممثلا في السلطة السياسية إلى غاية شهر مارس 1989م.

2- يتولى الجيش مهمة اختيار رؤساء الجمهورية.

3- يحسم يفصل في الصراعات السياسية.

4- الجيش يمارس أيضا دورا سياسيا من خلال محافظته على الاستقرار الداخلي ومراقبة النمط السياسي².

إن هذه النقطة الأخيرة أدت إلى أن تصبح مهمة الجيش تتمحور حول قضايا الأمن الداخلي، رغم أن الدستور 1996م جعل مهمات الجيش تختص بالدفاع الخارجي، حيث جاء في المادة 25 منه " تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال

¹ مجدي حامد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص 271.

² إلياس بوكراع، العلاقات الحديثة العسكرية في الجزائر: هل الجزائر بلد ذو نظام عسكري؟ مجلة الجيش، العدد 461،

ديسمبر 2011، ص 34.

الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية .

بالنسبة لإمكانية انسحاب الجيش من السياسة يبدو أنها متنوعة بين أسباب متعلقة بالجيش ذاته، من حيث موقعه الداخلي وروابط القوة السائدة فيه، إذ يعتقد أن الجيش متماسك ومتربط داخليا، هو أقدر على ضبط والحد من تدخله في السياسة إذا رغب، وأسباب أخرى ترتبط بالبيئة الخارجية له تتمثل في:

- 1- درجة نمو الوعي السياسي للجماهير، ودرجة تطور منظماتها السياسية الحزبية والنقابية ومدى تدعيم ونمو خبرة القوى المؤيدة للمشاركة السياسية .
- 2- ضرورة الاستجابة لمطلب التنمية الاقتصادية، وهذا يتطلب خبرات فنية وتكنولوجية متخصصة ليس لدى ضباط الجيش في الغالب رصيد كبير منها .
- 3- وجود نخبة مدنية ملائمة لتسليمها السلطة أو لدخولها معترك استرداد السلطة وانتزاعها نزعا¹.

¹ مجدي حامد، مرجع سبق ذكره، ص 294.

ثانيا: مؤسسة الرئاسة

يؤكد البعض على الخصوصية السياسية الخارجية بالنسبة إلى السياسات الأخرى التي تتبعها الدولة في إدارة نشاطاتها، وبالتالي فإن الرقابة الديمقراطية عليها قد تحد من فعاليتها، لذا وجب ألا تخضع لنفس الرقابة السياسية التي تخضع لها المبادرات الحكومية الأخرى، لأنها تتعلق بالمصلحة القومية والأمن والمصالح الإستراتيجية للدولة في محيط دولي مليء بالخصوم وتأسيسا على هذا يجب أن تضطلع السلطة التنفيذية بمجال الشؤون الخارجية، إن هذا التجنيد يجد أساسه كذلك في:

- 1- تعقد وتزايد أهمية الشؤون الدولية، إضافة إلى السرية التي تتم بها مختلف التفاعلات الدولية، أدى إلى ضرورة أن تكون عملية صنع السياسة الخارجية أكثر مركزية .
- 2- يمكن لشخص واحد كرئيس الهيئة التنفيذية أن يرسم السياسة الخارجية أفضل من هيئة جماعية كالبرلمان.
- 3- السرية التي عادة ما تتسم بها الشؤون الخارجية¹.

وينتج عن هذا أن يكون تدخل البرلمان في المجال الخاص بالشؤون الخارجية تدخلا لاحقا، إذ لا يأخذ المبادرة في القرارات السياسية الخارجية وإنما يقتصر دوره على الموافقة أو الاعتراض على السياسة التي تقترحها السلطة التنفيذية وضمن هذه الأخيرة، نجد أن مؤسسة الرئاسة تلعب الدور المركزي في صنع القرارات السياسية الخارجية وفق نظرية " المجال المحجوز " الذي يعتبر أن عملية صنع القرار هي حكر على الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي في الدولة، ولأن مؤسسة الرئاسة أكثر حيادية واستقرار نسبيا مقارنة بالحكومة وأبعد عن مجال الخلافات والصراعات السياسية التي تثيرها الأحزاب خاصة إذا كانت الحكومة عبارة عن ائتلاف حزبي².

وفي الجزائر نستطيع القول أن مجال الشؤون الخارجية تختص به السلطة التنفيذية وتخصيصا مؤسسة الرئاسة، لما أتيح لرئيس الجمهورية من صلاحيات كبيرة في ذلك ويبقى

¹ لويد جونسن، مرجع سبق ذكره، ص 135.

² مجدي حامد، مرجع سبق ذكره، ص 294.

للبرلمان إمكانية فتح النقاش حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين، كما أورده المادة 130 من دستور 28 نوفمبر 1996م¹. وتظهر الرئاسة بشكل خاص وكأنها تتحكم كلية في صنع السياسة الخارجية حسبما يبدو من خلال الدساتير التي عرفت الجزائر، حيث تمنح سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد وتوجيه السياستين الداخلية والخارجية، فدستور 1963 في مادته 58 منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستوره 1976م الذي بموجبه يقرر رئيس الجمهورية السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989م فنصت المادة 74 منه أن رئيس الجمهورية " يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها " وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم ويستلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم ونفس الشيء نلاحظه في دستور 1996م من خلال ما عبرت عنه المادة 77².

إذن من الناحية الدستورية، يتفرد الرئيس بصنع سياسة الجزائر الخارجية وفق ما خول له من صلاحيات، لكن من الناحية الفعلية يسود الأمر كلي غير هذا النحو، إذ ترتبط بالشخصية التي تشغل منصب رئيس الجمهورية ومدى استعداده لممارسة كامل الصلاحيات التي يتيحها هذا المنصب³.

بالنسبة للنقطة الأولى، يصورها البعض على وجهتين يصعب الفصل بينها ضمن ناحية تظهر العلاقة وكأنها تعاونية، إذا يؤكد الرئيس احترامه للجيش وامتنانه للدور الكبير الذي لعبه في مقاومة الإرهاب والمحافظة على الطابع الجمهوري للدولة، وكذا سعيه الحثيث لمحو الصورة السلبية التي رسمت حول النظام وخصوصا المؤسسة العسكرية في الداخل والخارج وتمير أطروحات هذه الأخيرة في حل الأزمة الجزائرية، ومن ناحية أخرى تكشف عن الطابع الصراعى بينها، إذ إنَّ الرئيس كذلك يؤكد على أنه رئيس الجمهورية ووزير الدفاع

¹ ميرل مارسيل، سوسولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط1، 1986، ص 327.

² سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990، ص 248.

³ لويد جونسن، مرجع سبق ذكره، ص 327.

والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وأن الجيش ما هو إلا مؤسسة من مؤسسات الجمهورية، دوره محكوم بإطار دستوري لا ينبغي تجاوزه، ولقد أعرب عن استعداده للموت من أجل وقف تدخل المؤسسة العسكرية في عمله، وهكذا يمكننا أن نتحدث حسب الوجه الأول عن توظيف مؤسسة الرئاسة في خدمة المؤسسة العسكرية، أي تبعية الأولى للثانية، وهذا يعني أن صانع القرار الحقيقي هو الجيش والرئيس ما هو إلا معبر عما يقرره الجيش، قد يترك له الحرية في بعض القضايا والمسائل دون أن يتجاوز الحدود التي يرسمها له، ونظرا لأن المؤسسة العسكرية لا تهتم كثيرا بالشؤون الخارجية إلا في حالات تهديد الأمن القومي أو تفاقم الصراعات الدولية، فإن الرئيس يترك له هامش كبير من الحرية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية¹.

أما حسب الوجه الثاني فإن قوة الشخصية للرئيس وحكمته تدفعه إلى أن يحقق مزيدا من الحرية والاستقلالية في صنع القرار السياسي عموما، وهذا ما حاوله بوتفليقة عند اكتساب شرعية جديدة غير شرعية الجيش، فإضافة إلى الشرعية القانونية اتجه إلى الشعب من خلال الاستفتاء للتسلح بالشرعية الشعبية، وهذا لخدمته في مواجهة الجيش الذي أتى به إلى السلطة، إذن حاول بوتفليقة المطابقة بين السلطتين الرسمية والفعلية، من خلال تحجيم دور الجيش في الحياة السياسية وهذا يعني له استقلالية أكبر في تقرير السياسة العامة للبلاد وعلى رأسها السياسة الخارجية في ظل غياب أو ضعف القوى السياسية الأخرى وعلى رأسها الأحزاب².

¹ سعيد بو الشعير، مرجع سبق ذكره، ص 249.

² إلياس بوكراع، العلاقات الحديثة العسكرية في الجزائر: هل الجزائر بلد ذو نظام عسكري؟ مجلة الجيش، العدد 461،

ديسمبر 2011، ص 37.

المبحث الثالث: دور أجهزة صنع وتنفيذ السياسة الخارجية في المغرب.

تعتبر المؤسسة الملكية محور النظام السياسي المغربي للدور الكبير الذي تلعبه في رسم السياسة الخارجية، بحيث سجل الملك في المغرب حضورا متميزا وقويا في مجال السياسة الخارجية.

المطلب الأول: المؤسسة الملكية.

- يجمع الباحثون على أن رئيس الدولة في البلدان العالم الثالث يحتل مركز الصدارة في صناعة القرار¹ من خلال امتلاكه لمصادر القوة، الأمر الذي يضفي على شخصيته الطابع الكاريزمي مما يجعل عملية صنع السياسة الخارجية متوقفة بشكل مطلق على العقائد الذاتية والمكونات الشخصية لصانع القرار² عكس ما هو سائد في الدول الديمقراطية، التي وإن كانت تتوفر فيها مؤسسة رئاسة الدولة على امتيازات دستورية واسعة، فإن هناك في الوقت نفسه مراقبة من قبل السلطة التشريعية وحتى القضائية على كيفية التصرف في الامتيازات والصلاحيات المخولة لرئيس الدولة بنص الدستور³ الذي لا نجد له مثيلا في بلدان العالم الثالث، وفي المغرب نجد أن الملك البلاد لا يخضع لأية مراقبة من أي نوع أو طبيعة كانت، سواء تعلق الأمر بالمراقبة السياسية أو القضائية، إذ في الحدود التي يتولى فيها الملك ممارسة لسلطة الرقابة عامة على جميع أجهزة الدولة باعتباره ممثلا أسمى للأمة يكون من غير المنطقي أن يتحول هذا إلى الموضوع مراقبة كيف ما كان مصدرها، وهكذا وعلى غرار مؤسسة رئاسة الدولة في باقي دول العالم الثالث ظلت المؤسسة الملكية في المغرب المحور والمركز الذي تدور حوله جميع أجهزة السلطة في الدولة طوال التاريخ المغرب القديم والحديث، واستمرت في تصدير الأحداث والقضايا الكبرى باعتبارها المسؤولة الوحيدة عن كل الحياة العامة في المغرب .

¹ العزي السويم، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث: دراسة تحليلية نقدية، ط1، المركز الثقافي العربي، 1987، ص148.

² عنيس عبد الرحيم، السياسة المغربية الشرق-أوسطية1952-1990، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد ابن عبد الله، فاس، 1991، ص278.

³ أزواغ محمد، اختصاصات رئيس الدولة في النظام السياسي المغربي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون، جامعة محمد الخامس، الرباط، ص198-199.

أولاً: الفكر السياسي للملك الحسن الثاني.

يشكل الفكر السياسي للقائد ومعتقداته السياسية عاملاً مهماً في نهجه وتعامله السياسي، ذلك أن مواقف القائد وقراراته هي في الواقع انعكاس وتجسيد لأفكاره السياسية والإيديولوجية.

وهذه القاعدة تسري على سلوك القائد في المجال الداخلي كما في المجال الخارجي حيث تمثل المعتقدات السياسية والفكرية محددات أساسية في صنع السياسة الخارجية على اعتبار أن هذه المعتقدات الشخصية والتي هي تؤسس نظرة القائد للعالم ومن ثم تؤثر على سلوكه في تقرير السياسة الخارجية، وبالتالي فهي التي تحدد في النهاية نوعية وطبيعة التعامل مع الدول والأطراف الخارجية ولدراسة الفكر السياسي للملك الحسن الثاني سنتناول من جانبين نشير في الجانب الأول إلى مصادر هذا الفكر بمرجعته الإسلامية التقليدية والغربية الليبرالية ثم سنعرض الجانب الثاني بعض المفاهيم الأساسية في الفكر السياسي للملك والتي ستفيدنا في دراسة نظريته للسياسة الخارجية .

1- مصادر الفكر السياسي عند الملك الحسن الثاني:

إن طبيعة التربية التي تلقاها الملك الحسن الثاني منذ صغره سمحت له بالمزج بين ثقافتين، فإلى جانب تكوينه الأصيل المبني على الثقافة الإسلامية العربية التقليدية، نهل الملك بشكل كبير من معين الثقافة الأوروبية الحديثة¹ وهذا ما أهله للاضطلاع بمهام الوساطة بين العالمين الإسلامي والغربي، وفي هذا الصدد يقول في حقه السيد "فرانز أوليفي جسيبر" مدير جريدة "لوفيغارو" (إن الحسن الثاني يتميز بمرونة تجعله يواكب عالمين وثقافتين وقرنيين فهو رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي التي تضم البلدان الإسلامية أي حوالي مليار مسلم وهو أيضاً أكثر قادة البلدان الأجنبية إماماً بالثقافة الفرنسية)².

- المرجعية الإسلامية:

شكلت الثقافة الإسلامية الحجر الأساس في الفكر السياسي للملك الحسن الثاني فقد حرص أبوه محمد الخامس على إعطائه تكويناً إسلامياً تقليدياً، إذ أسس له داخل القصر

¹ ابن سودة أحمد، الحسن الثاني-الزعيم العربي الإسلامي: جلالة الملك الحسن الثاني المملكة المغربية، إعداد عبد الحق المريني، وزارة الاعلام، الرباط، 1985م، ص 84.

² إنبيعات أمة، الجزء الواحد والأربعون، المطبعة الملكية، الرباط، 1996م، ص 118.

مدرسة نموذجية، فاختار له نخبة من الفقهاء والحفاظ والنحاة والأدباء والمحدثين الذين كانوا يلزمونهم في المدرسة¹ ويؤكد الملك بنفسه أنه تعلم في صباه الكثير من المبادئ الإسلامية وتمرس بشعائرها حتى قبل أن يوكل له السيد محمد أقصي الذي كان يسمعه وغالبا بحضور والده وما يستحضره من سور القرآن الكريم²، وهذا ما سمح له بحفظ الكثير من أجزاء القرآن الكريم في سن مبكرة، إضافة إلى تكوينه في اللغة العربية³.

إن هذا التكوين الإسلامي للملك كان يعكسه في خطاباته التي كانت دائما مشحونة بالبعد الإسلامي والروحي، حيث لا تكاد تخلو جميع خطبه من الاستدلال بأية القرآنية أو الحديث النبوي الشريف، حسب الإطار العام للمناسبة المطلوبة، حيث يلاحظ بين الربط الحكم النص والمناسبة نظرا لإيمانه بما يمثله الإسلام من ركن حقيقي من أركان المدرسة السياسية في المغرب، وكذا بركنية العقيدة الإسلامية في البناء السياسي المغربي، انطلاقا من دور الإسلام في الحفاظ على الوحدة الترابية للمغرب في كل مراحل تاريخه.

وبأن الإسلام سيضل في جميع الظروف من أقوى العوامل التي تسهم في تحقيق الاستقرار وفي دفع الأخطار الخارجية وتدعيم الجبهة الداخلية، وكذلك من الدوافع الأساسية وراء اعتماد الملك الحسن الثاني على الخطاب الإسلامي التقليدي، ما يمثله هذا الخطاب من ضمان ولاء الشعب للمؤسسة الملكية، لاسيما وأن دستور بلاده ينص على اضطلاع الملك في المغرب بمسؤولية "إمارة المؤمنين" ويحرص على الظهور للأطراف الخارجية بمظهر أمير المؤمنين وممثل للمسلمين كلما سنحت له الفرصة بذلك⁴.

- المرجعية الغربية:

إلى جانب المرجعية الإسلامية التقليدية، ألم الملك الحسن الثاني منذ صغره بالثقافة الغربية وخاصة الفرنسية منها، إذ يسر له الطاقم الذي تولى تدريسه في القصر، والذي ضم نخبة من الأساتذة الأجانب، الاطلاع على آخر ما وصلت إليه الثقافة الأوروبية والفكر

¹ ابن سودة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 85.

² الحسن الثاني، التحدي، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1995م، ص 32.

³ لاندرو روم، الحسن الثاني-ملك المغرب، ترجمة بن حمان الداودي، المطبعة الملكية، الرباط، 1969م، ص 42.

⁴ لميني سعيدة، سياسة الحسن الثاني الدولية من خلال مؤلف "ذاكرة الملك"، رسالة لنيل دبلوم السلك العالي المدرسة

الوطنية للإدارة، الرباط، 1994م، ص 18.

الغربي المعاصر في جميع الميادين، وقد خير الملك الحسن الثاني الثقافة الغربية أكثر خلال الفترة التي قضاها في دراسة القانون في فرنسا والتي سمحت له بالاحتكاك اليومي مع مظاهر هذه الثقافة .

ولعل ما يسر للملك أيضا الإلمام بالحضارة والثقافة الأوروبية وإتقانه لبعض اللغات الأوروبية وخاصة اللغة الفرنسية إذ " بدأ الأمير دون أية إجراءات إضافية يتكلم الفرنسية بطلاقة منذ الصبا المبكر، وأصبح يتحدث فيما بعد باللهجة الباريسية الصرفة " ¹ وما يؤكد لنا عمق تأثر الملك الحسن الثاني بالفكر الأوروبي الإستشهادات المتكررة بالفكرين الأوروبيين في خطابه وتصريحاته وحتى في كتاباته، ونذكر على سبيل المثال في كتابه التحدي الذي قسمه إلى ثلاثة كتب، استهل كل كتاب بنصين، الأول من القرءان الكريم أو السنة النبوية، والثاني كتاب أوروبي، في الكتاب الأول ذكر مقولة "ميكافيلي" كما يمثله هذا المفكر من تأثير عميق على فكر وسلوك الحسن الثاني، أما الكتاب الثاني ضمته مقولة "مونتسكيو" بينما استهل الكتاب الثالث بمقولة مأثورة عن "جوزيف دوميسستر" ولقد كان لتأثر الحسن الثاني بالثقافة الغربية الليبرالية انعكاس على سلوكه السياسي الخارجي، ذلك أن أولى العناصر التي ساهمت في تقوية القرار الدولي المغربي القاضي بربط مصالح المغرب بالدول الغربية هو التكوين الليبرالي للطبقة الحاكمة بالمغرب ²، إذ تعد رغبة الملك الحسن على رأس دوافع الزواج الكاثوليكي بين المغرب والغرب ³،

وقد ساهم في توطيد ركائز هذا الارتباط تطلعات البورجوازية الوطنية التي أبت إلا أن تربط مصير نشأتها وتطويرها بالغرب مستهلة عبر ذلك النموذج التنموي الليبرالي ⁴، إضافة إلى تشجيع المستثمرين الليبراليين ذي التعاطف مع الرب وعلى رأسهم رضا كديرة للملك بتقوية الارتباط بالغرب ⁵.

¹ ابن سودة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 84.

² لاندو رو، الحسن الثاني، مرجع سبق ذكره ، ص42.

³ Berramdan (Abelkhalak) ;le Maroc et l'occident kartala.paris ;1987 ;p 285.

⁴ عنيس عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ، ص 295.

⁵ Berramdan (Abelkhalak) مرجع سبق ذكره ، ص 231.

2-السلطة في الفكر السياسي للملك الحسن الثاني:

- مفهوم السياسة عند الحسن الثاني: استنتج درسا وهو "بإمكان الجراحة اليوم أن تحقق نتائج خارقة، تزرع الأعضاء وإعادة المبتور منها، فإنه يستحيل تماما لم شتات حزب وقع فيه شتات"¹ فالسياسة في نظره ميدان يتميز بالتفاعل والتفسير الدائمين ولا يقبل الجمود على قواعد معينة، "من الطبيعي أن تختلف الوسائل، وتتوع المناهج وتأثر السياسات نفسها بما يحيط بها من عوامل وظروف، وتتطور تبعا لتطور المفاهيم والمقاييس وتجدد الوقائع والأحداث"²، إذ أنه " من الخطأ الاعتقاد أن الإنسان يستطيع أن يخطط على مدى ثلاث أو أربع سنوات، فقد نجد أنفسنا في أية لحظة أمام ما لم تكن نتوقعه"، الأمر الذي يستدعي الاستعداد الدائم لتقديم الإجابات السريعة والمبادرة الشجاعة " فالسياسة تشبه شيئا ما أحوال الطقس إذ يمكن التقدم في اليوم الصحو أو في اليوم الدجن وفي كلتا الحالتين لامناس من اختراق غيوم المستقبل"³.

- علاقة الملك الحسن الثاني بالمؤسسة الملكية:

- إن مفهوم وممارسة الملك الحسن الثاني للحكم يقومان على ملكية حاكمة يسود فيها الملك ويحكم ولا يوجد فصل السلط على مستواه⁴ بل إن كل السلط تنبثق منه وهو لا يقوم بتفويتها بل يفوضها⁵، وفي هذا الإطار يستحضر الملك دائما التصور الإسلامي التقليدي الذي يعتبر يعتبر أن كل سلطة هي الكل لا يتجزأ والتي لا يمكن أن تكون إلا في يد الخليفة وهذا التصور لدور المؤسسة الملكية يشكل على الدوام الإطار المرجعي للأفكار السياسية للعاهل المغربي الراحل والتي كان يكدها عليها بشكل مستمر ودائم من خلال خطابه وأحاديثه، فهو يرفض بشكل قاطع الفصل بين السلطات⁶، بل أكثر من ذلك يعتبر المنتخبين مجرد مستشارين له يختارهم الشعب، وقد أشار الملك الحسن الثاني وبشكل واضح وجلي لمفهوم

¹ الحسن الثاني، ذاكرة الملك، ط1، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرباط، 1993م، ص 34 .

² انبعاث أمة، الجزء السابع، ط1، المطبعة الملكية، الرباط، 1962م، ص 17 .

³ الحسن الثاني، المرجع نفسه، ص35.

⁴ انبعاث أمة، الجزء السابع والعشرون، ط1، المطبعة الملكية، الرباط، 1984م، ص 411.

⁵ معتصم محمد، النظم السياسية المعاصرة، ط1، منشورات إيزيس للنشر، الدار البيضاء، 1992م، 170.

⁶ Leveau(rémy) ; le sabre et le turban.l'avenir du Maroc ;Feaçois Bourin ; paris ;1993 ; p51 .

وحدة السلطة وتمركزها في يده في المناسبات عديدة وعلى سبيل المثال الخطاب الذي ألقاه في مجلس النواب بتاريخ 1987/10/09م والذي جاء فيه " قلت وكررت ولا زالت أكرر أنه بالنسبة للعبد الضعيف خادم المغرب الأول عبد ربه بالنسبة لي ليس هناك فصل للسلط أنا أبو الجميع أب المشرع وأب المنفذ....."¹. باختصار فإن الملك الراحل كان يرى أن المؤسسة الملكية في المغرب يجب أن تضطلع بدور مهيم في الإدارة دفة البلاد عكس "العديد من الملوك الذين لا يقومون إلا بدور رمزي صرف، ثم يظهرون في الاحتفالات الفخمة، وأن المغرب لا يستطيع أن يسمح لنفسه بمثل هذه الأبهة الوهمية، ففي بلدنا لكي يستطيع الشعب أن يعيش ولكي تكون الدولة محكومة، يجب أن يعمل الملك وأن يأخذ بين يديه سلطاته، ويتحمل مسؤولياتها"²، وهذه النظرة للدور المركزي للمؤسسة الملكية لم يكن أمرا محدثا، بل يعبر النظام السياسي المغربي في الحقيقة عن استمرارية تاريخية للوضع القانوني للسلطان واختصاصاته في المجال الديني والدنيوي.

فالمغرب على عكس الكثير من الدول النامية التي تحصلت على استقلالها بعد الرب العالمية الثانية، وعلى خلاف بعض الدول العربية، حافظ على استمرار التقاليد التي ظلت وبشكل قوي، تحكم التصرفات والممارسات الفردية والجماعية، ولم يكن الملك الحسن الثاني يتوانى عن التأكيد على هذا البعد مقدما بذلك تعريفا خاصا للملكية الدستورية القائمة على الأسس التقليدية، فعن السؤال حول إمكانية تطور الملكية المغربية إلى نوع من الملكية الدستورية، أجاب الملك الحسن الثاني بأن له تعريفه الخاص لدور الملكية: " فنحن إحدى أعرق الدول في العالم بحدودها وقوانينها ونظامها الإداري، وعلى كل حال فإن الإسلام يمنعني من إقامة ملكية دستورية يفوض فيه الملك جميع سلطاته حيث يصبح ولا يحكم، ولو اجتمع مجلس دولي إسلامي أعلى لا بد أن يؤيد ما أقوله دون تردد "³، ورغم احتكاك المغرب المبكر بالدول الأوروبية، وتأثر الملك الحسن الثاني بالأفكار الغربية الليبرالية فإن هذه التقاليد لم يطرأ على جوهرها أي تغيير، بل ظلت حاضرة في ممارسة الملك للحكم،

¹ Lsonc(cf); Aspects contitutionnels et politiques du Maroc indépendent R.O.P; sebtembre/octobre ;1975 ;pp128-130.

² الحسن الثاني، المرجع السابق، ص 241-242.

³ أزواغ محمد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

وهكذا بقيت مؤسسة رئاسة الدولة في المغرب المحور والمركز الذي تدور حوله جميع أجهزة السلطة في الدولة طوال التاريخ المغربي القديم والحديث¹.

ثانيا: السياسة الخارجية في الفكر السياسي للملك الحسن الثاني.

- شكلت فلسفة الملك الحسن الثاني في السياسة الخارجية الإطار العام للسلوك الخارجي المغربي، إذ ظل توجه السياسة الخارجية المغربية تابعا وبشكل دقيق لرؤية الملك للعالم ولأحداثه، فهو الذي كان يقدر هذا الاتجاه نظرا لامتلاكه لكل العناصر التي سمحت له باتخاذ القرارات اللازمة في السياسة الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى الملك الحسن الثاني أتى بتصوير للسياسة الخارجية يختلف في الكثير من الجوانب مع ما كان سائدا في عهد والده الملك محمد الخامس، الذي لم يكن متمرسا لهذا الجانب بسبب ظروف الاستعمار، وهذا ما أكده الملك الحسن الثاني في جوابه عن سؤال حول القرارات الأولى التي اتخذها والتي لا يمكن اعتبارها امتدادا لسياسة والده أجاب بأن " الأمر يتعلق بالسياسة الخارجية. لقد بدأت أنهج سلوكا مستقلا عن بعض مواقف جامعة الدول العربية وبلدان الشرق الأوسط، أما والدي الذي كان مهتما بالشؤون الخارجية فقد اقتصر طوال حياته على ما كان يسمعه ويقراه في الصحافة، علما بأن الحماية كانت قد جعلت الدفاع والخارجية من اختصاص المقيم العام"².

1- تجربة الملك الحسن الثاني في السياسة الخارجية عندما كان وليا للعهد:

قليل هم الساسة الذين سمحت لهم ظروفهم بالاحتكاك مع القضايا الدولية في صغرهم، ويعد الملك الحسن الثاني من هذه القلة التي تستند على الخبرة في مجال الشؤون الخارجية، لذلك أن الملك محمد الخامس لم يكتفي بتلقي ابنه الحسن الثاني الدروس النظرية بل يسر له كل ما يصقل مواهبه في ممارسة الشؤون السياسية عمليا، فكان يحضره رغم صغر سنه في اجتماعات مجلس الوزراء، وفي لقاءاته مع الجانب الفرنسي ومع الوزراء الأجانب، بل أكثر من ذلك حضر الملك الحسن الثاني وهو لم يتجاوز 14 سنة لقاء "أنفا" التاريخي بالدار البيضاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية، غلى جانب الرئيس الأمريكي "فراكلين روزفلت"

¹ مقتطف من حوار أجرته جريدة Le Monde الفرنسية مع الملك الحسن الثاني في صيف 1992م، انظر: انبعاث امة، الجزء السابع والثلاثون، ط1، المطبعة الملكية، الرباط، 1992م، ص 275 .

² الحسن الثاني، ذاكرة الملك، المرجع السابق، ص 43 .

ورئيس الوزراء البريطاني "وينسون تشرشل"، وقد سمحت له هذه المناسبة بالإحاطة بما كان يروج في تلك الفترة الهامة من صراع بين الدول الغربية، وأدرك آليات الواقع الدولي والقوى المتحكمة فيه، والتأكد من أن السياسة الدولية لا تقوم على مبادئ الأخلاق، بل على القوة والمصالح المادية للدول¹.

وقد واصل الملك الحسن الثاني بعد الاستقلال وقبل وفاة أبيه، احتكاكه بالشؤون الدولية للمغرب وتتجلى أهم المسؤوليات السياسية التي اضطلع بها خلال تلك المرحلة في ما يلي:

- * في سنة 1956م شارك مع والده في المفاوضات من أجل الاستقلال .
- * في فبراير 1956م بعد الاستقلال مباشرة، عينه أبوه قائدا للأركان العامة للقوات المسلحة.
- * في 09 يوليو 1957م نصب رسميا وليا للعهد وفي نفس السنة ناب عن والده محمد الخامس إثر زيارته للولايات المتحدة الأمريكية .

* وفي نهاية 1959م عندما زار الرئيس الأمريكي، الجنرال "إيزنهاور" المغرب شارك الملك الحسن الثاني بشكل مباشر وفعال في المفاوضات التي أجراها أبوه مع "إيزنهاور"، وكأنه هو رئيس الدولة الحقيقي، ونفس الدور قام به خلال الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الاتحاد السوفيتي سابقا "بري جينيف" للمغرب في 10 فبراير 1960م.

* وفي سنة 1960م ترأس الوفد المغربي الذي مثل المغرب في الدورة الخامسة عشر لهيئة الأمم المتحدة، حيث ألقى خطابا في الجمعية العامة للأمم المتحدة أكد فيه على مطالب المغرب بخصوص ضم المناطق التي كانت لا تزال تحت سيطرة اسبانيا².

- إن ممارسة الملك الحسن الثاني عندما كان وليا للعهد للسلطة السياسية في مجالات واسعة داخل البلاد وخارجها، جعل أغلب رؤساء الدول الإفريقية والآسيوية وحتى بعض الزعماء العرب يتعاملون مع ولي العهد كملك حينما كانوا يستقبلونه عندهم أو عندما يزورون المغرب، نذكر منهم جمال عبد الناصر وأحمد سيكوتوري و موييدوكينا، والحبيب بورقيبة على رأس لائحة رؤساء الدول الإفريقية والآسيوية الذين كانوا يتعاملون مع ولي العهد. ومن جهة أخرى ذكر الملك الحسن الثاني في أكثر من مناسبة بأنه تعرف على على القادة

¹ ابن سودة، مرجع سبق ذكره، ص 85 .

² Elalaoui-Babana(issa); La dimension d'un Roi; Hassan;une coédition souffle; Montrouge(et Fabert ,paris); 1999; p236.

الغربيين عندما كان وليا للعهد مثل الجنرال إيزنهاور وفرانكو، والجنرال دوكول، وكذلك الملكة إليزابيث، كما كانت له علاقة خاصة ومتميزة مع بعض الرؤساء الغربيين كالجنرال "دوكول" مثلا الذي استقبله لما كان وليا للعهد في القصر الإيليزي وخصه بمعاملة خاصة لم يسبق أن خص بها رئيس دولة من قبل¹.

- وهكذا فقد تراكم للملك الحسن الثاني خلال هذه الفترة تجربة واسعة وخبرة كبيرة بالواقع الدولي في أبعاده المختلفة أهله للاضطلاع بمسؤوليات متعددة في العالمين العربي والإسلامي، فإذا أخذنا مثلا في أواسط الثمانينات نجد أن الملك كان في نفس الوقت رئيسا لمؤتمر القمة العربية الثانية عشر، ورئيسا للجنة السباعية المنبثقة عنها، ورئيسا للمؤتمر الإسلامي ورئيسا للجنة القدس²، وإن الخبرة الطويلة وتمرس في مواجهة الأزمات، تجعل أي رئيس دولة أكثر قدرة على فهم لعبة الأمم وصياغة سياسة خارجية وقرارات فعالة³.

2- شخصية الملك الحسن الثاني ودورها في السياسة الخارجية المغربية:

- يجمع المهتمون بالفكر السياسي للملك الحسن الثاني عل اتصافه بنظرة واقعية للأحداث الدولية، وقد تقوت هذه الرؤية الواقعية عند الملك بفعل التجربة الطويلة والمعرفة العميقة للملفات الإقليمية، بالإضافة إلى احتكاكه المبكر بالحركة الوطنية وانشغالاتها، فإن علاقاته الواسعة مع الشخصيات الدولية كرسّت أكثر هذه النظرة، ذلك أنه كان يحتفظ بعلاقات مهمة مع شخصيات السامية لمنظمة الأمم المتحدة منذ إنشائها عام 1945م خاصة الأمناء العامون للأمم المتحدة، ورؤساء دول آسيا وأمريكا والاتحاد السوفيتي سابقا، وزعماء حركة عدم الانحياز (تيتو، عبد الناصر، سوكارنو....)، وفي وسط إفريقيا كنت للملك علاقات شخصية مع زعمائها (سينغور، بواني...)، كما كان يرتبط بعلاقات متميزة مع بعض أمراء

¹ الحسن الثاني، ذاكرة الملك، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² بوقنطار الحسان، السياسة العربية للمملكة المغربية، ط1، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، 1997م، ص 35.

³ غازي صلاح نهار، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج أب 1990م آذار 1991م. دراسة في المتغيرات الداخلية المؤثرة في صناعة القرار، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 1993م، ص 27.

ورؤساء الدول العربية (عبد الناصر، الملك حسين، الملك فيصل، بورقيبة....)، وهذا وقد أضافت معرفته الواسعة بالثقافة الإسلامية والعالمية عنصرا هاما لهذه النظرة الواقعية¹.

المطلب الثاني: دور الملك الحسن الثاني في مجال صنع السياسة الخارجية المغربية.

- إن الموقع الذي كان يحتله الملك الحسن الثاني في مجال السياسة الخارجية يعد استمرارا للوظيفة التي كان يضطلع بها سلاطين المغرب منذ القدم، ذلك أنه من الوجهة التاريخية كان الملك يحتكر تمثيل الدولة في مجال العلاقات الدولية ويقرر تبعا لذلك بمفرده شخصا أو بواسطة أشخاص يعملون باسمه ويلتزمون بتعليماته، فقد مارس السلطان سلطة دبلوماسية هامة تمثلت في قيادة المفاوضات وإدارتها من أجل إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، سواء كانت معاهدات صلح أو تجارة مع الدول الأجنبية أو معاهدات تحالف معها². وهذا ما يؤكد وجود ممارسة دبلوماسية مغربية خلال فترات التاريخ المغربي القديم، وهي ممارسة يختص بها السلطان بشكل مباشر، وتعد مجالا خاصا ومحفوظا له³، غير أن هذه السلطة المطلقة التي كان يتمتع بها السلطان في مجال إعداد وإدارة الدبلوماسية المغربية ستنتفي بعد فرض الحماية على المغرب، حيث يعود السلطان ممثلا للسيادة المغربية على المستوى الدولي، ولن يعود المجال الدبلوماسي مجالا محفوظا له كما كان في التاريخ المغربي، إذ انتزعت منه سلطاته المتعلقة بتمثيل المغرب في المجال الدولي ليمارسها المندوب المقيم العام الفرنسي طبقا لمضمون الفصلين 5 و6 من معاهدة الحماية، حيث أصبح بمثابة وزير الخارجية المغربية، وهو وحده الذي كان يتمتع بصفة تحميل الدولة المغربية لالتزاماتها الدولية بناء على تفويض من الحكومة الفرنسية، كما لم يعد لوزارة الخارجية وجود في الهيكل التنظيمي لوزارة الحرب المكلفة بشؤون الدفاع⁴.

غير أنه مباشرة بعد حصول المغرب على استقلالها ستستعيد المؤسسة الملكية كامل صلاحياتها لتصير قلب النظام السياسي المغربي، لما يستمتع به الملك من صلاحيات

¹ Ettajani(Mohamed) ;La « Modération » dans la politique étrangère du Maroc ; Doctorat d'état en Droit public ; Université Hassan2 ; Casablanca ;1989-1990 ;p55 .

² كريم عبد الكريم، المغرب في عهد الدولة السعودية، ط2، شركة الطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1978م، ص 246.

³ الناصر أبو العباس أحمد بن خالد، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، الجزء السابع، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956م، ص 151 .

⁴ أزواغ محمد، مرجع سابق، ص 75-76.

واسعة ومطلقة في مختلف الميادين، الأمر الذي سيسمح للملك بتحديد الخطوط العريضة للسياسية الوطنية وتوجيه السياسة الخارجية المغربية حيث سيلعب الملك في هذا المجال دورا أساسيا وسيهيمن على المجال الخارجي عبر نشاط مزدوج: تحديد مفهوم الدور الوطني، واتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية¹.

- السياسة الخارجية المغربية مجال محفوز للملك:

- إن أهم خاصية تميز السياسة الخارجية أنها تبقى في أغلب البلدان بما فيها الديمقراطية، بمثابة المجال المحفوز لرئيس السلطة التنفيذية، بشكل يهمل باقي الفاعلين، وذلك على اعتبار أن رئيس الدولة هو الممثل الأسمى لدولته في المحط الدولي وفي علاقاته بالدول الأخرى، وتثبت لرئيس الدولة هذه الصفة التمثيلية بمجرد توليه منصب الرئاسة أيا كان نظام الدولة وقوانينها، واحتكاره للسياسة الخارجية أصبح سائدا اليوم في الأنظمة الرئاسية والبرلمانية على السواء². ففي فرنسا مثلا: " يتفق جميع الباحثين على الاعتراف بالمكانة المتميزة لرئيس الجمهورية في توجيه السياسة الخارجية، التي تتدرج عمليا في المجال المحفوز لرئيس الدولة، أما أعضاء الحكومة وخصوصا وزير الشؤون الخارجية، فمهمتهم تقتصر على تنفيذ القرارات المتخذة من الأعلى، هذا الوضع جعل أحد الباحثين يعبر عن هذه الظاهرة في فرنسا بأن السياسة الخارجية حاليا لا تعدها الحكومة ولا البرلمان، لكن تعد من طرف رئيس الجمهورية ومن طرفه وحده"³.

- وبحكم طبيعة النظام السياسي المغربي متميز أساسا بقطبية الملك داخله، فإن السياسة الخارجية المغربية ولاسيما ما تعلق بتحديد خياراتها الأساسية والإستراتيجية تبقى حكرا على الملك الذي يتسلح في هذا المجال بأسلحة دستورية وواقعية وذاتية، وبعبارة أخرى فإن الشؤون الخارجية للمغرب تتبع أساسا من المجال المحفوز للملك"⁴، وهذا ما أكده عبد

¹ أزواغ محمد، مرجع سبق ذكره، ص 141.

² Merle (Marcel) ; la politique étrangère ; PUF ; paris ; 1984 ; p113 .

³ Zoller (Elisabeth) ; Droit des relations extérieures ; 1ere éd ; paris ; 1990 ; p 45

⁴ تصريح مستشار الحسن الثاني أحمد رضا كديرة لمجلة Jeune Afrique عدد 1994، 23 جانفي 1980 .

الرحمان اليوسفي، الوزير الأول المغربي حيث أعلن بأن الملك الحسن الثاني قبل وفاته هو المسئول عن إدارة دفة السياسة الخارجية¹.

ولدراسة مفهوم المجال المحفوظ للملك في ميدان السياسة الخارجية، سنتطرق لأسس هذا المجال ثم سنحاول البحث عن حدود وقيود هذا المجال المحفوظ.
أولاً: أسس المجال المحفوظ.

يتأسس هذا المجال المحفوظ على مرجعيتين أساسيتين إحداهما نظرية وأخرى واقعية، تستند الأولى على الأسس القانونية والدستورية، بينما تعود الأخرى إلى أسس سياسية وواقعية.

1- الأسس الدستورية:

يعد رئيس الدولة في القانون الدولي العام ممثل الدولة أو جهازها الرئيسي في علاقاتها الخارجية، فهو الذي يعتمد على الدبلوماسيين الأجانب، ويعين قانون الممثلين الدبلوماسيين لدولته لدى الدول الأخرى، وهو الذي يصدر في بعض الأحيان ويصادق على المعاهدات لدولية التي تبرمها دولته مع أشخاص القانون الدولي العام، وقد يشارك فعلياً في مناقشة المشاكل الدولية وذلك عن طريق الزيارات التي يقوم بها إلى الخارج، إما عن طريق حضور اجتماعات المنظمات الدولية أو عن طريق الحضور في المؤتمرات الدولية الهامة². وبالرجوع إلى مقتضيات كل الدساتير المغربية بدون استثناء، يتبين بأنها جعلت الملك يستأثر بجميع السلطات في مجال العلاقات الدولية للمغرب بصفته "حاكماً يحكم"، وأن السلطات المعهودة بها إلى الوزير الأول والسلطات الوزارية الأخرى في مجال العلاقات الدولية هي سلطات ممنوحة على أساس التفويض، غير أن هذا التفويض لا يشمل إلا جانباً من هذه السلطات التي يملكها الملك في ميدان السياسة الخارجية، إذ تظل الجوانب الهامة من هذه السياسة مقصورة على رئيس الدولة الذي يمارسها بمقتضى نصوص الدستور³.

¹ تصريح عبد الرحمان اليوسفي، لجريدة الأهرام المصرية، منشور في جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 17 أكتوبر 1998م، ص 04.

² سرجان عبد العزيز، تقنين أحكام القانون العام، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 2، يوليو 1983م، ص 363-364.

³ الناصر عبد الواحد، خصائص المتميزة لمقتضيات دستور 1996م، المتعلقة بتطبيق القانون في المغرب، مجلة المناهل، العدد 4، فبراير 1993م، ص 240.

- ويمكن إجمال أهم فصول الدستور التي تنص على المهام المقصورة على الملك في مجال السياسة الخارجية فيما يلي:
- الفصل (31): "يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ولديه يعتمد السفراء وممثلو المنظمات الدولية .
- يوقع الملك المعاهدات ويصادق عليها غير أنه لا يصادق على المعاهدات التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة إلا بعد الموافقة عليها القانون.
- تقع المصادقة على المعاهدات التي يمكن أن تكون غير متفقة مع نصوص الدستور بإتباع المسطرة المنصوص عليها في ما يرجع تعديله".
- إن ما يستنتج من هذا الفصل أن الملك يعد المسير الوحيد للسياسة الخارجية المغربية¹.
- وما يستفاد من الفصل (31) من الدستور المغربي أنه ميز بين ثلاثة أنواع من التصديق على المعاهدات التي يقوم بها الملك.
- 1- المعاهدات التي لا تلزم مالية الدولة وتتعارض مع الدستور، فهذه المعاهدات يصادق عليها الملك مباشرة، وتصبح نافذة دوليا وفي النظام المغربي بمجرد استكمال إجراءات التصديق .
- 2- المعاهدات التي تلزم مالية الدولة، فهذه المعاهدات تصبح جزءا من النظام القانوني في المملكة المغربية في حالة تحقق شرطين: أولهما أن يوافق عليها بالقانون، وثانيها أن يصادق عليها الملك .
- 3- المعاهدات التي يمكن أن تكون غير متفقة مع النصوص الدستورية، فهذه المعاهدات تصبح ملزمة للمغرب إذا توفرت ثلاثة شروط: الأول أن يصدر ظهير يعرضها على الشعب قصد الاستفتاء، والثاني أن تتم الموافقة عليها طبقا للمسطرة المتعلقة بمراجعة الدستور وهي إجراء استفتاء شعبي، والثالث أن لا تمس المعاهدة بالنظام الملكي للدولة المغربية أو بالنصوص المتعلقة بالدين الإسلامي².

¹ أزواج محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 199.

² ينص الفصل 105 من الدستور على أن: "النظام الملكي وكذلك النصوص المتعلقة بالدين الإسلامي لا يمكن ان تتناولها المراجعة".

- ومن الفصول الدستور التي تركز أيضا اعتبار السياسة الخارجية المغربية مجالا محفوظا للملك، نجد الفصل (35) الذي ينص على أنه: "إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة أو وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية، يمكن للملك ان يعلن حالة الاستثناء بظهير شريف بعد استشارة رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين رئيس المجلس الدستوري، وتوجيه خطاب إلى الأمة، ويخول بذلك على الرغم من ميع النصوص المخالفة صلاحية اتخاذ جميع الإجراءات التي يفرضها الدفاع عن حوزة الوطن ويقتضيها رجوع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادي ويتطلبها تسيير شؤون الدولة...". باستقرائنا لنصوص الدستور المغربي، إضافة إلى الفصل (35) نستنتج أنه يجعل مسؤوليات الدفاع مركزة أساسا بيد الملك دستوريا" فهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحق...¹، فإن الدستور نص على "أن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية وله حق التعيين في الوظائف العسكرية"²

- ويعتبر الفصل (28) من الدستور من الفصول التي تعزز سلطة الملك في مجال السياسة الخارجية حيث ينص على أن "للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان، ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش"، فحوى هذه الخطابات يمكن أن تمس قضايا مصيرية تتعلق بالسياسة الخارجية، مثل الخطابات التي وجهها الملك الحسن الثاني إلى البرلمان حول تطورات قضية الصحراء الغربية .

- إن مضمون هذه النصوص الدستورية تؤكد لنا صراحة أو ضمنا، أن السياسة الخارجية للمغرب مدرجة فعلا في "المجال المحفوظ للملك"، ولعل أبرز مظاهر هذا الإدراج هو الفصل (19) من الدستور الذي تكمن أهميته في كونه يبرز خطورة المسؤولية الملقاة على عاتق الملك، وهي مسؤولية مزدوجة فهو "الممثل الأسمى للأمة" و "ضامن استقلال الأمة ووحدة المملكة في حدودها الحق" فازدواجية هذه المسؤولية تخول للملك سلطات واسعة لحماية السيادة الوطنية، مما يعني ضمن حرية التصرف واتخاذ المبادرات في المجال الخارجي³.

¹ الفصل 19 من الدستور.

² الفصل 30 من الدستور.

³ بوقنطار الحسان، الدستور والممارسة الخارجية المغربية، مجلة المناهل، عدد 41، فبراير 1993م، ص 207 .

2- الأسس السياسية:

- إذا كانت النصوص الدستورية التي أشرنا إليها سابقا، تمنح للملك سلطات واختصاصات واسعة في مجال السياسة الخارجية، بحيث تسمح بالقول بأن هذا الجزء من السياسة العامة للدولة يدخل في ما يصطلح عليه "بالمجال المحفوظ" لرئيس الدولة، فإن هناك من الباحثين من يرفض استعمال هذا التعبير، ففي رده على المقولة المشهورة لأحمد رضا كديرة التي يعتبر فيها بأن السياسة الخارجية المغربية وقضية الصحراء تدخلات في المجال الخاص والمحفوظ للملك، يؤكد مصطفى السحيمي بأنه من وجهة النظر الدستورية لا يوجد أي نص يذكر بهذا الشك أو ذلك صيغة المجال المحفوظ، وبالتالي فلا شيء يدل على أن الاختصاص في هاتين القضيتين، من الزاوية الدستورية، مقصور على الملك، كما أنه لا يمكن أن نحدد بدقة الميادين التي يمارس فيها المجال المحفوظ لأنه ليس هناك في الواقع قواعد تحدد الشروط التي يجب أن تجتمع حتى يتم اللجوء، لهذا الاختصاص الملك، له طبيعة فوق دستورية بدلا من الحديث عن المجال المحفوظ، ومن جانبه يعتبر الأستاذ محمد معتصم أن المجال المحفوظ يدخل في ما سماه بالقواعد اللاشكالية الجوهرية للعبة السياسية المغربية، فشكليا لا يوجد أي نص دستوري يشير بالاسم إلى وجود مجال ملكي خاص، ويحدد مضمونه ومسطرته، ولكن عمليا نجد أن القواعد اللاشكالية الجوهرية للعبة السياسية بالمغرب إقرار جميع الفاعلين السياسيين بوجوده، وهذا المجال الملكي الخاص يصعب حصره لأنه غير محدد دستوريا وهو نتاج إمارة المؤمنين التي تجعل الملك منبع كل السلط و الاختصاصات¹.

- في الواقع إن المغرب شأنه شأن كافة الدول، التي تتسم بمجموعة من الخصائص المشتركة مثل السيادة السلطة التنفيذية وخاصة الطبيعة البشرية لها سبب ضعف القوى الموازية وضعف الهياكل التشريعية والجماعات المستقلة، وهو ما ترتب عليه سيادة نمط أبوي لعملية صنع القرار²، الأمر الذي يضفي على رئيس الدولة صفة الكاريزمية التي تسمح له

¹ معتصم محمد، الحياة السياسية المغربية 1962م-1991م، ط1، مؤسسة إيزيس للنشر، الدار البيضاء، 1998م، ص 118-119.

² قرني بهجت-هلال علي الدين، السياسات الخارجية للدول العربية وتحديات المستقبل، في: السياسات الخارجية للدول العربية، ط1، كلية الاقتصاد والعلوم الإنسانية، جامعة القاهرة، 1994م، ص 228.

باحتمار مراكز القرار في المجال الدولي احتكارا شاملا ويصبح بالتالي المشرف المباشر على ضمان استمرارية التواصل بين النظام السياسي والمحيط الدولي، ويظهر هذا الموقع المركزي لرئيس الدولة في المجال السياسة الخارجية بشكل خاص في القرارات المصيرية كقرار الحرب، وهذا ما نلاحظه في المغرب حيث تتمتع المؤسسة الملكية في المغرب دائما بموقع متميز في المجال الدولي .

إن هذا المجال المحفوظ لرئيس الدولة في مجال السياسة الخارجية، والذي يشهد توسعا وتقوية على المستوى العالمي، يجد مشروعيته في المغرب في عدة مرجعيات ويأتي على رأسها اعتبار الملك "أمير المؤمنين"، ذلك أن المغرب حافظ على استمرار التقاليد السياسية الموروثة، إذ ظلت وبشكل قوي تحكم التصرفات والممارسات الفردية والجماعية، ونجد هذه التقاليد أصولها في تجربة الملك الإسلامي من جهة، وفي تجربة المغرب الخاصة في المجال ممارسة السلطة السياسية من جهة أخرى، وعليه فإن مراجعة القانون العام الإسلامي والأعراف السياسية المغربية بالنظر إلى استمراريتها في الدساتير المغربية، وضرورة لفهم المؤسسات السياسية والدستورية ابتداء من 1962م، تاريخ وضع أول دستور مغربي بعد الاستقلال، بل أكثر من ذلك ذهب أحد الباحثين إلى اعتبار دستور 1970م تقريبا لنظرية الإسلام في الحكم وتقعيدا لنظرية الخلافة، ويظهر هذا جليا في نص كل الدساتير المغربية في الفصل (19) على اعتبار ملك المغرب "أمير المؤمنين" وهذه الصفة تجعل الملك يتوفر على السلطات التنظيمية والتشريعية واسعة تسمح له بتحجيم دور المؤسسات المنتخبة¹.

ثانيا: حدود المجال المحفوظ:

- من المعلوم أن اختصاصات كل رؤساء الدول مهما كانت مطلقة وشاملة، لا بد أن ترد عليها بعض القيود حتى وإن كانت شكلية وغير ذات شأن فإن سلطات الملك المغربي في ميدان السياسة الخارجية تشهد بعض القيود الدستورية والواقعية التي تستوجب على الملك أن يأخذها بعين الاعتبار.

¹ أزواغ محمد، مرجع سبق ذكره، ص 44.

1- الحدود الدستورية:

يستفاد من نصوص الدستور المغربي أن سلطة الملك في مجال السياسة الخارجية ليست مطلقة وإنما تأثر عليها قيود، بحيث تجعل تصرف الملك في بعض مجالات السياسة الخارجية مشروطة ببعض الاعتبارات.

ففي ما يخص اختصاص الملك المتعلق بالمصادقة على المعاهدات، نجد أن الدستور قد قيد سلطة الملك في هذا المجال في نوعين من المعاهدات، وهي المعاهدات التي تلزم مالية للدولة، والمعاهدات التي يترتب عنها مساس بالمقتضيات الدستورية، أما فيما يتعلق بالنوع الأول تنص الفقرة الثانية من الفصل (31) على أن الملك "يوقع المعاهدات ويصادق عليها غير أنه لا يصادق على المعاهدات التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة إلا بعد الموافقة عليها بقانون"¹.

- إن هذا الفصل يدل بكل وضوح على أن حرية الملك في ممارسة اختصاص التصديق على المعاهدات مشروطة بأن لا تكون هذه المعاهدات ملزمة لمالية الدولة، وفي هذه الحالة يجب أن يوافق عليها البرلمان بقانون قبل إجراء عملية التصديق، غير أن هذا القيد يبقى شكليا ولا يمكن أن يضيق عمليا من حرية الملك في هذا المجال نظرا لعدة اعتبارات، لعل أهمها يتمثل في غموض مفهوم المعاهدات التي تلزم مالية الدولة، إذ إن الدساتير المغربية لم تقدم تعريفا لهذا النوع من المعاهدات أضف إلى ذلك الإجراءات المعقدة التي تكتنف مسطرة موافقة البرلمان عليها².

كما أن للمؤسسة التنفيذية سلطة تقديرية مطلقة في عرض هذه المعاهدات أو تلك على البرلمان لأن الحكومة تملك كامل الصلاحيات في تكييف المعاهدات التي تلزم مالية الدولة.

- أما في ما يخص النوع الثاني من المعاهدات، وهي التي تحتوي على بنود قد تكون مخالفة لنصوص الدستور، فإن الفقرة الثالثة من الفصل (31) تلزم المرور بالمسطرة الخاصة بالمراجعة الدستورية قبل المصادقة عليها، وتتمثل هذه المسطرة في قبول مشروع عرض البنود -التي تتعارض مع هذه المعاهدة- على الاستفتاء بعد التصويت عليها بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس المعروض عليه الاقتراح، ويحال الاقتراح بعد ذلك إلى

¹ الناصر عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 247.

² الناصر عبد الواحد، المرجع نفسه، ص 248.

المجلس الآخر، ولا تصح موافقته عليه إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل لا تصير هذه المعاهدة نهائية إلا بعد قبولها من طرف الشعب عن طريق الاستفتاء¹.

2- الحدود السياسية والواقعية:

- يتحفظ بعض الباحثين من جدوى التركيز المبالغ فيه في الأدبيات المختلفة على الشخصية في عملية صنع القرار في بلدان العالم الثالث، وعلى افتقار هذه المجتمعات إلى المؤسسة السياسية إذ يرى هؤلاء الباحثون أن هذا التحليل على الرغم من صحته إلى حد كبير، فإنه يعطي صورة مبسطة ومختزلة لعملية صنع القرار، فقد يكون للحاكم الفرد الكلمة النهائية في الاختبار بين البدائل، إلا أنه يتحتم عليه أن يأخذ بعين الاعتبار عددا أكبر من البدائل وعليه أن يقيم استجابات مختلف الجماعات المحلية المؤثرة من أحزاب وجماعات المصالح، وحتى إذا افترضنا أن عملية صنع القرار الخارجي في المغرب تتمركز في يد الملك، ففي هذه الحالة وحسب هذا التفسير يجب أن لا نظر إلى الملك كفرد بل كمؤسسة وما يحيط بها من مستشارين وديوان ملكي ومؤثرات داخلية وأخرى خارجية²، فالملك حينما يتصرف في أي مجال من مجالات السياسة العامة للدولة، فإنه يكون محكوما ببيئته الموضوعية الداخلية والخارجية التي يجب أن يستحضرها كلما أراد أن يصنع قرارا في مجال السياسة الخارجية لاسيما إذا كان لهذا القرار انعكاسات على أمن واستقرار البلاد، أضف على ذلك أن صناع القرار في الميدان الخارجي يتأثر أيضا بمجموعة من القواعد والمحددات والتطلعات التي تفرضها طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها، وهذا ما دفع البعض إلى القول بأنه حتى في أكثر النظم سلطوية، فإن الترتيبات المؤسسة تمثل متغيرا وسيطا بين صانع القرار وبين بيئة المحيطة به³.

ومن القيود الواقعية التي تكبح سلطات الملك في المجال الخارجي، تعقد القضايا الدولية المعاصرة واتساع مجالات الشؤون الخارجية، الأمر الذي جعل هيمنة الملك على هذا الميدان تقتصر أساسا على صياغة وتحديد توجهاتها الدبلوماسية المغربية، وتقويض الأمور

¹ أزواج أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 200.

² قرني بهجت-هلال علي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 165 .

³ قرني بهجت-هلال علي الدين، مرجع نفسه، ص 166 .

التنفيذية والتقنية إلى باقي أجهزة الدولة، خاصة وزارة الخارجية والوزارة الأولى، غير أن كل ما يرتبط بالقضايا الإستراتيجية والقرارات الخارجية الكبيرة والخطيرة فإن الملك يباشر عمليات بلورتها وتنفيذها بنفسه خطوة بخطوة¹.

¹ قرني بهجت-هلال علي الدين، مرجع سبق ذكره ، ص 166 .

المطلب الثالث: طريقة اتخاذ الملك الحسن الثاني لقرارات السياسة الخارجية المغربية .

- عند دراستنا للسياسة الخارجية المغربية نلاحظ أنها تضم بشكل عام نوعين من القرارات التي يتخذها الملك في هذا المجال، النوع الأول يخص القرارات العادية التي كان الملك يشرك فيها أطراف معينة في صياغتها، أما النوع الثاني فيتعلق بالقرارات الإستراتيجية التي تهم قضايا خطيرة ومصيرية وذات حساسية كبيرة بسبب ارتباطها بالمصلحة العليا للوطن، فوجد أنه هناك مرحلتين لطريقة اتخاذ الملك لقرارات السياسة الخارجية المغربية:

أولاً: مرحلة الإعداد:

- إن أهم ما يميز طريقة الملك الحسن الثاني في إعداد القرارات الخارجية الكبرى، وإنفراده في أخذ المبادرة إلى الحد الذي يفاجئ به أقرب مستشاريه ووزاراته، وكذا حرته في طلب الاستشارة واستقرار وجهات النظر¹.

1- إنفراد الملك باتخاذ المبادرة:

- يلاحظ على جل القرارات الخارجية التي لها مساس مباشر بأمن واستقرار الدولة، إن الملك الحسن الثاني كان ينفرد بشكل مطلق في اتخاذ المبادرة، وغالبا ما كان يتخذ هذه القرارات الكبرى بدون مقدمات ولا مؤشرات سابقة، بحيث أن عملية صنع هذه القرارات لا تمر غالبا عبر المؤسسات السياسية الرسمية و إنما تمر عبر أطر أخرى غير الأطر المؤسسية الرسمية، بمعنى آخر أن عملية بلورة هذه القرارات تتصف بالطابع " اللانظامي " لأنها تجري خارج القواعد الدستورية و المنظمة لعملية إصدار القرارات في إطار نظام الحكم .

و يظهر هذا الأمر بجلاء في قرار المسيرة الخضراء و معاهدة الإتحاد العربي الإفريقي بين المغرب و ليبيا، اللذان خطرا على ذهن الملك حسن الثاني بشكل إنفرادي فإن كل القرارات المصيرية التي تمس قضية الصحراء كان الملك حسن الثاني ينفرد بالحسم فيها، نذكر على سبيل المثال: قرار قبول إجراء الاستفتاء على الصحراء المغربية في مؤتمر "تيروبي1" في يوليو 1981م، ثم مؤتمر "تيروبي2" في نفس السنة، رغم المعارضة الشديدة من طرف

¹ الحسن الثاني، ذاكرة الملك، مرجع سبق ذكره ، ص 113 .

بعض الأحزاب، كما أن قرار الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية في نوفمبر 1984م كان قرارا ملكيا صرفا¹.

2- حرية الملك في طلب الاستشارة:

في البداية نشير أن الملك حسن الثاني كان يحكم وهو محاط دائما بالمستشارين الذين وصفهم "دولاغيير فيير" بأنه "بالمشوار أو داخل كل قصر، هناك بعض الرجال المسنين الذين يعتبرون مستشارين للملك و الذين يستشيرهم قبل اتخاذ القرارات الهامة". ففي المجال السياسة الخارجية لعب مستشار الملك حسن الثاني السيد أحمد رضا كديرة دورا كبيرا في قضايا السياسة الخارجية المغربية، حيث كان أول من يطلع على القرارات الملكية المتصلة بالسياسة الخارجية، كما كان المستشار الأكثر استماعا من طرف الملك أو حسب تعبير "بلازولي" "ميشال دوبري" المغرب²، لما كان يحظى به من ثقة الملك حسن الثاني³، و إلى جانب أحمد رضا كديرة فقد لعب أحمد بن سودة دورا هاما في بلورة و تنفيذ بعض جوانب السياسة الخارجية المغربية، لاسيما ما يرتبط منها بالشؤون العربية، إذ قام بدور كبير في اتخاذ قرار المشاركة في الحرب ضد إسرائيل عام 1967م، كما ساهمة بشكل بارز في حل مشكلة اليمن عام 1967م في إطار اللجنة الثلاثية التي ضمت كلا من العراق ممثلا للمصالح المصرية و المغرب ممثلا للمصالح السعودية، و السودان كحكم.

- و رغم هذه النخب من المستشارين الذين كانوا يحيطون بالملك، فإنه لم يكن يتقيد في مجال السياسة الخارجية لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الحساسة بمسطرة خاصة في الاستشارة، بل كان يملك سلطة تقديرية مطلقة في اختيار من يرى فيهم الأهلية و الكفاءة للاستشارة برأيهم بغض النظر عن موقعهم في هرم السلطة سواء كانوا وزراء أو مستشارين خاصين أو سفراء أو موظفين سامين، كما كان يملك الحرية في التصرف وأخذ المبادرة دون استشارة أحد كما لاحظنا في قراري تنظيم المسيرة الخضراء و عقد معاهدة الإتحاد العربي الإفريقي بين المغرب و ليبيا⁴.

¹ الحسن الثاني، ذاكرة الملك، مرجع سبق ذكره، ص 114 .

² Palazzoli(m) ; le Maroc politique . De l'indipendance à 1973 ; sindbda ; paris ; 1980 ; p 95.

³ Sehimi(m) ; Guedira ; Fidélité et engagement ; Publisu-Okaf ; Robot ; 1996.

⁴ السماك محمد، التحولات المشرقية في السياسة المغربية، ط1، دار النفائس، بيروت، 1996م، ص 39 .

ثانيا: مرحلة التنفيذ:

لقد كان الملك حسن الثاني شديد الحرص على تطبيق المبادئ في مجال تنفيذ القرارات السياسة الخارجية الإستراتيجية، و تتمثل أهم هذه المبادئ في السرية و التنفيذ عبر التفويض، حيث كان يحيط مباشرته لبعض ملفات السياسة الخارجية المغربية لحساسية بسرية تامة، كما أنه و أمام الاستحالة المادية لمباشرته الشخصية لتنفيذ كل جوانب السياسة الخارجية المغربية كان الملك الحسن الثاني ما يلجأ إلى تفويض سلطاته التنفيذية في هذا المجال لبعض مستشاريه ووزرائه .

1- السرية في التنفيذ:

تعتبر الدبلوماسية السرية من أهم أساليب اشتغال الملك الحسن الثاني في القضايا الخارجية الحساسة تجنباً لردود الفعل الداخلية و الخارجية، وتقاديا لتسرب الأخبار قبل تحقيق النتائج الموجودة، و يعتبر قراري تنظيم المسيرة الخضراء و إجراء الاتصالات مع القادة الإسرائيليين من أهم قرارات السياسة الخارجية المغربية التي طبق فيها الملك دبلوماسية حذرة طبيعتها السرية و التكتم الكبيرين، و من المهام السرية التي قام بها الملك حسن الثاني المبادرة الخاصة التي كللت بالنجاح بين الولايات المتحدة الأمريكية التي جمدها مصر عقب حرب يونيو 1967م، و قبولها بمبادرة وزير الخارجية الأمريكية المعروفة باسم "روجرس" مقابل استئذان الولايات المتحدة الأمريكية لدول أخرى بتزويد مصر بالقمح التي كانت بحاجة إليه بسبب حرب الاستنزاف التي كانت على أشدها بين الجيش المصري و الجيش الإسرائيلي في سيناء، و الحصار الذي كانت تفرضه أمريكا على واردات القمح إلى مصر، قد قام ملك الحسن الثاني بهذه الوساطة عن طريق مبعوثه الخاص محمد التازي في سرية تامة¹.

- و من جهة أخرى نهج الملك الحسن الثاني في بعض مراحل الخلاف المغربي الجزائري حول الصحراء المغربية، أسلوب الدبلوماسية إذ شهدت أوائل سنة 1978م ستة لقاءات بين أحمد الطالب الإبراهيمي و مستشار الملك أحمد رضا كديرة، و التي لم يكشف عنها النقاب إلا بعد وفاة الرئيس الأسبق هواري بومدين، و قد عاد الطرفان من جديد للقاءات السرية في

¹ السماك محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 40 .

يناير و أكتوبر و نوفمبر عام 1981م بمدينة جنيف السويسرية بين كل من المستشار لدى الرئاسة الجزائرية الطالب الإبراهيمي ومستشار الملك الحسن الثاني أحمد رضا كديرة¹.

3- التفويض في السياسة الخارجية:

- إذا كان الملك الحسن الثاني ينزع دائما للهيمنة على مختلف مراحل صنع القرار الخارجي لما يتمتع به من صلاحيات التصرف في هذا المجال، فإن هناك حدودا واقعية تجعله يقصر اهتمامه على بعض القضايا الحساسة، مما يجعله ينتقي القرارات التي تحتاج إلى تدخله المباشر، و غالبا ما تكون هذه القرارات ذات طبيعة إستراتيجية تمس بشكل مباشر أمن البلاد، و يترك باقي القرارات العادية و الروتينية للحكومة، و في هذا الصدد يقول الملك " إنني أحاول دائما أن أختار من بين تلك القرارات تلك التي تتخذ على مستوي، و تلك التي أتركها لمعاوني"².

- إن هذا التفويض الذي كان يقوم به الملك ناتج عن كثرة مهامه و أعبائه التي لا يستطيع أن يطلع بها وحده، لذا فهو يفوضها لمعاونيه، و لكن هذا التفويض لا يعني تنازلا عن سلطات الملك، و هذا ما أكده بوضوح تام لم يعد مجالا للشك حيث يقول "المملكة في المغرب عريقة، و يمكن أن أفوض سلطاتي، لكن ليس لي الحق أن أتخلى عنها من تلقاء نفسي"، إن هذا الفهم لممارسة الحكم يبين مدى تأثر الملك بطبيعة ممارسة السلطة خلال الملك الإسلامي التقليدي، خاصة في العهدين الأموي و العباسي، حيث كان على "خليفة" أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور و تصفح الأحوال لينهض بسياسة الأمة و حراسة الملة، و لا يعود على التفويض تشاغلا بلذة و عبادة"³.

و هذا ما يوحي به الفصل (19) من الدستور الذي يؤكد بأن السلطة بوصفها من اختصاص "أمير المؤمنين" يجب أن تمارس من قبله، أو من خلاله بواسطة التفويض الذي لا يعني بالأساس التخلي عن أي جزء من السلطة و إنما هو نوع من ممارستها عبر وسيط دون أن

¹ الحسيني محمد تاج الدين، وسائل حفظ السلام في العلاقات الدولية ودورها في تسوية نزاع الصحراء الغربية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1984م، ص 482.

² Sehimi(m); citations de S.M. Hassan2; 1ere edition; presse imprimeries Methaq Al maghrib; Rubat; 1981; p64.

³ حوار الحسن الثاني مع جريدة le monde في صيف 1992م، أنظر انبعاث أمة، الجزء السابع و الثلاثون، الرجوع السابق، ص 274.

يتمتع هذا الوسيط بأية سلطة مستقلة و دون أن تكون له أية مبادرة في اتخاذ القرار، فحسب تعبير السيد أحمد العلوي فإن الملك يعد "مصدرا للسلطات، و دسترة الملكية ليس إلا تنظيما للسلطة عن طريق تفويض و ليس عن طريق اقتسام"¹.

وتجدر الإشارة أن الملك الحسن الثاني كان يكلف أحيانا أحد مستشاريه برئاسة الوفود المغربية في المؤتمرات الدولية، فمثلا ترأس رضا كديرة الوفد المغربي في المؤتمر العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا التي أعلن فيها الملك عبر رسالة تلاها الوفد المغربي عن انسحاب المغرب من المنظمة بسبب قبول هذه الأخيرة لعضوية ما يسمى بـ "جمهورية الصحراء"، وقد هذا الوفد يقيم إلى جانب العديد من السفراء و ممثلي الأحزاب و النواب، و أعيان و عمال و نواب الصحراء، ثلاثة وزراء وهم وزير الشؤون الخارجية ووزير الإعلام ووزير التعاون².

¹ Le matin du sahara el maghreb ;avril 1977.p 24.

² بن منصور عبد الوهاب، ملف الصحراء المغربية أمام مؤتمر القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بأديس أبابا يوم 12 نوفمبر 1984م، المطبعة الملكية، الرباط، 1984، ص83-88.

خلاصة الفصل:

إن السياسة الخارجية الجزائرية يتم صنعها على مستوى مؤسسة الرئاسة التي تبقى فاعل في توجيه كل ما يتعلق بالشؤون الخارجية للدولة، وذلك لتحسين العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأخرى، أما في المملكة المغربية نجد أن الملك يظل هو الفاعل الأساسي في ميدان صنع السياسة الخارجية المغربية، فهو يحددها ويخططها، أما الوزراء بما في ذلك الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية، فإنهم لا يتصرفون باستقلالية في تحديد وإعداد اختيارات الدولة المغربية على المستوى الدولي.

الفصل الثالث

إسهامات السياسة

الخارجية الجزائرية

والمغربية

*** تمهيد:**

إن بروز النهج النزاعي بدل النهج التعاوني، وتغليب القيم المادية على حساب القيم الرمزية، واللجوء إلى العنف بدل الوسائل السلمية للتسوية، كل هذا يعكس بشدة درجة التضارب والاختلاف في التصورات والأهداف التي يدافع عنها كل طرف، إن النزاع الحدودي الجزائري- المغربي يعد من أكبر الأشكال المرضية التي ميزت المنطقة المغربية في بداية الستينات. وأنه قائم على مطالب إقليمية مغربية اتجاه أراضي جزائرية، حيث أفرز نمط ادراكات سلبية أدت إلى تغليب قيم الاختلاف على قيم التقارب، مما أدى إلى بروز النهج النزاعي- كبعد مهم - في علاقات البلدين، ونجد كذلك مشكلة الصحراء الغربية التي تعد مشكلة أخرى بين المغرب والجزائر، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: النزاع الحدودي الجزائري المغربي.

المبحث الثاني: دور المؤسسة الملكية ومؤسسة الرئاسة الجزائرية في السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: السياسات المغربية والجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية.

المبحث الأول: النزاع الحدودي المغربي الجزائري

إن الدول بعد استقلالها يجب عليها رسم حدودها مع جيرانها، فنجد مثلا أن الجزائر سعت إلى رسم حدودها مع جيرانها إلا أنها وجدت مشكلة مع المملكة المغربية في ضبط الحدود، حيث ترى المملكة المغربية أن الحدود هو قائم على مبدأ الحق التاريخي، أما الجزائر فتزى أن الحدود حق مورث عن الاستعمار.

المطلب الأول: التصور المغربي للحدود: مبدأ الحق التاريخي

أطروحة "الحق التاريخي"، المرتبطة بموقف المغرب من قضية حدوده، متصلة بصورة وثيقة بالأفكار السياسية التي نادى بها زعيم حزب الاستقلال "علال الفاسي"، وعبر عنها في الكتاب الأبيض الذي أصدره الحزب في نوفمبر 1955، وهو الكتاب الذي يتضمن خريطة "المغرب الكبير" والمغرب الكبير، كما حدده علال الفاسي، يضم في أجزاءه: بلاد شنقيط "موريطانيا حاليا" "بشار و تندوف" "الخاضعتين للسيادة الجزائرية"، وجزء من مالي والسنغال، سبته ومليلة الخاضعتين للسيادة الإسبانية وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب¹.

- يرى المغرب أن هذه المناطق، التي طرحها علال الفاسي، هي تاريخيا امتداد للسيادة المغربية وبالتالي تمسك بمبدأ الحق التاريخي، وعارض مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وتجسد هذا أثناء توقيع المغرب على ميثاق الوحدة الإفريقية، حيث تقدمت بعثتها في 19 سبتمبر 1963م بتحفظ يشير إلى الانضمام لمنظمة الوحدة الإفريقية "لا يمكن أن يفسر بحال من الأحوال كاعتراف صريح أو ضمني بالوضع القائم المرفوض لحد الآن من طرف المغرب، ولا باعتباره تخليا من طرفنا على متابعة وتحقيق حقوقنا بوسائل شرعية بحوزتنا"²، كما أن الدساتير المغربية تشير إلى الحقوق التاريخية وضرورة توحيد البلاد، فالمادة الرابعة من الدستور الصادر في 2 جوان 1961، تؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية، وأيضا نجد المادة 19 من دستور المغرب الصادر في 10 مارس 1972، تتكلم

¹ إسماعيل معارف غالية، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1995م، ص 44.

² عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود، ج 1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 96.

عن أقاليم المملكة المغربية وحدودها التاريخية التي تشمل كل الأقاليم المحددة على خريطة المغرب الكبير¹.

- وهو نفسه خطاب مختلف القوى في المغرب التي تعتبر أن فرنسا الاستعمارية قد بترت أجزاء مهمة من الإقليم المغربي، ولهذا فباسم المغرب الكبير، طالبت أحزاب اليمين بأجزاء إقليمية جزائرية تصل حتى منطقة مستغانم في الشمال و تندوف في الجنوب².

إن مفهوم الحق التاريخي الذي تدافع عنه المغرب، قائم على تصور إسلامي للحدود، بمعنى أنه مبني على قاعدة الانتماء الديني، فالحدود المغربية يجب أن تخطط على أساس وجود المجموعات البشرية التي تدين بالولاء الديني للسلطان المغربي، ولا تحدد على أساس إقليمي أو جغرافي³ وبالتالي فإن كل المناطق التي تضمنتها خريطة المغرب الكبير، بما فيها الأراضي الجزائرية، هي أراضي مغربية، وهذا ما تفسره نيكول غريمو Grimaud.N انطلاقا مما أسمته "المفهوم الإسلامي للسلطة" الذي يمنح أهمية كبرى للولاء الشخصي المستوحى من البعد ديني (السلطان هو أمير المؤمنين) أكثر من قدرة المراقبة الفعلية على الإقليم، هذا يعني أن السلطة الحقيقية للملك تمتد من بلاد المخزن إلى القبائل التي تشكل "بلاد السبا" و المعرفة على أنها أراضي مغربية بحكم الولاء لا بحكم خضوعها للإدارة المركزية المغربية، و لهذا فإن المناطق الصحراوية التي يقطنها أغلبية من القبائل المهاجرة تنتمي إلى الفئة الثانية، و هي مغربية بحكم التاريخ والولاء الديني للسلطان المغربي⁴.

بهذا المنطق فإن النفوذ التاريخي الذي كان للسلطة المغربية في أقصى جنوب البلاد يستمد شرعيته من بعض الروابط الدينية التي كانت تجمع بين الحكام المغاربة و سكان

¹ إسماعيل معارف غالية، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² Lahouari Addi , introuvable réconciliation entre Alger et rabat, le monde diplomatique ,décembre 1999,p12.

³ محمودي عبد القادر، النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي 1945-1985، لجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، 2001، ص 245 .

⁴ Nicole Grimaud, la politique extérieure d'Algérie (1962.1 978), édition Karthala, Paris ,1984,p 182.

المناطق الجنوبية بما فيها موريتانيا، أدرار، الساورة، القنادسة وتتدوف أو ما يسمى بـ: "المغرب الغابر"¹.

هذا التأسيس للتصور المغربي المرتبط بالحقوق التاريخية والمدعم بقاعدة الانتماء الديني هو الذي شكل أساس الاحتجاج المغربي في نزاعه الحدودي مع الجزائر، وهو يمثل المرجعية الأساسية لمطالبها في الأقاليم الجزائرية.

غير أن أنصار الحق التاريخي، قد عززوا موقفهم ببعض الأساليب القانونية لإظهار مبدأ الحق التاريخي على أنه أكثر انسجاما خاصة وأنه يفتقد لعمق قانوني، خاصة وأن الارتكاز على قاعدة الانتماء الديني، لإضفاء الشرعية على المطالب الإقليمية المغربية، تبقى ضعيفة أمام أحكام القانون الدولي، لإثبات تبعية الأقاليم محل النزاع إلى مجال السيادة المغربية، لذلك توجه الاهتمام المغربي إلى تحليل مجموعة من الوثائق والمعاهدات لإبراز ما يشير إلى هذا الحق، أو لدحض المزاعم التي تنتكر له، حيث شكل نص بروتوكول اتفاق أبرمته المملكة المغربية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة في 6 جويلية 1961، أهم الوثائق التي تم التركيز عليها لتدعيم مطالب المغرب التاريخية².

لقد نص هذا الاتفاق السري الذي وقع من طرف كل من الحسن الثاني وفرحات عباس على ما يلي:

- تؤكد حكومة المغرب مساندتها غير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ووحدته الوطنية، وتدعم بدون تحفظ الحكومة المؤقتة الجزائرية في مفاوضات ايفيان .

- تعترف من جهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية بأن المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا فيما بين القطرين سيجد له حلا في المفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة.

¹ محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي، مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية، الجزائر، افريقيا الشرق، 1999، ص 44 .

² نفس المرجع، ص 47.

- لهذا الغرض تقرر الحكومتان إنشاء لجنة جزائرية مغربية تجتمع لبدء دراسة هذا المشكل وحله ضمن روح الإخاء والوحدة المغاربية¹.

إن الجانب المغربي قد أخذ هذا الاتفاق على أنه إقرار جزائري أن للمغرب حقوقا سيادية على جزء من أراضي الجنوب الغربي الجزائري، وبالتالي ضرورة تعيين وترسيم الحدود بما يتماشى ومنطق الحق التاريخي والمغرب الكبير من جهة، و تنفيذًا للالتزامات نص الاتفاق مع الحكومة الجزائرية المؤقتة بما يتماشى ومنطق القانون الدولي ومبدأ قدسية الاتفاق والوفاء بالعهد من جهة أخرى .

وفي أول زيارة رسمية قام بها الملك المغربي الحسن الثاني إلى الجزائر في مارس 1963م أعاد طرح إشكالية الحدود الجزائرية المغربية، بتذكير الرئيس الجزائري أحمد بن بلة باتفاقية (الوعد) 6 جويلية 1961م المبرمة مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، وكان الرد الأولي الجزائري قد تميز بطابعه الدبلوماسي، حيث طالب الرئيس الجزائري بضرورة تأجيل القضية إلى شهر سبتمبر، أين سيصبح للجزائر إطار دستوري تتعامل من خلاله مع هذه القضايا السيادية، إلا أن التصور الجزائري الرسمي لهذه الإشكالية قد تجسد من خلال إمضائها على الميثاق المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا في ماي 1963م، والقائم أساسا على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار كأحد المبادئ المرجعية والمؤطرة لأي تسوية حدودية افريقية، ليتضح بذلك الموقف الرسمي الجزائري من قضية الحدود مع المغرب بالتصريح الشهير للرئيس بن بلة: " الجزائر واحدة غير قابلة للتجزئة أو التقسيم من النقطة 233 إلى تندوف"².

¹ الشامي علي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، بيروت: دار الحكمة للنشر، 1980م، ص 221 .
²BALTA Paul , le grand Maghreb des l'indépendance à l'an 2000,Paris , la découverte ,1990 ;p202 .

المطلب الثاني: التصور الجزائري للحدود: مبدأ قدسية الحدود الموروثة .

يعود أصل هذا المبدأ إلى القانون الروماني، وكان يعني أمر القيصر الذي حرم انتهاك وضع الأشياء بين شخصين فيما يخص ملكية العقارات، وكان الأمر على الشكل التالي:

Uti possidetis uti possideais بمعنى كل ما تملكه استمر في امتلاكه، وطبق هذا المبدأ لأول مرة في قضايا تعيين الحدود في القارة الأمريكية لدى حصول المستعمرات الإسبانية على استقلالها حيث اعتبرت حدود الجمهوريات التي تأسست هي حدود المقاطعات السابقة التي قامت هذه الجمهوريات على انقضاها، وبهذا أخذت الدول التزاما على نفسها بأن الحدود الإدارية التي كانت قائمة لوحدة المستعمرات الإسبانية سابقا أصبحت حدودها الحالية¹.

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ المستقرة في القانون الدولي المعاصر، وهو معروف بمبدأ *uti possidetis* ، ويشير إلى " لكل ما في حوزته أو ما تحت يده"، بمعنى ثبات الحدود التي كانت قائمة قبل الاستقلال، وبالتالي فهو متكون من شقين: الأول: السند فوق الإقليم حيث يمنح الدولة التي تحوز على الإقليم سندا شرعيا في ممارسة سيادتها عليه.

والثاني: مكان الحدود حيث يبين أين ينبغي أن يكون عليه خط الحدود الدولية للإقليم².

إنه المبدأ الذي بموجبه يجب أن تحترم وتبقى الحدود الاستعمارية الموروثة عن الاستعمار لحظة حصول الدولة الحديثة على الاستقلال على حالها³، وهو أيضا المبدأ الذي يختصر الصيغة المعروفة لدى الفقهاء الذين يهتمون بمشكل الحدود التي تقول أن الدولة الوارثة تكتسب من مورثتها فقط ذلك الإقليم الذي كانت تمتلكه الدولة المورثة، فالدولة الوريثة لا تترث المعاهدات بل حدود الإقليم⁴.

¹ نوري مرزة جعفر، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 59.

² عمر سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص 33.

³ Boualem Bouguetaia, *les frontières méridionales de l'Algérie de l'indépendance à l'utipossitis*, ed. SNED, Alger, 1981, p177.

⁴ نوري مرزة جعفر، مرجع سبق ذكره، ص 60.

من هذا المنطلق فإن التصور الجزائري لأي تسوية حدودية قائم على شرعية قانونية، حيث يعتبر مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار من المبادئ التي تمسكت بها الجزائر وعرفت بها إفريقيا، وهذا ما يتماشى ورغبة أغلب دول إفريقيا كون المبدأ يمثل آلية لحماية السلام، فالاتجاه الداعي إلى احترام السيادات الوطنية والحدود الثابتة والموروثة كان الاتجاه الأقوى ضمن التيارات السياسية والفكرية التي كانت تتفاعل بقوة قبل تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية التي كان مبدأ *uti possidetis* أحد المبادئ المؤسسة لها، والذي تم تأييده رسمياً في أول مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي عقد بالقاهرة سنة 1964م، حيث أصبح عليه طابعا قانونيا ملزما في نص الوثيقة الصادرة عنه: "إن مشاكل الحدود هي عامل خطير ودائم للخلافات، و تشكل حدود الدول الإفريقية يوم استقلالها حقيقة ملموسة تذكر بضرورة الحل بالوسائل السلمية وفي الإطار الإفريقي الخالص... وتلتزم كل الدول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال".

إن دفاع الجزائر عن الإرث الاستعماري وحدودها أثناء الاستقلال بالدرجة الأولى مرتبط بالغيرة على فتوة الدولة الجزائرية، وبالحفاظ على منجزات الثورة، وبالذداف عن الاستقلال الوطني، ولهذا فقد سعت منذ نيلها الاستقلال السياسي إلى جعل قضية الحدود أحد أهم الأهداف الأساسية لسياستها الخارجية، قصد إيجاد حل لهذه القضية على أساس القواعد والمبادئ القانونية التي تكرر المحافظة على الحدود الموروثة، حيث أن إعلان الحكومة الجزائرية عام 1962، تضمن أن حدود الدول الجديدة ينبغي أن تظل قائمة تبعا لما خططته القوى الاستعمارية، وهذا ما أكده الرئيس بن بلة في كلمة ألقاها بمدينة بشارفي 3 أكتوبر 1963م، حيث قال: "إن حدود الجزائر هي الحدود التي تركها الاستعمار"، وقبلها كان قد أعلن أن الجزائر واحدة لا تتجزأ من النقطة 233 إلى تندوف في إشارة إلى الحدود الجزائرية مع كل من تونس والمغرب على التوالي¹.

إن هذا التصور الذي عملت الجزائر على تكريسه وترسيخه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية هو الذي شكّل السند الرئيسي لاحتجاجها أمام المطالب الإقليمية المغربية - اتجاه أراضي تندوف و بشار بالخصوص استنادا إلى تصورهما لحقوقها التاريخية-، وهو نفس

¹ عمر سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الإطار - الإطار القانوني - الذي لجأت إليه الجزائر في الرد على الحجج المغربية فيما يخص الاتفاق المغربي مع الحكومة الجزائرية المؤقتة المبرم في 6 جويلية 1961¹.
 لقد اعتبر المسئولين الجزائريون أن بروتوكول 1961م، لا يكتسي أية قيمة قانونية إلزامية مادام الأمر لا يتعلق بوثيقة دبلوماسية ولا باتفاق دولي، ولا يعدو أن يكون سوى بلاغ يعكس اقتراحات جانبيين لا يتوفر أحدهما على كل الصلاحيات التي تخول له مراجعة حدود البلاد، كما أن المسئولين الموقعين على الاتفاق لم يبقوا في السلطة بعد حصول الجزائر على استقلالها، ولأن المسئولين الجزائريين غير ملزمين باتفاقية وقعت في وقت ما قبل الاستقلال، وبالتالي تنفيذ تحجج المغرب باتفاقية 6 جويلية 1961 عن طريق استخدام المبدأ القانوني " rebus sic stantibus نظرية تبدل الظروف". فوفقا لهذا الشرط فإن حدوث تغيرات جذرية في الوضع الذي عقدت في ظلها المعاهدة يمنح الحق في إبطالها، خاصة إذا كان تغير الأوضاع يلحق أضرارا بليغة بأحد الأطراف إذا تمسك بها، مما يجوز لهذا الطرف السعي للتححرر من التزاماته في هذه المعاهدة².

وبتغير الأوضاع السياسية في الجزائر - بانسحاب أعضاء الحكومة المؤقتة بعد أزمة 1962م، اعتبرت حكومة بن بلة نفسها غير ملزمة باحترام التزامات هذه الأخيرة، وأعلنت عن تبنيها لمبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، خاصة وأن التمسك ببروتوكول 1961م يشكل اعتداء على الاستقلال الجزائري، الذي تأخر حسب المسئولين الجزائريين بسبب مسألة الصحراء لأنه لم يكن مقبولا التخلي عن أي شبر من أراضي الجزائر³.

إن الاختلاف الحاد بين التصور المغربي والتصور الجزائري حول الوضع النهائي للحدود هو الذي شكّل المرحلة الأولى للنزاع الحدودي الجزائري -المغربي، حيث أن كل طرف ارتكز على تصوره الخاص لما يجب أن تكون عليه الحدود بين الطرفين. فالتمسك بمرجعية معينة هو الذي شكّل أساس احتجاج كل طرف، حيث أن كل طرف يستند إلى هذه

¹ نوري مرزة جعفر، مرجع سبق ذكره، ص 56.

² نوري مرزة جعفر، مرجع نفسه، ص 58.

³ Benjamin Stora, *Algérie-Maroc :histoire parallèles destin croisés*, éd. barzakh, Alger, 2002, p24.

المرجعية للتأكيد على شرعية تصرفاته وعدم شرعية تصرفات الطرف الآخر. والاحتجاج يعتبر وسيلة للتأكيد على موقف الدول في النزاعات الإقليمية رغم أنه لا يفض النزاع نفسه¹.

¹ نوري مرزة جعفر، مرجع سبق ذكره، ص 58.

المبحث الثاني: دور المؤسسة الملكية ومؤسسة الرئاسة في حل مشكلة الحدود

تسعى كل من المغرب والجزائر لحل مشكلة الحدود وهذا لضمان وحدة المغرب العربي الكبير، فنجد أن كل من المؤسسة الملكية وكذا مؤسسة الرئاسة الجزائرية إلى إيجاد الحلول المناسبة التي ترضي كلا الطرفين، وتوطيد العلاقات فيما بينهما.

المطلب الأول: دور المؤسسة الملكية في حل مشكلة الحدود.

يستند المغرب في تصوره الحدودي إلى أطروحة الحق التاريخي، والتي تستند إلى بعض الحجج التاريخية أبرزها اتفاقية لالة مغنية المبرمة بين فرنسا كحكومة والملك المغربي بتاريخ 18 مارس 1845م، وقد نصت على عدة بنود أهمها:

- تستمر الحدود على ما كانت عليه في العهد العثماني.

- تعيين تفصيلي للحدود الإقليمية السياسية بين الجزائر والمغرب انطلاقاً من سواحل البحر الأبيض المتوسط إلى المنطقة المسماة " ثنية الساسي" والإبقاء على الصحراء مشتركة

" Sahara région partagée entre les deux pays " ¹.

وقد تم هنا إبراز التوزيع القبلي لكل من الجزائر والمغرب، وهذه الأخيرة ترى الحدود يجب أن تخطط على أساس وجود المجموعات البشرية التي تدين بالولاء للسلطان المغربي، على أساس البيعة مما يعني أن السلطة الحقيقية للملك، تمتد من بلاد المخزن إلى القبائل التي تشكل بلاد السبا والمعرفة على أنها أراضي مغربية بحكم الولاء لا بحكم خضوعها للإدارة المركزية المغربية، وبهذا فإن المناطق الصحراوية التي يقطنها أغلبية من القبائل المهاجرة تنتمي إلى الفئة الثانية، وهي مغربية بحكم التاريخ و الولاء الديني للسلطان المغربي، وبهذا المنطق فإن النفوذ التاريخي الذي كان للسلطة المغربية في أقصى جنوب البلاد يستمد شرعيته من بعض الروابط الدينية التي كانت تجمع بين الحكام المغاربة وسكان المناطق الجنوبية، بما فيها موريتانيا، ادرار، الساورة، القنادسة، وتتدوف أو ما يسمى بالمغرب الغابر.

¹ رياض بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 . 1988، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والعولمة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011 . 2012، ص ص55 . 56.

تعود المطالب المغربية الرسمية لمسالة تسوية الحدود في تاريخها إلى العهد الاستعماري، فأثناء الثورة التحريرية ظهر ما يسمى خريطة المغرب الكبير، التي هي من تصميم علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال، والتي عبر عنها في الكتاب الأبيض، الذي أصدره في نوفمبر 1956م، والمغرب كما حدده علال الفاسي يضم في أجزائه بلاد شنقيط " موريتانيا حاليا، بشار، تندوف الخاضعين للدولة الجزائرية حاليا، وجزء من مالي والسنغال، وكذلك إلى سبتة ومليلة تحت السيادة الإسبانية، بالإضافة إلى إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب¹.

وقد عبر علال الفاسي عن موقفه في هذا الكتاب الذي جاءت فيه الخريطة، وكذلك في العديد من الخطب، ولعل أبرزها تلك التي ألقيت يوم الأربعاء 7 مارس 1956م، وجاء فيها: ما دام النظام الدولي قائما في منطقة طنجة والصحاري الإسبانية في الجنوب من تندوف إلى عطار، و الأقاليم الجزائرية المغربية لم تنتزع عنها الوصايا فاستقلالنا يبقى مبتورا وواجبا الأول هو متابعة العمل من اجل تحرير البلاد و توحيدها.

ولدعم فرضياتها ركزت الحكومة المغربية على ما جاء في البروتوكول الذي أبرمته المملكة المغربية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة في 6 جويلية 1961م، حيث تضمن الاتفاق السري الذي وقع من طرف الحسن الثاني و فرحات عباس على ما يلي:

تؤكد حكومة المغرب مسانبتها غير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من اجل الاستقلال ووحدته الوطنية، تعترف من جهتها الحكومة الجزائرية المؤقتة بأن المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروضة تعسفا فيما بين القطرين، سيجد له حلا بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة.

وقد فسر الطرف المغربي هذا الاتفاق على انه اعتراف جزائري بان للمغرب حقوق سيادية على جزء من أراضي الجنوب الجزائري، ولهذا يجب احترام الاتفاق والوفاء به².

¹ عتيقة نصيب، دور العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسة المقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011 . 2012، ص 77.

² عتيقة نصيب، مرجع نفسه، ص 78- 79 .

ومن هنا جرت عدة اتصالات بين المملكة المغربية وأعضاء رسميين من الحكومة المؤقتة الجزائرية، تم التوصل فيها إلى توقيع بروتوكول سري بين الملك حسن الثاني ورئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية فرحات عباس في يوم الخميس 06 جويلية 1961م، يحمل عنوان: "بروتوكول اتفاقية بين جلالة الملك المغربي والحكومة المؤقتة الجزائرية"، يتضمن هذا الاتفاق التزام الحكومة المغربية بمعارضتها لكل مشروع يقسم الجزائر أو ييترها، واعتراف الحكومة الجزائرية بالمشكل الترابي المطروح (بسبب تحديد مفروض من طرف فرنسا) هذا المشكل المطروح سيجدله حلا بين الحكومة المغربية والحكومة الجزائرية المستقلة، وستكلف لجنة مختلطة بدراسة المشاكل وإيجاد حل في إطار الأخوة وروح الوحدة المغاربية وأن يتم تأجيل المفاوضات حول مسألة الحدود إلى إن تستقل الجزائر، بحجة أن محمد الخامس لا يريد ضرب المقاومة الجزائرية بخنجر في الظهر¹.

وبعد استقلال الجزائر تم طرح مشكلة الحدود في زيارة ملك المغرب الحسن الثاني للجزائر، في مارس 1963م، وذكر الرئيس الجزائري بن بلة باتفاقية 6 جويلية 1961م ليطالب الرئيس الجزائري تأجيل القضية إلى أن يصبح للجزائر دستور تتعامل به مع هذه القضية².

- حيث قال الملك حسن الثاني في الاجتماع: "بما أنني ملك هذا البلد فإن واجبات تكليفي تفرض علي أن أذكركم بالحاح بمسألة تعديل الحدود، وبغض النظر عن طابع سلطتي التي لن تتضرر من المسائل التي تتعلق بالتراب الوطني، الذي أنا حارسه وحاميه فإن هذا الإلزام دفعني إليه معارضة تزداد إلحاحا وتصلبا بخصوص هذه النقطة، اقترح لهذا الغرض تشكيل لجنة من التقنيين تكلف بإيجاد أفضل السبل إلى حل عادل ومنصف، وهذا إما بإجراء مناقشات قصد إحداث تعديل ترابي، وإما بتوقيع اتفاق اقتصادي أوسع، يجعلنا نتجاوز المسألة بشكلها هذا".

¹ بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية أول نوفمبر 1954م، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012م، ص 489.

² كفيسي نجلاء، العلاقات الجزائرية المغربية افاقها واقعها تطورها ومستقبلها 1963. 1994، مذكرة ماجستير في التاريخ، تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، شعبة التاريخ، 2012. 2013، ص 16.

فقد ادعت ميلشيات تعرف باسم الزوكيت بدعم من الحسن الثاني أن لديها وثائق تاريخية تثبت أحقية المغرب بالأراضي الجزائرية المتنازع عليها، وهو غير صحيح، لأنهم لم يعرضوها بعد أن وضعت الحرب أوزارها في نوفمبر 1963م، ثم أن الجزائريين طالبوا الوزير المغربي أحمد رضا قديرة يوم 05 أكتوبر 1963م في لقاء رسمي جمعها في وجدة المغربية بتقديم هذه الخرائط إن وجدت فعلاً، لكن الطرف المغربي عجز عن تحدي الدبلوماسية الجزائرية، وفشل في تحضير لقاء كان مرتقبا بين الرئيس أحمد بن بلة والحسن الثاني، فنوايا المغرب في الاستيلاء على تندوف وبشار حيث أن ميلشيات المغربية المدعومة من طرف حزب الاستقلال المغربي تحركت لتحريض سكان تندوف الحدودية وإيهامهم أنهم مغاربة، معتمدة على وثائق مزورة وتوزيع منشور واستغلال مستوى البدو والرحل، علما أن خيوط القضية بدأت في عام 1962م مع الاستفتاء على الاستقلال، حيث تقدم بعض المغاربة لصناديق الاقتراع بوثائق مزورة ودونوا على ورقتي الظرف المخصصتين للعملية الانتخابية بتندوف عبارة "مبروك عليكم الاستقلال لكن نحن مغاربة" في خطوة لزعة الوحدة الوطنية، غير أن الشرفاء من سكان تندوف وبشار تقطنوا للخديعة¹.

وبعد مطالبتهم وادعاءاتهم وتحريضهم، لكن منظمة الوحدة الإفريقية اجتمعت بعد ذلك في أديس أبابا وأقرت استلام الحدود على الوضع الذي كانت عليه وقت الاستعمار لأنهم رأوا أن كل البلاد لديها مشاكل على الحدود².

¹ فؤاد عبد العزيز: شهادة المجاهد فلاح محمد، دار الشروق للنشر، الجزائر، 2013م، ص 140.

² بن بلة أحمد: مذكرات أحمد بن بلة، لأحمد منصور أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة، حصة شاهد على العصر.

المطلب الثاني: دور مؤسسة الرئاسة في حل مشكلة الحدود:

إذا كانت الجزائر ترى أن مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضماناً كبيراً لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي. ولذلك سعت لترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب، أيّاماً بعد نيل الاستقلال ووفق "اتفاقية أفران" 15 جانفي 1969م، واتفاقية "تلمسان" 27 ماي 1970م، ثم معاهدة "الرباط" 15 جوان 1972م، بهذه الاتفاقيات التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم فتم التوقيع على اتفاقية "تونس" يوم 6 جانفي 1970م، ثم التوقيع مع موريتانيا يوم 13 ديسمبر 1983م، ومع مالي في 08 ماي 1983م، ومع النيجر يوم 05 جانفي 1983م، أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب اتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956م .

كان السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع الجيران من أجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة وقداسة الحدود. وحسب فاتيل VATTEL "فإن أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدواناً وظلماً ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد على كل مسألة سوء تفاهم فإنه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها"¹.

ف نجد أن المشكلة كانت مطروحة منذ الحكومة المؤقتة الجزائرية، فقد صرح فرحات عباس في رده على الملك محمد الخامس فقال: "نحن الآن في حرب، وبعد الاستقلال سيكون هناك مجال للحديث، وأن فرنسا عرضت على المغرب تسوية مشاكل الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الملك محمد الخامس رفض التحدث في هذا الموضوع حتى تتحرر الجزائر من الاستعمار"، وتم الاتفاق مع حكومة فرحات عباس بأن للمغرب حقوق سيادية على جزء من الأراضي².

¹ قاسم الدويكات، مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، جامعة أم القرى، ط1، 2003م، ص146-147.

² عبد القادر رزيق المخادمي، نزعات الحدود العربية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م، ص340.

وكان الوفد الجزائري المفاوض قد طلب خريطة الجزائر كاملة أثناء المفاوضات مع السلطات الاستعمارية، ويبدو أنه تحصل عليها حسبما ذكره المرحوم كريم بالقاسم وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة خلال الثورة، وبومدين صرح بوضوح: "إن كل حبة رمل حررناها من أيدي الاستعمار الفرنسي باسم الثورة الجزائرية فهي ملك للجزائريين"، وقال: " كذلك يحسبون الشعوب قطعان غنم وأن الحدود الجزائرية لا ينبغي أن تكون محل متاجرة أو موضوع ابتزاز"¹.

لقد اعتبر المسئولون الجزائريون أن بروتوكول 1961 لا يكتسي أية قيمة قانونية إلزامية مدام الأمر لا يتعلق بوثيقة دبلوماسية ولا باتفاق دولي، ولا يعدو أي يكون سوى بلاغ (بالعكس) يعكس اقتراحا جانبي لا يتوفر احدهما على صلاحيات التي تخول إلى مراجعة حدود البلاد. وأعلنت عن تبينها لمبدأ حقها الحدودي الموروثة عن الاستعمار وخاصة وانها تتمسك بروتوكول 1961م، بتغيير الأوضاع السياسية في الجزائرية بانسحاب أعضاء الحكومة المؤقتة بعد أزمة 1962م، اعتبرت حكومة بن بلة نفسها غير ملزمة باحترام التزامات هذه الأخيرة.

وهذا ما أكدّه الرئيس بن بلة في بشار في أكتوبر 1963م، حيث قال: "إن حدود الجزائر التي تركها الاستعمار"، وهو ما يسمي مبدأ استقرار الحدود. يمكن القول في ضوء هذا المبدأ أن الحدود الجزائرية المغربية قد استقرت في عهد الاحتلال 1830م-1962م وفق الخريطة الجغرافية الموضوعة من طرف فرنسا وترسيخ، سيما وأنه جرى عمل بها ولم يعترض عليها أحد طيلة فترة الاحتلال، وترسيخ استقرار تلك الحدود عقب استقلال الجزائر من خلال مظاهر كثيرة، منها اعتراف الأمم المتحدة بالجزائر كدولة مستقلة ذات سيادة داخل حدودها الثابتة منذ العهد الاستعماري، وتأكيدا من خلال الخطابات المتبادلة من وزارة الخارجية والأمين العام للأمم المتحدة والجامعة العربية، ومع بعض البعثات الدبلوماسية، وموافقة الدول على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الجزائر، وإعلان الرئيس الجزائري أحمد بن بلة عن تمسك بلاده بخط الحدود الموروثة عند الاستقلال في خطابه الموجهة للعالم².

¹ بن جديد، مذكرات، ج1، 1929-1979، دار القصة للنشر، ص 250-251.

² عمرو سعد الله، القانون الدولي للحدود، ج2، الأسس والتطبيقات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م، ص 97.

لقد عبر القادة العسكريون للرئيس هواري بومدين عن رفضهم لأي تنازل في مسألة الحدود وقد أقر الرئيس هواري بومدين أن الحدود الجزائرية لا ينبغي أن تكون محل متاجرة أو موضوع ابتزازي. إن دفاع الجزائر عن الإرث الاستعماري وحدها أثناء الاستقلال بالدرجة الأولى مرتبطة بالدفاع عن الدولة الجزائرية وحدها. حيث أن إعلان الحكومة الجزائرية 1962 تضمن إن حدود الدول الجديدة ينبغي أن تظل قائمة حسب ما خطته القوى الاستعمارية وهذا ما أكده الرئيس بن بلة في بشار في أكتوبر 1963 حيث قال "أن حدود الجزائر هي الحدود التي تركها الاستعمار"¹.

إن هذا المبدأ هو الذي عملت عليه الجزائر على تكريسه وترسيخه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية و السند الرئيسي لاحتجاجها أما المطالب المغربية. اتجاه أرضها تندوف - بشار واستناد إلى حقها التاريخي.

ذكر الرئيس شاذلي بن جديد في مذكراته قائلاً أن كنت في زيارة رسمية إلى الصين حين بلغنا أمر وخبر توغل الجيش المغربي يوم 15 أكتوبر 1963 وإقامته لمعسكرات هنا حاولت إقناع القادة الصينيون بالرجوع والعودة إلى أرض الوطن لكنهم أصروا على إتمام الزيادة وحين عدت وجدنا ما عرف بـ"حرب الرمال" قد انتهى وأن الجيش المغربي قد انسحب بعد تجنيد الشعب الجزائري الذي هب كرجل واحد دفاعاً عن سلامة ترابه وبفضل منظمة الوحدة الإفريقية وضغوط جمال عبد الناصر وفيدال كاسترو وقد حكى حكمة محند أو لحاج الذي وضع في الوقت المناسب حد لتمرده في القبائل وانضمام إلى القوات الحكومية لصد العدوان في ذلك الظرف العصيب كما أقر على شجاعة السياسي الزعيم المهدي بن بركة الذي كان الصوت الوحيد الذي جهر بصوته وأعتبر الاعتداء المغربي خيانة لنضال الشعوب المغربية من أجل الوحدة².

باستخدام نظرية الدوافع في تحليل صناعة القرار في السياسة الخارجية، نجد أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ورغم انتماءه إلى المغرب، إلا أن تشبته بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وضع كل الأمور جانباً، فلا تسوية لملف الحدود إلا في إطار الاعتراف باستقلال الصحراء الغربية، والموافقة على الاستفتاء.

¹ الشاذلي بن جديد، مرجع سبق ذكره، ص 251.

² الشاذلي بن جديد، المرجع نفسه، ص 252.

داخليا: الجزائر ترفض فتح الحدود لاعتبارات أمنية بحتة، تخص الجماعات الإسلامية المتطرفة، المخدرات، والتهريب للأسلحة والوقود، مما يعيق أي تجارب تنموية في الجزائر.

خارجيا: اعتراض الجزائر على سياسة المغربية الخارجية إزاء العديد من القضايا الدولية من بينها نزاع الصحراء الغربية، التحالفات الأمريكية الإسرائيلية الفرنسية على المغرب العربي¹.

تقول المادة 91 من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المادة 91: لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني.

¹ يحيى أبو زكريا، الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة، حقوق النشر محفوظة: www.Nashri.net، 2003، ص 611.

المبحث الثالث: السياسات المغربية والجزائرية تجاه قضية الصحراء

تسعى لمغرب إلى ضم الأراضي الصحراوية إلى الأراضي المغربية، وهذا ما تعتبره المغرب جزء من أراضيها، فنجد أنها وقعت العديد من الاتفاقيات لضم الصحراء المغربية، فقد اتبعت العديد من السياسات لجعل الصحراء الغربية صحراء مغربية، وهذا ما جعل الجزائر تقف إلى جانب الصحراء الغربية ومساندتها في مواجهة هذه السياسات بسياسات تعرقل المغرب في ضم الصحراء المغربية إليها.

المطلب الأول: السياسة المغربية تجاه قضية الصحراء الغربية:

الهدف الأساسي للسياسة المغربية هو الحفاظ على الوضع القائم الذي أفرزته اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975، وهو الوضع الذي كان أساسا نتيجة مباشرة لسلسلة من التنازلات قدمتها المملكة المغربية تجسيدا لمبدأ مغربية الصحراء، لذلك ستتجه المغرب إلى استخدام مختلف الوسائل، وعل جميع المستويات لمواجهة متطلبات الحفاظ على هذه القيمة المكتسبة.

وسنقوم بتتبع السلوك المغربي تجاه الإقليم الصحراوي لتكريس الاحتلال، وطبيعة التحالفات الظرفية المصلحة المشكلة مغربيا لمحاصرة جبهة البوليساريو، وأيضاً التحرك الدبلوماسي المغربي على مستوى القارة الإفريقية، لمواجهة الإرادة الجزائرية المتجهة إلى جلب الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية، وأخيراً عرض محاولة تفعيل علاقاتها الخارجية مع الدول الغربية بالشكل الذي يجلب لها الدعم الكفيل بإعطاء الشرعية لتوجهاتها

1- السياسة المغربية داخل إقليم الصحراء الغربية:

بعد ضمان الاعتراف الإسباني بالسيادة المغربية على الإقليم الصحراوي مقابل التوقيع على "اتفاقية مدريد"، وضمان المصالح الإستراتيجية الإسبانية في المنطقة¹، واتفاقها السري مع موريتانيا في يوم 14 أبريل 1976 على تقسيم الصحراء الغربية بين البلدين، والذي نص على أن ثلثي الإقليم الصحراوي سيكون من نصيب المغرب والثلث الباقي من نصيب موريتانيا، لجأت المملكة المغربية إلى ضم أهم المناطق الإستراتيجية لإقليم الصحراء الغربية،

¹ بطرس غالي وآخرون، ملف حرب الصحراء الغربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 44. أبريل 1976، ص 220.

حيث احتلت مدينتي "سمارة" و"العيون" لتفرض بذلك سياسة الأمر الواقع التي عملت على تجسيدها إداريا ودعمها اقتصاديا، وحمائتها عسكريا.

إداريا: عملت المغرب على التسجيل الرسمي للإقليم بموجب مرسوم ملكي أصدر في 06 أوت 1976م يضع الصحراء ضمن التقسيم الإداري المغربي، كما أصدر مرسوم في 14 أوت 1979م يقضي بضم إقليم وادي الذهب تحت الإدارة المغربية واعتباره المحافظة رقم 36 في المغرب، وفي سنة 1985م أصدر الملك مرسوما يعدل التقسيم الإداري للمملكة المؤرخ في 02 ديسمبر 1959م وبموجبه تم إدماج الصحراء الغربية في المملكة وتقسيمها إداريا إلى ولايتين وأربعين إقليما¹.

اقتصاديا: وضعت المملكة المغربية إمكانات اقتصادية هامة لإدماج سكان الصحراء الغربية وربط مصالحهم الاقتصادية بالدولة المغربية، حيث وصلت قيمة الاستثمارات المغربية ما بين 1976م و 1986م إلى أكثر من مليار دولار²، كانت موجهة أساسا لتحقيق مشاريع تنموية تمثلت في:

- وضع شبكة للاتصالات لربط الصحراء الغربية بالمغرب، إذ بلغت شبكة الطرقات سنة 1985 أكثر من 1000 كلم تربط أهم المدن الصحراوية، إضافة إلى وسائل الاتصال الأخرى مثل الراديو والتلفزيون .

- توفير الاحتياجات الأولية لسكان الصحراء، حيث تم بناء مركز لتوفير الكهرباء بالعيون.
- تعزيز بناء المشاريع الاجتماعية مثل بناء المستشفيات والمركبات الرياضية والمدارس.
- استغلال فوسفات "بوكراع" الذي يقع على بعد 100 كلم جنوب شرق العيون .

عسكريا: إن ضم الصحراء الغربية بالقوة، وفرض الأمر الواقع باحتلال أهم المناطق الإستراتيجية في الإقليم، وإدماجها إداريا تحت السلطة المغربية رافقه تحقيق الجيش الصحراوي ALPS لنجاحات عسكرية كبيرة كانت أهمها هجمات Tan Tan في جانفي 1979م داخل الحدود المغربية المعترف بها دوليا³، وهو الأمر الذي أدى إلى تبني سياسة

¹ Hassan Ouazzani, *l'organisation administrative des provinces saharienne*, in ouvrage collectif :édification d'un état moderne, le Maroc de Hassan11 ,Paris, Albin Michel, 1986, p 14.

² Attilio Gaudio, *guerre et paix au Maroc*, Paris, Karthala, 1991, p 376.

³ من العمليات العسكرية الناجحة للجيش الصحراوي تلك الموقعة بمدينة "البويرات" في 24 أوت 1979، وبمنطقة السمارة 6 أكتوبر أنظر :. 62- 61, op, cit, Khadija, Mohsen, 1979.

عسكرية وأمنية مغربية، تؤشر لأهمية المنطقة بالنسبة للمغرب، وتعكس الرغبة في احتواء عمليات الجيش الصحراوي، كما سيتضح من خلال النقاط التالية:

تضاعف عدد أفراد الجيش المغربي من 60 ألف إلى 200 ألف عسكري، كلف الخزينة المغربية عجز مالي سنة 1977م يقدر ب 7.7 مليار درهم، خاصة مع تراجع أسعار الفوسفات في الأسواق العالمية، تضاعف النفقات العسكرية المغربية من 222 مليون دولار سنة 1974م إلى 380 مليون دولار سنة 1979م، كما ارتفعت القيمة المالية المخصصة لاستيراد الأسلحة من 20 مليون دولار سنة 1974م إلى 480 مليون دولار سنة 1979م.

في إطار سباق تسلح مع الجزائر، حصلت المغرب على % 1 7.6 من الأسلحة الأمريكية الموجهة إلى إفريقيا، وعلى % 1 1.8 من المبيعات العسكرية الفرنسية الموجهة للقارة الإفريقية¹.

بعد العمليات العسكرية الناجحة للجيش الصحراوي ضد الجيش الملكي، والنجاح في تفكيك الحلف الاستراتيجي المغربي الموريتاني، لجأت المغرب إلى إستراتيجية أمنية قائمة على بناء جدارات أمنية لحماية المثلث الاستراتيجي، العيون، السمارة، بوكراع، بمعنى حماية أهم مدن الإقليم الصحراوي ومناجم الفوسفات، حيث تم بناء ستة جدارات بين مارس 1981م وأفريل 1987م .

2- السياسة المغربية مغاربيا "نموذج التحالف مع ليبيا":

أهم سمات ميزان القوى المغربية مرونة التحالفات والصراعات بين الدول، وتعتبر مشكلة الصحراء الغربية ذات تأثير كبير على هذه التحركات التي تمخضت منذ النصف الأول من الثمانينات عن انشاقات وخلافات كثيرة².

إن التحالف المغربي الليبي الذي تم التوقيع عليه في مدينة وجدة في 12 أوت 1984م، والمعروف باسم "الاتحاد العربي الإفريقي"، يعكس بوضوح صحة هذه المقولة، التي تبرز الطابع الظرفي والبعد التكتيكي لهذه التحالفات، وهذا ما يفسر سرعة تشكيلها وتفكيكها.

¹ A Berramdane ,op, cit p 115.

² عمرو هاشم، ميزان القوى في المغرب العربي 1983-1994، مجلة السياسة الدولية، عدد 89، جوان، 1987، ص 192.

فرغم أن هذا الاتفاق لم يكن يخدم أهدافا دفاعية أو هجومية، وأثار ردود فعل واسعة على المستوى الدولي، أهمها حدوث أزمة دبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب، أدت إلى تجميد عدد من القروض الأمريكية المخصصة للمغرب من جهة، وحدث تقارب أمريكي مع كل من الجزائر وتونس من جهة أخرى، ورغم أن الاتفاق سمي "بالزواج غير الشرعي" إلا أن مقارنته مع القضية الصحراوية تعطيه قيمة إستراتيجية كبيرة، على اعتبار أن سلم الأولويات المغربي يضع القضية الصحراوية في درجة أعلى القيم السياسية، و بالتالي يصبح التحالف مع أكبر ممول للبوليساريو تحالفا إستراتيجيا مادام يخدم السياسة المغربية اتجاه هذه القضية الحساسة.

ولهذا فإن الأهداف المحققة من طرف المغرب من التحالف مع ليبيا هي كالاتي:

تدعيم الموقف المغربي في المنطقة المغاربية، وكسر جدار العزلة المفروضة عليه خاصة مع تفكك تحالفه مع موريتانيا، واعتراف أكثر من 30 دولة بالجمهورية الصحراوية، وإفرازات القضية على المستويات الاجتماعية، الاقتصادية والأمنية بالمملكة المغربية، ونجاح الجزائر في إبرام معاهدة تعاون مع تونس ثم موريتانيا سنة 1983م .

ضمان توقف المساعدات الليبية لجهة البوليساريو على اعتبار أن % 80 من المساعدات الإجمالية التي كانت تتلقاها البوليساريو كانت لليبيا، وبالتالي فإن تحييد الحليف الاستراتيجي للبوليساريو والجزائر، قد سمح بخلق أزمة تمويل للحركة التحريرية، وزيادة أعباء جديدة على الطرف الجزائري، وهذا ما انعكس بشكل ايجابي على الإستراتيجية الأمنية المغربية، حيث يذكر بول يلطا أن القوات المغربية استطاعت بناء الجدار الثالث في وقت قياسي بين ديسمبر 1983م وماي 1984م¹.

يؤكد الملك المغربي هذه الحقائق بقوله: "كان أبنائي آنذاك يتعرضون لقصف مدفعين أحدهما جزائري والآخر ليبي، وكان من واجبي إسكاتهما، لقد جعلت القذافي محايدا، وحصلت على التزامه بعدم تقديم أي مساعدة لأعدائي وللبوليساريو".

3 - السياسة المغربية على المستوى الإفريقي:

الهدف الرئيسي للسياسة المغربية إفريقيا كان مواجهة السعي الجزائري للحصول على تأييد الدول الإفريقية لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وتحقيق الاعتراف بالجمهورية

¹ P.Balta,op,cit,p 231.

العربية الصحراوية الديمقراطية داخل منظمة الوحدة الإفريقية، وذلك عن طريق معارضة الاقتراحات الجزائرية، والتهديد بمقاطعة جميع نشاطات المنظمة، بمساندة من طرف الدول المؤيدة للطرح المغربي، وهذا ما سنوضحه من خلال الأمثلة التالية:

- في اجتماع لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في لوزاكا في جانفي 1977م، تم الاعتراف بالبوليساريو كمثل وحيد للشعب الصحراوي، وهو القرار الذي تبناه اجتماع المجلس الوزاري في دورته " 28 بلومي "شهرًا بعد ذلك، الأمر الذي أدى إلى انسحاب كل من موريتانيا والمغرب، وإعلان نيتهما في مقاطعة جميع نشاطات منظمة الوحدة الإفريقية .

التهديد بالانسحاب من المنظمة الإفريقية عقب اعتراف 26 دولة إفريقية بجهة البوليساريو، والتصويت لصالح حق العضوية، الأمر الذي أدى بالمنظمة الإفريقية إلى تعيين لجنة العقلاء لدراسة القضية الصحراوية، وهي اللجنة التي رفضها المغرب على اعتبار أن ثلاثة من خمسة أعضاء يعترفون بالبوليساريو .

- في قمة نيروبي جويلية 1981م تم قبول المغرب إجراء استفتاء بالمنطقة الصحراوية، مع رفض الطلب الجزائري القاضي بضرورة انسحاب القوات والإدارة المغربية، انطلاقًا من أن هذا الطلب يتنافى وسيادة المغرب القانونية والفعلية علي المنطقة، كما رفض أيضا الدخول في أي مفاوضات مباشرة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، انطلاقًا من رفض الاعتراف بجهة البوليساريو لأنها بنظر المغرب أداة تسخرها الجزائر، إضافة إلى رفض صيغة الاستفتاء الذي ينطوي على رغبة في تمكين سكان الصحراء من تقرير مصيرهم، وتأكيد على طرح صيغة السؤال بطريقة تؤكد على الروابط التاريخية والعرقية بين السكان الصحراويين والمملكة المغربية¹.

1982/02/23م تم انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بقيادة جبهة البوليساريو إلى عضوية منظمة الوحدة الإفريقية، الأمر الذي أدى بالمغرب والدول المؤيدة لها إلى الانسحاب من جلسات اجتماعات مجلس وزراء المنظمة، حيث اعتبر المغرب قبول العضوية غير قانوني وغير منسجم مع الجهود الرامية للتسوية، على اعتبار أن الاعتراف لا يجب أن يسبق نتائج الاستفتاء المزمع تنظيمه، وبالتالي أعلن انسحابه والتخلي عن التزاماته

¹ محمد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 232-233 .

تجاهها، الأمر الذي وضع المنظمة الإفريقية في أزمة حقيقية أدت إلى فشلها في تسوية هذه القضية¹.

4- السياسة المغربية على المستوى الدولي:

التحرك السياسي المغربي على المستوى الدولي كان في خدمة إستراتيجية جلب الدعم للنظام المغربي من أجل إعطاء شرعية أكبر لأطروحاته الأساسية، ولسياسة الأمر الواقع المفروضة على إقليم الصحراء الغربية، ولتحقيق هذا الهدف عمل النظام المغربي على تقديم التنازلات، وتعزيز علاقاته السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الدول الكبرى المهمة بقضية الصحراء الغربية والمنطقة المغاربية باعتبارها من المجالات الجيوسياسية الأكثر حركية وحيوية، خاصة وأن المغرب سعى إلى وضع القضية الصحراوية في إطار الصراع شرق - غرب لإعطاء النزاع بعد إيديولوجي من منطلق أن الملف تتحكم فيه موسكو، وأن جبهة البوليساريو تدخل في إطار الرغبة السوفيتية في تطويق المغرب، وإبعاد الغرب عن المنطقة².

تطابق المصالح الغربية المنفعية مع التوجهات المغربية، جعل من قضية الصحراء الغربية مدخلا لاختراق المنطقة على كافة المستويات، الأمر الذي يخدم أكثر الطرح المغربي القائم على اعتبارات قطرية ذاتية محضة، وهذا ما سنوضحه بشكل موجز من خلال العلاقات المغربية مع كل من: اسبانيا بتاريخها الاستعماري في المنطقة، فرنسا الهادفة إلى استرجاع منطقة نفوذها التقليدية، والولايات المتحدة الأمريكية بمصالحها الإستراتيجية في المنطقة المغاربية.

- مع اسبانيا: اتجهت السياسة المغربية إلى تقديم أكبر التنازلات لاسبانيا باعتبارها الدولة المحتلة لإقليم الصحراء الغربية، فالتقاء الأهداف المغربية الاسبانية وتقاطعها في نقطة رفض قيام دولة صحراوية مستقلة، قد مهد الطريق أمام اتفاقية مدريد، خاصة بعد وفاة الجنرال فرانكو الذي كان يرفض فكرة مغربية الصحراء من جهة، ويعمل على فكرة إنشاء دولة صحراوية مع المحافظة على المصالح الاسبانية الحيوية في المنطقة من جهة أخرى.

¹ محمد عيسى الشراوي، منظمة الوحدة الإفريقية وعضوية البوليساريو، مجلة السياسة الدولية، العدد 69، جوان 1982، ص 162.

² محمد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 234.

الإدارة الإسبانية الجديدة بعد وفاة فرانكو حسمت موقفها لصالح المغرب، وبالتالي رفض استقلال الصحراء الغربية، الذي يشكل خطرا على مستقبل التعاون الإسباني المغربي، خصوصا وأن الدولة الصحراوية المرتقبة، وبتحالفها المحتمل مع الجزائر¹، تشكل خطرا على الاستقرار السياسي والأمني لإسبانيا، لدعمها للحركات الانفصالية لجزر الكناري MPAIAC التي أسسها انطونيو كوبيلو Cubille.A في أكتوبر 1964م، وقاد نشاطها انطلاقا من الجزائر، و العامل الآخر الذي حقق التقارب المصلحي هو الاستعداد المغربي للحفاظ على المصالح الإسبانية في المنطقة، وهذا ما صرح به الملك الحسن الثاني في خطاب رسمي له في أبريل 1974م حيث قال: "...إننا نعلم الموقع الاستراتيجي لمدينة العيون ومدينة سيسنيروس بالنسبة لجزر الكناري نحن مستعدون لأن نضع رهن إشارتكم قواعد عسكرية تجعلكم مطمئنون عليها أما إذا كانت خيرات الصحراء تهتمكم كذلك فإن المغرب كذلك على استعداد ليوقع اتفاقية ويشترك معكم في استخراج وتسويق كل ما من شأنه أن يستخرج أو يسوق"².

- سياسة التنازلات حققت للمغرب نتائج سياسية ايجابية منها اتفاق "مريد الثلاثي" الذي سمح باحتلال الإقليم، وفرض سياسة الأمر الواقع ودعمها بإعطاء امتيازات اقتصادية وعسكرية وسياسية لإسبانيا، عززت أكثر العلاقات المغربية الإسبانية وساهمت في توطيد السياسة الاستعمارية المغربية في الإقليم الصحراوي، حيث منحت الاتفاقيات السرية بين البلدين لإسبانيا حق السيطرة على 35 % من نصيب الشركات الخاصة باستغلال فوسفات بوكراع، والحق في الصيد على الشواطئ الصحراوية مع الاحتفاظ بقاعدتين عسكريتين بالمنطقة، وتنازل المغرب عن مطالبه في سبتة ومليلية وجزر زافارين³.

- مع فرنسا: الموقف الفرنسي حول قضية الصحراء الغربية خاضع لمصالحها الاقتصادية المتداخلة في منطقة المغرب العربي، ورغم أن الجزائر هي الشريك الاقتصادي الأول لفرنسا التي خصها الرئيس الفرنسي فاليري جسكار ديستان بأول زيارة رسمية له خارج أوروبا في أبريل 1975م وهي الأولى من نوعها للجزائر بعد الاستقلال، إلا أن الموقف الفرنسي كان

¹ P.Balta, op,cit,pp 1 89-190.

² طرس بطرس غالي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 239 .

³ A.Berramdane,op,cit,p 48.

متجها أكثر للطرح المغربي، بما يتماشى والرغبة الفرنسية في تحقيق التوازن الإقليمي في منطقة نفوذها التقليدية، ومنع بسط النفوذ الجزائري على حساب المغرب وموريتانيا.

ولهذا أبدت فرنسا تفهما للموقف المغربي انطلاقا من الاعتبارات التالية:
- الموقف الرسمي الجزائري قائم على نفي أي مطالب إقليمية في إقليم الصحراء الغربية، هذا ما أدى بفرنسا إلى تأييد اتفاقية مدريد كما صرح بذلك الرئيس الفرنسي في نهاية جانفي 1976م حيث قال: "إن الجزائر أكدت أن ليس لها مطالب إقليمية، لذلك كان علينا أن نترك المفاوضات المغربية الموريتانية مع اسبانيا"¹.

رفض فرنسا لوجود ما تسميه بالدول المجهرية في المنطقة كما أكد ذلك جيسكار دي ستان في فيفري 1976م .

- وجود علاقات صداقة متينة بين الملك الحسن الثاني والرئيس الفرنسي ساهم في تحقيق وفاق دبلوماسي جعل من المغرب "الصديق المخلص" للنظام الفرنسي، برتبة الحليف الاستراتيجي المؤهل للدفاع وخدمة المصالح الفرنسية في المنطقة المغاربية، وهذا عكس النظام الجزائري .

عدم وجود أي خلافات سياسية بين البلدين إنما يجمعهما توافق سياسي كبير تعكسه تصريحات الجانبين، فالملك المغربي كان يصرح: "اهتماماتنا مشتركة، فنحن نعتبر أننا مسئولون على جزء حيوي من المتوسط، فرنسا في الشمال، والمغرب في الجنوب"².

لقد استطاع المغرب أن يعزز علاقاته الإستراتيجية مع فرنسا إلى غاية وصول الاشتراكيين إلى الحكم سنة 1981م، أين استفاد من دعم سياسي ودبلوماسي ترجم في مواقف حيادية داخل منظمة الأمم المتحدة، حيث امتنعت الحكومة الفرنسية عن التصويت على اللوائح الأممية التي تدافع عنها الجزائر، كما أنها لم تعترف بجهة البوليساريو كحركة تحررية، كما استفادت المغرب من وفاقها مع فرنسا من أجل وقف النفوذ الجزائري في الشمال الإفريقي، وتقوية الوضعية العسكرية المغربية لإقامة توازن عسكري إقليمي³، حيث أصبحت فرنسا

¹ Phillip Naylor, **Spain, France and the Western Sahara**, in ,Yahia Zobir, Daniel Volman, **international dimensions of the western Sahara conflict**, praeger, London. 1993, p 32.

² A.Berramdane ,op, cit , p 1 09.

³ بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967، بيروت، م. د. و. ع. ط. 1، 1987، ص 189 .

تحتل المرتبة الأولى بين الدول الممولة للمغرب بالأسلحة بنسبة % 42 تمثلت أساسا في أسلحة عالية التقنية مثل مطاردات ميراج "أف (Mirage f1)"، طائرات الفاجات (Alphajet)، مروحيات بوما PUMA، إضافة إلى المساهمة في تكوين إطارات من الجيش المغربي، وتقديم المساعدات التقنية له.

إن التعاون العسكري الهام بين فرنسا والمغرب قد تعدى إلى المساهمة في العمليات الحربية خصوصا بعد العمليات العسكرية لجبهة البوليساريو على مناطق اقتصادية حساسة بموريتانيا، بمركز معادن "الزويرات"، والتي خلفت عدة قتلى ومجموعة من الرهائن الفرنسيين مما دفع الشركة الفرنسية التي تستخدمهم إلى التوقف عن العمل، كما أدى إلى التدخل المباشر للطائرات الحربية الفرنسية بين ديسمبر 1977م وجانفي 1979م لحماية موريتانيا والمصالح الاقتصادية الفرنسية بالمنطقة فيما يسمى بخطة أو عمليات لاما رثا . وهذا ما جعل من فرنسا حليفا أساسيا للمغرب، لتحقيق توازن استراتيجي مع الجزائر عسكريا، وتدعيم مواقفها سياسيا ودبلوماسية¹.

- **مع الولايات المتحدة الأمريكية:** العلاقات الإستراتيجية المغربية الأمريكية تتحكم فيها عدة اعتبارات منها:

- وجود علاقات تاريخية قوية بين البلدين على اعتبار أن المغرب يقبل ويدافع عن الكثير من الأولويات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية.
- معارضة المغرب للزحف الشيوعي.
- الموقف المعتدل والبراغماتي للمغرب اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي.
- إن الرغبة المغربية، المتجهة إلى جعل قضية الصحراء كإحدى نقاط الصراع شرق -غرب من أجل جلب الدعم العسكري والمالي من الولايات المتحدة، قد اصطدمت بمواقف إدارة كارتر اتجاه قضية الصحراء الغربية، القائمة على رفض التدويل وتفضيل المعالجة في الإطار الإقليمي، وتجنب الصدام المباشر مع الجزائر الشريك التجاري الهام، والحفاظ على استقرار المنطقة وعدم إعطاء فرصة للإتحاد السوفيتي للتغلغل في إفريقيا².

¹ بوقطار الحسان، مرجع سبق ذكره، ص 190.

² A.Berramdane, op, cit, p 176.

إن الرغبة الأمريكية في تحقيق الاستقرار في المنطقة المغاربية، ووجود احتمالات المواجهة بين المغرب "الحليف التقليدي" والجزائر "الشريك التجاري الهام" قد وضع الإدارة الأمريكية في مأزق حاد، إن الحسم الأمريكي في قرار إعادة علاقاتها الإستراتيجية مع المغرب كان استجابة لعدة متغيرات داخلية إقليمية ودولية من أهمها:

- وصول ريغان إلى السلطة في الولايات المتحدة وقراره تقوية شبكة الأحلاف التقليدية وتدعيم الأنظمة الحليفة المهتدة من طرف النشاطات السوفيتية .
- سقوط نظام الشاه بإيران الحليف لواشنطن في الشرق الأوسط) فيفري 1979م.
- وصول اشتراكيين إلى السلطة في كل من فرنسا ماي 1981م واسبانيا جوان 1981م.
- تصاعد حرب البوليساريو، وحاجة المغرب لأسلحة أمريكية لمواجهة الأسلحة السوفيتية، خاصة بعد معركة "غالتامور" في أكتوبر 1981م .

وبدءا من سنة 1981م تلقى المغرب أسلحة متطورة من الولايات المتحدة لدعم القوات المغربية في حرب الصحراء، ولتحقيق التوازن العسكري، الذي مالت كفته لصالح الجزائر الحليف القوي للبوليساريو، إذ حصل المغرب على 108 دبابة من صنع "كريزير" بقيمة 182 مليون دولار، 6 طائرات برونكو 10 و 20 طائرات قتالية نورثروب نوع آف 05 وآف 52، كما قدمت إدارة ريغان ثلاثة أضعاف المساعدات العسكرية للمغرب و أمدته كذلك بمدرين عسكريين يدرّبون القوات التي تحارب ضد البوليساريو¹، كما ارتفع عدد العسكريين المتواجدين بالولايات المتحدة في إطار التكوين من 68 سنة 1982م إلى 516 سنة 1983م، وعلى هذا الأساس فان السياسة المغربية تجاه هذه المحاور الدولية كانت هدف إلى تحقيق التوازن العسكري مع الجزائر، ومحاولة إعطاء الصحراء الغربية بعدا إيديولوجيا في إطار الحرب الباردة لجلب الدعم العسكري والدبلوماسي خدمة لأهدافها السياسية بالدرجة الأولى.

¹ بوقنطار الحسان، مرجع سبق ذكره، ص 192 .

المطلب الثاني: السياسة الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

من خلال ما سبق تبين أن السياسة الخارجية المغربية تجاه قضية الصحراء الغربية هدف إلى الحفاظ على مكتسبات اتفاقية مدريد، وبالتالي تكريس منطق الأمر الواقع، وفرض الحل وفق وجهة نظر منفردة.

وهذا المنطق لا ينسجم إطلاقاً مع الجزائر كطرف مهتم بالقضية من جهة، ومن جهة أخرى مع طبيعة التصور الذي تدافع عنه الجزائر كدولة حاملة لقضية ومدافعة عن مبدأ. لذلك تبدي الجزائر حساسية كبرى لأي تغيير إقليمي يحدث دون استشارتها، الشيء الذي يمكن أن يفسر موقف الجزائر من اتفاقية مدريد، والمسيرة الخضراء. ولهذا اتجهت الجهود الجزائرية إلى مناهضة سياسة الأمر الواقع من خلال العمل على:

- تفكيك الجبهة المغربية الموريتانية .
- الاعتماد على سياسة المحاور على المستوى المغربي.
- دعم القضية الصحراوية على المستوى الإفريقي¹.

تفكيك الجبهة المغربية الموريتانية:

وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالتحرك العاجل لتجاوز سياسة التجاهل والعزلة التي اعتمدها المغرب، ولذلك اتجهت السياسة الجزائرية إلى ضرب الحلقة الأضعف موريتانيا في التحالف الثلاثي لتفكيك الجبهة المغربية الموريتانية عن طريق تقديم الدعم العسكري والمالي لجبهة البوليساريو، حيث أصبح جيش تحرير الشعب الصحراوي أكثر فعالية وعملية مع نهاية سنة 1976م².

اعتمد جيش تحرير الشعب الصحراوي على أسلوب الحرب الخاطفة كإستراتيجية قائمة على تركيز الهجمات العسكرية على المراكز الحيوية الموريتانية مثل عملية ضرب خط السكك الحديدية "زويرات-نواديبو"، الأمر الذي انعكس سلباً على نشاط المناجم الموجودة بالمنطقة مما ألحق خسائر مادية كبيرة مست العديد من القطاعات الاقتصادية وساهمت في زيادة الأعباء المالية لمواجهة متطلبات الدفاع، حيث خصص لقطاع الدفاع سنة 1977م

¹ بوقنطار الحسان، مرجع سبق ذكره، ص 193 .

² A.Berramdane , op,cit ,p 63.

بنسبة % 60 من ميزانية الدولة، كما تم فرض ضريبة حرب قدرها 25% على أجور العمال.

نجاح الجيش الصحراوي في تحقيق عدة انتصارات على الأرض ووصول هجماته حتى العاصمة نواكشوط، أدى بموريتانيا إلى طلب المساعدات العسكرية الخارجية حيث أبرمت في 13 ماي 1977م، اتفاقا مشتركا مع فرنسا، وكذلك عززت التعاون العسكري مع المغرب الذي احتل أهم المواقع الإستراتيجية في موريتانيا وإقليم وادي الذهب لدعم الجيش الموريتاني في مواجهة الهجمات الصحراوية .

ثقل الأعباء المالية، وتبعية النظام الموريتاني لفرنسا، والتواجد المغربي بالأراضي الموريتانية ساهم في خلق وضعية غير مستقرة سياسيا أدت إلى نجاح جناح من المؤسسة العسكرية يقوده "مصطفى ولد السالك" في 10 جويلية 1978م في قلب نظام ولد دادة، وتشكيل "لجنة عسكرية للإصلاح الوطني" قامت باقتراح انسحاب موريتانيا من الحرب في الصحراء الغربية لتجنب الانهيار المادي للدولة، سواء بسبب التواجد المغربي أو بسبب الهجمات الصحراوية¹.

مباشرة بعد استلام القيادة الجديدة للحكم حدث تغير نوعي في الموقف الموريتاني تمثل في مطالبة للمغرب بسحب قواته من أراضيها، كما باشرت مفاوضات السرية مع جبهة البوليساريو، أدت إلى إعلان وقف إطلاق النار يوم 12 جويلية 1978م، وفي 5 أوت 1979م عقدت بالجزائر معاهدة للسلام بين موريتانيا وجبهة البوليساريو تضمنت أساسا: تخلي الجمهورية الإسلامية الموريتانية رسميا عن مطالبها الإقليمية في الصحراء الغربية أو في غيرها .

- تقرر الخروج النهائي من الحرب غير العادلة في الصحراء الغربية.
وبهذا نجحت الجزائر في تفكيك التحالف الاستراتيجي بين موريتانيا والمغرب، هذا الأخير فقد حليفا كانت له أهميته المركزية في الإستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية المغربية، خاصة و أن هذا الانهيار والانسحاب الموريتاني والاعتراف بجبهة البوليساريو في فيفري 1984م، قد أدى إلى التساؤل والطعن في أهمية الحجج التاريخية القانونية التي أسست لاحتلال واقتسام إقليم الصحراء الغربية.

¹ A.Berramdane , op,cit ,p 65.

-الاعتماد على سياسة المحاور:

تعكس سياسة المحاور الطابع النزاعي الذي ميز العلاقات السياسية المغربية على خلفية قضية الصحراء الغربية التي أصبحت القضية المركزية التي تدور حولها عملية تشكيل التحالفات والتحالفات المضادة، وذلك هدف تحقيق التوازن بين الأطراف بما يتناسب والحسابات الظرفية التي تتحكم في توجهات كل دولة، وهو الأمر الذي يفسر مرونة هذه التحالفات وسرعة تشكيلها وتفكيكها¹.

أما بالنسبة للجزائر فإن متطلبات بناء سياسة مراجعة لنمط توزيع القوة المفروضة من طرف المغرب قد دفع بها إلى الدخول في تحالفات مغربية من أجل تحقيق توازن قوة، وإعادة تشكيل الخريطة المغربية بما يتماشى و الأهداف الجزائرية المتجهة إلى تدعيم موقفها اتجاه قضية الصحراء الغربية.

ولذلك، وسعياً منها إلى فك العزلة المضروبة من حولها نتيجة علاقاتها الباردة مع تونس، والحصار المفروض عليها من طرف اتفاقية مدريد الثلاثية، وعلاقاتها السيئة مع فرنسا، التجأت الجزائر إلى عقد اتفاق مع ليبيا يسمى "اتفاق حاسي مسعود"، وذلك بتاريخ 28 ديسمبر 1975م، حيث تم إصدار بيان مشترك جاء فيه: "إن أي مساس بإحدى الثورتين سيعتبر مساساً بالأخرى"².

لقد وجدت الجزائر في النظام الليبي الحليف الطبيعي القادر على تعديل ميزان القوى مع الجان المغربي، ومواجهة الحلف الثلاثي، و ذلك بكسب موقف مساند للتصور الجزائري، وهذا ما أعلنه العقيد معمر القذافي قائلاً: "أنه لن تظل ليبيا مكتوفة الأيدي إذا جرى تقسيم الصحراء الغربية بين جيرانها من الدول وإذا وجد شعب الصحراء نفسه بلا أرض.

تجسد التحالف الجزائري الليبي من خلال التنسيق الثنائي القاضي بتحمل ليبيا مهمة الدعم المالي واللوجستيكي للجيش الصحراوي، في حين أن الجزائر تحملت نفقات البنى التحتية والتكفل الاجتماعي بالشعب الصحراوي، كما صرح القذافي باحتمال "قيام تنسيق

¹ عمرو هاشم، ميزان القوى في المغرب العربي 1983-1994، مجلة السياسة الدولية، عدد 89، جوان، 1987،

ص 192.

² P.Balta,op ,cit ,p 221.

عسكري بين الجزائر وليبيا في مواجهة المغرب وموريتانيا، وتحول سياسة الدولتين من الدفاع إلى الهجوم".

النموذج التحالفي الثاني الذي يعكس رغبة جزائرية في تحقيق توازن استراتيجي في المنطقة المغربية هو معاهدة "الإخاء والوفاق" المبرمة بين تونس والجزائر بتاريخ 19 مارس 1983، وهي المعاهدة التي انضمت إليها موريتانيا في ديسمبر 1983م من نفس السنة، حيث تعهدت الأطراف "بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل يكتسي صبغة عسكرية أو سياسية مع دولة أو عدة دول أخرى موجهة ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية لأي طرف، كما يتعهدان "بعدم السماح فوق ترابه بأية مبادرة أو أي عمل ينجز عن موقف معاد قد تتخذه دولة أو عدة دول أخرى ضد الطرفين"¹.

لقد أدت هذه المعاهدة إلى إعادة طرح قضية الصحراء الغربية من جديد، وذلك من خلال الموقف الليبي القائم على وقف الدعم المالي والعسكري لجبهة البوليساريو، والتوقيع على اتفاقية "وجدة" مع المغرب الأمر الذي يعكس محورية القضية الصحراوية ضمن شبكة التحالفات المغربية، التي تعكس بالأساس توجهات السياسة الجزائرية والمغربية المتضاربة، وهي الشيء الثابت وسط دوامة فك وإعادة تركيب التحالفات بين أعضاء المنطقة².

- الجهود الجزائرية على المستوى الإفريقي:

- جعلت الجزائر من قضية الصحراء الغربية محورا أساسيا لتحركاتها لدبلوماسية في إفريقيا، حيث كان يتحكم في جهودها هدف مزدوج:
- جعل المنظمة الإفريقية تتبنى مبدأ حق تقرير مصير الشعب الصحراوي.
- تحقيق الاعتراف لجبهة البوليساريو داخل منظمة الوحدة الإفريقية³.
- ولتحقيق هذا الهدف اتجهت السياسة الإفريقية للجزائر إلى:
- استغلال حساسية الأفارقة لقضايا الاستعمار لحشد الدعم لصالح مبدأ تقرير المصير.
- تقييم علاقاتها الإفريقية استنادا إلى موقف الدول الإفريقية من قضية الصحراء كمعيار حاسم لتحديد طبيعة ونوعية علاقات الجزائر مع دول القارة .

¹ بطرس بطرس غالي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 222 .

² Nicole Grimaud, la diplomatie sous Chadli, annuaire de l'Afrique du nord, 1994, p 407.

³ A.Berramdane , op,cit,68.

تأكيد تفوقها الدبلوماسي على الجانب المغربي، بمضاغفة عدد سفاراتها في إفريقيا و التي وصل عددها إلى 27 سفارة جزائرية في مقابل 13 سفارة للمغرب، كما أنها تستقبل 21 تمثيلية إفريقية مقابل 08 للمغرب، إضافة إلى تكثيف عدد الزيارات الرسمية، حيث أن الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد قام بـ 11 زيارة دولة بين شهري مارس و أبريل سنة 1981م¹.

لقد تحركت الدبلوماسية الجزائرية في اتجاه تحقيق أهدافها منذ الدورة السادسة والعشرون بمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية بأديسا بابا في فيفري 1976م، أين طرحت ملف ترشح جبهة البوليساريو من أجل الاعتراف بها كحركة تحررية .

ولقد تواصل النشاط الجزائري الداعي لفتح ملف الصحراء الغربية والاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره مع القمة 13 للمنظمة الإفريقية "بجزر موريس" في جويلية 1976م، والقمة 14 بالخابون في جويلية 1977م، حيث أكدت الجزائر على ضرورة عقد قمة طارئة لمعالجة الملف الصحراوي، وفي القمة 15 بالخرطوم في 22 جويلية 1978م قدمت الجزائر لائحة ممضية من طرف الدول التقدمية تؤكد الاعتراف بالبوليساريو كحركة تحررية، وبالتالي تم تكوين لجنة مؤقتة مهمتها دراسة الملف وبالخصوص حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

توصلت هذه اللجنة تسمى أيضا لجنة العقلاء إلى أربع توصيات مهمة، منسجمة تماما مع الطرح الجزائري:

- وقف إطلاق النار الفوري.

- استفتاء الشعب الصحراوي لتحديد إن كان يريد الاستقلال التام أم الحفاظ على الوضع القائم.

- اجتماع كل أطراف النزاع المهمة والمعنية من أجل تنفيذ هذه التوصيات.

- تنظيم الاستفتاء تحت الرعاية الأممية .

بعد تحقيق الاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير كأساس للتسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية، انتقلت الدبلوماسية الجزائرية إلى دفع المنظمة الإفريقية للاعتراف

¹ N.Grimaud, la diplomatie sous Chadli ,op cit ,p413.

بالجمهورية الصحراوية، ومواجهة الدبلوماسية المغربية من خلال التأكيد على ضرورة التفاوض المباشر بين المغرب وجبهة البوليساريو¹.

المجهودات الجزائرية توجت في أثناء انعقاد قمة فريطاون سراليون في جويلية 1980م، حيث اعترفت 26 دولة أفريقية بجبهة البوليساريو، الأمر الذي أعطاها حق العضوية، و هو ما دفع المغرب إلى التهديد بالانسحاب من المنظمة مؤكدا على أن جبهة البوليساريو لم تستوف شروط العضوية استنادا إلى البندين (04) و (28) من ميثاق المنظمة والخاصين بشروط الانضمام، حيث أن البندين يؤكدان على شرط الاستقلال والسيادة .

في 22 فيفري 1982م، تم دعوة الجمهورية العربية بقيادة جبهة البوليساريو إلى عضوية منظمة الوحدة الإفريقية بناء على قرار اتخذته آدم كودجو "السكرتير العام الإداري للمنظمة"، الذي أكد على صلاحية القرار انطلاقا من اعتراف 26 دولة من دول المنظمة الخمسين بجبهة البوليساريو وهو القرار الذي كاد يؤدي إلى انهيار المنظمة الإفريقية².

في القمة 19 بأديسا بابا سنة 1983م أصدرت المجموعة الإفريقية لائحة تطالب فيها بمفاوضات مباشرة من أجل وقف إطلاق النار بين الطرفين المغربي والصحراوي، وإقامة استفتاء دون عراقيل إدارية أو عسكرية تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة، وفي القمة 20 بأديسا بابا في نوفمبر 1984م تم الاعتراف بعضوية الجمهورية العربية الصحراوية، مما أدى إلى انسحاب المغرب منها في 12 نوفمبر 1984م³.

¹ محمد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 231 .

² محمد عيسى الشراوي، أزمة منظمة الوحدة الإفريقية و قضية عضوية البوليساريو، السياسة الدولية، عدد69، جوان

1982، ص 162 .

³ A.Berramdane , op,cit, p70.

خلاصة الفصل:

ما نستنتجه هو مركزية قضية الصحراء الغربية بالنسبة للسياسيين المغربية والجزائرية، حيث تعتبر القضية المركزية التي تقوم عليها مختلف الجهود الدبلوماسية، هي أيضا محور السياسات والتحالفات، وتتحكم في طبيعة ونوعية علاقاتها الدولية، وهو الأمر الذي يعكس الطابع الاستراتيجي لهذه القضية التي غدت النهج النزاعي المسيطر على دولتين محوريين في المنطقة، كما أنها كانت عاملا معطلا أمام بناء تجربة تكاملية، كما أن تأثيرها امتدت إلى الساحة الإفريقية بتهديدها بقاء منظمة الوحدة الإفريقية .

الخاصة

الخاتمة

إن المؤسسات التشريعية تساهم في رسم وصنع السياسة الخارجية للدول باعتبارها المؤسسة المخولة لها دستوريا، فهي التي لها الحق القانوني في هذا الشأن لأنها تقوم بتشريع القوانين الداخلية والخارجية للدولة، فنجد أن السياسة الخارجية هي من ضمن صلاحياتها. إن ظاهرة السياسة الخارجية شأنها شأن الظاهرة السياسية و الاجتماعية الأخرى فهي لتخلو من التداخل والاختلاف وذلك يعود لتعدد الأطر النظرية التي تدرس وتحلل هذه الظاهرة فكل مفكر أو باحث ينظر إليها من زاوية معينة وهناك من يرى أنها تقتصر على النشاط الخارجي للدولة بينما يراها آخرون بأنها مجموعة الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها في المحيط الخارجي ... الخ.

ويمكن القول من خلال الدراسة النظرية للسياسة الخارجية بأنها مجموعة الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي والمعبرة عن إيديولوجية النظام السياسي وتوجهاته الفكرية والراعية للمصالح الوطنية للأمة والمجسدة للتمازج بين خصائص شخصية صناع القرار ومدخلات النظام والظروف الدولية القائمة والموارد المتاحة والتي تتحقق عبر وسائل وأجهزة مختلفة، فنجد أن السياسة الخارجية الجزائرية مواقفها ثابتة وفق ما ينص عليه الدستور، ولها مراكز صنع القرار من بينها المجلس الدستوري الذي ينظر في دستورية أو عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية، وكذا البرلمان الذي يبلغ رئيس الجمهورية إصدار لائحة تتعلق باتفاقية الهدنة ومعاهدات السلام، وهنا يمارس البرلمانون نشاطا دبلوماسيا من خلال الرقابة البعدية لأي معاهدة، والمؤسسة العسكرية التي بدورها هي مجال التعبير عن كيان الأمة والدولة برمتها، فالمؤسسة العسكرية تعتبر حامية البلاد والأمة، أما مؤسسة الرئاسة في تلعب الدور المركزي في صنع القرارات السياسية الخارجية وفق نظرية " المجال المحجوز " الذي يعتبر أن عملية صنع القرار هي حكر على الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي في الدولة.

كما نجد في المغرب المؤسسة الملكية هي المحور والمركز الذي تدور حوله جميع أجهزة السلطة في الدولة طوال التاريخ المغرب القديم والحديث، واستمرت في تصدير الأحداث والقضايا الكبرى باعتبارها المسؤولة الوحيدة عن كل الحياة العامة في المغرب، أما شخص الملك في المغرب لا يخضع لأية مراقبة من أي نوع أو طبيعة كانت، سواء تعلق الأمر بالمراقبة السياسية أو القضائية باعتباره ممثلا أسمى للأمة، كما نجد في خطابه عن مفهوم الحق التاريخي الذي تدافع عنه المغرب، قائم على تصور إسلامي للحدود، بمعنى أنه

الخاتمة

مبني على قاعدة الانتماء الديني، فالحدود المغربية يجب أن تخطط على أساس وجود المجموعات البشرية التي تدين بالولاء الديني للسلطان المغربي، وعارض مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، التي تطالب بها الجزائر إنه المبدأ الذي بموجبه يجب أن تحترم وتبقى الحدود الاستعمارية الموروثة عن الاستعمار لحظة حصول الدولة الحديثة على الاستقلال.

إذ يتمثل موقف الجزائر في قضية الصحراء الغربية في مساندة الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ودعم حركات التحرر، في حين السياسة الخارجية المغربية تجاه قضية الصحراء الغربية تهدف إلى الحفاظ على مكتسبات اتفاقية مدريد، وبالتالي تكريس منطق الأمر الواقع، وفرض الحل وفق وجهة نظر منفردة.

قائمة

المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

- 1- الفصل 19 من الدستور .
 - 2- الفصل 30 من الدستور .
 - 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996م، المادة 165 .
 - 4- رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02- 406 مؤرخ في 26/10/2002 يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.79، 01/12/2002.
 - 5- رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 93- 39 مؤرخ في 26/01/1993 يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.29، 29/01/1993.
 - 6- رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-404 مؤرخ في 26/10/2002 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.79، 01/12/2002.
 - 7- ينص الفصل 105 من الدستور على أن: "النظام الملكي وكذلك النصوص المتعلقة بالدين الإسلامي لا يمكن ان تتناولها المراجعة".
- ثانياً: الكتب:

- 1- أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.
- 2- أزهر محمد السماك ، الجغرافيا السياسية الحديثة ، جامعة الموصل، 1993.
- 3- إسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1995م.
- 4- إسماعيل صبري مقلد ، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية السياسة الدولية ، أكتوبر 1968 .

- 5- اسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
- 6- السماك محمد، التحولات المشرقية في السياسة المغربية، ط1، دار النفائس، بيروت، 1996م.
- 7- الشامي علي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، بيروت : دار الحكمة للنشر، 1980م.
- 8- الناصر أبو العباس أحمد بن خالد، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، الجزء السابع، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956م.
- 9- الحسن الثاني، ذاكرة الملك، ط1، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرباط، 1993م.
- 10- ابن سودة أحمد، الحسن الثاني-الزعيم العربي الاسلامي: جلالة الملك الحسن الثاني المملكة المغربية، إعداد عبد الحق المريني، وزارة الاعلام، الرباط، 1985م.
- 11- الحسن الثاني، التحدي، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1995م.
- 12- العزي السويم، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث: دراسة تحليلية نقدية، ط1، المركز الثقافي العربي، 1987 .
- 13- السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1998.
- 14- الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1999.
- 15- بوعشة محمد، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوي الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريتيرية، بيروت دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004.
- 16- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997 .
- 17- بوقنطار الحسان، السياسة العربية للمملكة المغربية، ط1، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، 1997م.

- 18- بن منصور عبد الوهاب، ملف الصحراء المغربية أمام مؤتمر القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بأديس أبابا يوم 12 نوفمبر 1984م، المطبعة الملكية، الرباط، 1984.
- 19- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية أول نوفمبر 1954م، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012م.
- 20- بن بلة أحمد: مذكرات أحمد بن بلة ، لأحمد منصور، أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة .
- 21- بن جديد، مذكرات، ج1، 1929-1979، دار القصبه للنشر.
- 22- بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967، بيروت، م. د. و. ع. ط. 1، 1987.
- 23- حسين بوقارة، محاضرات ألقيت على طلبة العلوم السياسية، قسم ماجستير في مقياس السياسة الخارجية المقارنة ، جامعة قسنطينة ، 2003.
- 24- روبرت دال ، التحليل السياسي الحديث ، ترجمه علاء ابو زيد ، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1993.
- 25- سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990 .
- 26- صالح بلحاج، السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري، الجزائر، ط2، جوان 2012.
- 27- عبد المجيد العبدلي ، قانون العلاقات الدولية ، تونس: دار أقواس للنشر ، مطبعة فن وألوان، 1994.
- 28- عبد الله محمد الأمين ، في أصول الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1977.
- 29- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الثالث،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

- 30- عبد الرحمان يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، المكتب الجامعي الحديث، 1999.
- 31- عبد الحميد سي عفيف، مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر، المجلس الشعبي الوطني، لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية، نوفمبر 2009 .
- 32- عبد الإله بلعزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة-في كتاب الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.
- 33- عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود، ج 1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 34- عبد القادر رزيق المخادمي، نزعات الحدود العربية، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2004م.
- 35- غازي صلاح نهار، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج أب 1990م آذار 1991م. دراسة في المتغيرات الداخلية المؤثرة في صناعة القرار، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 1993م.
- 36- غضبان مبروك، مدخل العلاقات الدولية، عنابة، دار العلوم، 2007م .
- 37- فاروق عمر عبد الله ، دول القوة ودول الضعف ، القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، ط1، 2005.
- 38- فاروق عمر العمر، صناعة القرار والرأي العام، دار النشر والتوزيع، القاهرة .
- 39- فؤاد عبد العزيز: شهادة المجاهد فلاح محمد ،دار الشروق للنشر، الجزائر، 2013م.
- 40- قاسم الدويكات، مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، جامعة أم القرى، ط1، 2003م.
- 41- قرني بهجت-هلال علي الدين، السياسات الخارجية للدول العربية وتحديات المستقبل، في: السياسات الخارجية للدول العربية، ط1، كلية الاقتصاد والعلوم الإنسانية، جامعة القاهرة، 1994م.

- 42- قائد محمد طربوش ردمان، السلطة التشريعية والمرأة في الدول العربية، تحليل قانوني مقارن، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، أبو الخير للطباعة والتجليد، 2008.
- 43- كريم عبد الكريم، المغرب في عهد الدولة السعودية، ط2، شركة الطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1978م.
- 44- لاندرو روم، الحسن الثاني-ملك المغرب، ترجمة بن حمان الداودي، المطبعة الملكية، الرباط، 1969م .
- 45- لويد جونسن، نظرية السياسة الخارجية ، ترجمة وايد عبد الحي، السعودية، عمادة شؤون المكتبات، 1989.
- 46- لويد جونسون، تفسير السياسة الخارجية، مفتي محمد بن أحمد ومحمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، السعودية، 1989.
- 47- محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، بيروت: دار الجبل ، ط2 ، 2001.
- 48- محمد عوض الهزيمة ، الجغرافيا السياسية ، عمان : دار وائل ، 2004.
- 49- مقلد إسماعيل صبري، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985.
- 50- محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقية وإدارة الحرب الإثيوبية والإيريتيرية، بيروت، دار الجبل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004.
- 51- مجدي حامد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987.
- 52- ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط1 ، 1986 .
- 53- معتصم محمد، النظم السياسية المعاصرة، ط1، منشورات ايزيس للنشر، الدار البيضاء، 1992م.

- 54- معتصم محمد، الحياة السياسية المغربية 1962م-1991م، ط1، مؤسسة إيزيس للنشر، الدار البيضاء، 1998م.
- 55- محمودي عبد القادر، النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي 1945-1985، الجزائر : منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، 2001 .
- 56- محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي، مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية، الجزائر ،افريقيا الشرق، 1999.
- 57- من العمليات العسكرية الناجحة للجيش الصحراوي تلك الموقعة بمدينة "البويرات" في 24 أوت 1979، وبمنطقة السمارة 6 أكتوبر أنظر Khadija, Mohsen, op, cit, 1979.
- 58- نوري مرزة جعفر، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

- مذكرات:

- 1- الحسيني محمد تاج الدين، وسائل حفظ السلام في العلاقات الدولية ودورها في تسوية نزاع الصحراء الغربية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1984م .
- 2- أزواج محمد، اختصاصات رئيس الدولة في النظام السياسي المغربي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- 3- بن فليس أحمد، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثابت والمتغيرات، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007.
- 4- بالقاسم لحلو، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 2004.
- 5- خالد منه، أثر تصنيف خطر البلد على الاستعمار الدولي في دول المغرب العربي فترة التسعينات، مذكرة تخرج ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001م.

- 6- رياض بوزرب ، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 . 1988 ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص العلاقات الدولية والعولمة ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2011 . 2012.
- 7- دالغ وهيبة، دور العوامل الخارجية في السياسة الجزائرية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.
- 8- عنيس عبد الرحيم، السياسة المغربية الشرق-أوسطية 1952-1990، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد ابن عبد الله، فاس، 1991 .
- 9- عديلة محمد طاهر، أهمية الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005.
- 10- عتيقة نصيب ، دور العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص السياسة المقارنة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2011 . 2012.
- 11- قجالي محمد، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية - التونسية، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990.
- 12- كفيسي نجلاء ، العلاقات الجزائرية المغربية افاقها واقعها تطورها ومستقبلها 1963. 1994، مذكرة ماجستير في التاريخ ، تخصص التاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، قسم العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، شعبة التاريخ ، 2012 . 2013.
- 13- لميني سعيدة، سياسة الحسن الثاني الدولية من خلال مؤلف "ذاكرة الملك"، رسالة لنيل دبلوم السلك العالي المدرسة الوطنية للإدارة، الرباط، 1994 م .
- 14- محمد شلبي، السياسة الخارجية للدولة الصغيرة، وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (1979-1994)، رسالة دكتورا في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 2006.

- المجالات:

- 1- الناصر عبد الواحد، خصائص المتميزة لمقتضيات دستور 1996م، المتعلقة بتطبيق القانون في المغرب، مجلة المناهل، العدد4، فبراير 1993م.
- 2- إلياس بوكراع، العلاقات الحديثة العسكرية في الجزائر: هل الجزائر بلد ذو نظام عسكري؟ مجلة الجيش، العدد 461، ديسمبر 2011.
- 3- انبعاث أمة، الجزء السابع، ط1، المطبعة الملكية، الرباط، 1962.
- 4- إنبعاث أمة، الجزء الواحد والأربعون، المطبعة الملكية، الرباط، 1996م.
- 5- بوقنطار الحسان، الدستور والممارسة الخارجية المغربية، مجلة المناهل، عدد 41، فبراير 1993 م .
- 6- بطرس غالي وآخرون، ملف حرب الصحراء الغربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 44. أبريل 1976.
- 7- تصريح مستشار الحسن الثاني أحمد رضا كديرة لمجلة Jeune Afrique عدد 1994، 23 جانفي 1980 م .
- 8- تصريح عبد الرحمان اليوسفي، لجريدة الأهرام المصرية، منشور في جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 17 أكتوبر 1998م.
- 9- سرجان عبد العزيز، تقنين أحكام القانون العام، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 2، يوليو 1983م.
- 10- عمرو هاشم ، ميزان القوى في المغرب العربي 1983-1994، مجلة السياسة الدولية، عدد 89، جوان، 1987.
- 11- عامر مصباح، صناعة السياسة الخارجية : تخطيط في مواجهة الضغوط، المجلة الدبلوماسية، ع 37، 2007.
- 12- محمد عيسى الشرقاوي، منظمة الوحدة الإفريقية وعضوية البوليساريو، مجلة السياسة الدولية ، العدد69، جوان 1982.
- 13- مقتطف من حوار أجرته جريدة Le Monde الفرنسية مع الملك الحسن الثاني في صيف 1992م، انظر: انبعاث أمة، الجزء السابع والثلاثون، ط1، المطبعة الملكية، الرباط، 1992م.

- موقع في الأنترنيت:

1- يحيا أبو زكريا، الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة ، حقوق النشر محفوظة . NET.NASHRI.WWW

- مراجع باللغة الفرنسية:

- 1- Attilio Gaudio, **guerre et paix au Maroc**, Paris, Karthala, 1991 .
- 2-Berramdan(Abelkhalak) ;le Maroc et l'occident kartala.paris ;1987.
- 3- BALTA Paul , **le grand Maghreb des l'indépendance à l'an 2000**,Paris , la découverte ,1990 .
- 4- Boualem Bouguetaia,**les frontières méridionales de l'Algérie de l'indépendance à l'utipossitis**,ed.SNED ,Alger ,1981.
- 5- Benjamin Stora, **Algérie–Maroc :histoire parallèles destin croisés**,éd.barzakh,Alger,2002–2003.
- 6- collectif :édification d'un état moderne,le Maroc de Hassan11 ,Paris,Albin Michel,1986.
- 7- Elalaoui–Babana(issa) ; La dimension d'un Roi ; Hassan ;une coédition souffle ; Montrouge(et Fabert ;paris) ; 1999 .
- 8- Ettajani(Mohamed) ;La « Modération » dans la politique étrongère du Maroc ; Doctorat d'état en Droit public ; Université Hassan2 ; Casablanca ;1989–1990 .
- 9- Hassan Ouazzani, **l'organisation administrative des provinces saharienne**,in ouvrage.
- 10- Lahouari Addi , introuvable réconciliation entre Alger et rabat, le monde diplomatique ,décembre 1999.
- 11- Le matin du sahara el maghreb ;avril 1977.

- 12- Leveau (rémy) ; le sabre et le turban. l'avenir du Maroc ; François Bourin ; paris ; 1993 .
- 13- Merle (Marcel) ; la politique étrangère ; PUF ; paris ; 1984.
- 14- Lsonc(cf) ; Aspects constitutionnels et politiques du Maroc indépendant R.O.P ; septembre/octobre ; 1975.
- 15- Nicole Grimaud, la diplomatie sous Chadli, annuaire de l'Afrique du nord, 1994.
- 16- Nicole Grimaud, la politique extérieure d'Algérie (1962-1978), édition Karthala, Paris , 1984 .
- 17- Palazzoli(m) ; le Maroc politique . De l'indépendance à 1973 ; Sindbda ; paris ; 1980.
- 18- Phillip Naylor, **Spain, France and the Western Sahara**, in ,Yahia Zobir, Daniel Volman, **international dimensions of the western Sahara conflict**, praeger, London, 1993.
- 19- Sehim(m) ; Guedira ; Fidélité et engagement ; Publisu-Okaf ; Rabat ; 1996.
- 20- Sehim(m) ; citations de S.M. Hassan² ; 1ere édition ; presse imprimeries Methaq A1 maghrib ; Rabat ; 1981 .
- 21- Zoller (Elisabeth) ; Droit des relations extérieures ; 1ere éd ; paris ; 1990 .

الفهرس

الفهرس:

كلمة شكر.

إهداءات.

أ.....مقدمة

09.....فصل تمهيدي: المؤسسات التشريعية

10.....خلفيات السلطة المؤقتة والتشريعية في الدول العربية (المغرب والجزائر)

12.....النية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية لكل من الجزائر والمغرب

12.....أولاً: البنية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية الجزائرية في الفترة ما بين 1962م-2002م

16.....ثانياً: البنية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية المغربية في الفترة ما بين 1956م-2002م

19.....الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية

20.....المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

20.....المطلب الأول: مفهوم وتعريف السياسة الخارجية

23.....المطلب الثاني: صنع القرار في السياسة الخارجية

27.....المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

27.....المطلب الأول: العوامل الداخلية

30.....المطلب الثاني: العوامل الخارجية

33.....المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية وبناء خطواتها

33.....المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية

34	المطلب الثاني : خطوات بناء السياسة الخارجية
45	الفصل الثاني : هيكل صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية
47	المبحث الأول: سمات وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية
47	المطلب الأول: سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية
54	المطلب الثاني: أهداف ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية .
60	المبحث الثاني: مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية
60	المطلب الأول: المجلس الدستوري والبرلمان
63	المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة
69	المبحث الثالث: دور أجهزة صنع وتنفيذ السياسة الخارجية في المغرب
69	المطلب الأول: المؤسسة الملكية
78	المطلب الثاني: دور الملك الحسن الثاني في مجال صنع السياسة الخارجية المغربية
88	المطلب الثالث :طريقة اتخاذ الملك الحسن الثاني لقرارات السياسة الخارجية المغربية
95	الفصل الثالث: إسهامات السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية
96	المبحث الأول: النزاع الحدودي المغربي الجزائري
96	المطلب الأول :التصور المغربي للحدود :مبدأ الحق التاريخ
100	المطلب الثاني: التصور الجزائري للحدود :مبدأ الحدود الموروثة
103	المبحث الثاني : دور المؤسسة الملكية ومؤسسة الرئاسة الجزائرية في حل مشكلة الحدود
103	المطلب الأول: دور المؤسسة الملكية في حل المشكلة
107	المطلب الثاني : دور مؤسسة الرئاسة في حل المشكلة

المبحث الثالث: دور المؤسسة الملكية ومؤسسة الرئاسة الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية.....111

المطلب الأول: دور المؤسسة الملكية تجاه قضية الصحراء الغربية.....111

المطلب الثاني: دور مؤسسة الرئاسة الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية121

خاتمة.....126

قائمة المصادر والمراجع.....131

الفهرس.

ملخص:

تساهم المؤسسة التشريعية في رسم وصناعة السياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب، باعتبارها الجهة المخولة لها ذلك دستوريا، إلا أننا نجد قوة شخصية الرئيس وحكمته تدفعه إلى أن يحقق مزيدا من الحرية والاستقلالية في صنع القرار السياسي عموما، وهذا ما ينطبق على الجزائر والمغرب من خلال المطابقة بين السلطتين الرسمية والفعلية، فنجد تجاوزات بالنسبة لصانع القرار لنصوص المؤسسة التشريعية، سواء في الجزائر أو المغرب.

– Résumé :

– L'établissement judiciaire contribue dans l'institution de l'extérieur politique dans l'Algérie et le Maroc ; par ce qu'elle est le responsable légitime de ce fait ; mais la force et la prudence de président le poussent à réaliser plus de liberté et d'indépendance généralement dans l'ordre politique.

Et ça se voit dans l'Algérie et le Maroc ; a travers la comparaison entre les deux autorités officiel et des ordres ; on trouve des excessifs concernant l'autoritaire de textes juridiques soit dans l'Algérie ou le Maroc.